البـاب الثالث

تأثير الديمقراطية فى عـادات النـاس وأخـلاقهم

الفصـــل الأول

تتهذب عادات الناس وتزداد رقة كلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية

ظلت أحوال الناس الاجتماعية عدة قرون وهى تسير نحو المساواة، وفى الوقت نفسه أخذت عادات المجتمع وعرفه تتشذب وترق، فهل حدث هذان الأمران متعاصرين يا ترى، أم أن بينهما صلة حقيقية تربط أحدهما بالآخر بحيث لا يستطيع أحدهما التقدم دون الآخر ؟ تضافرت عوامل شتى على التخفيف مما فى عادات الشعب المألوفة من خشونة وجفوة، وربما كان عامل المساواة فى أحوال الناس الاجتماعية أقوى هذه العوامل كلها وأبعدها أثراً ، فى نظرى . فالمساواة وتهذيب العادات والعرف هما، فى اعتقادى، حقيقتان متضايفتان، فضلاً عن أنهما متعاصرتان .

فكلما أراد واضعو الأساطير أن يستثيروا اهتمامنا بذكر أفعال الحيوان ووصف تصرفاته، نسبوا إليه أفكاراً بشرية وتصرفات إنسانية ، وكذلك يفعل الشعراء وهم يتحدثون إلينا عن الأرواح والملائكة وأمثالها ، فليس ثمة بؤس خالص أو نعيم خالص يمكن أن يسترعى نظرنا أو يستهوى قلوبنا إلا إذا عرض علينا فى صور وأشكال غير تلك التى نعهدها فى أنفسنا عادة .

ويصدق هذا تمام الصدق على الموضوع الذى أمامنا الآن؛ فعندما يصنف الناس ويرتبون فى البلاد الأرستقراطية على أساس نظام ثابت، وبحسب مهنهم وثرواتهم، ونسبهم، اعتبر أعضاء كل فئة منهم أنفسهم كأنهم أسرة واحدة ، وصاروا يشعرون بالعطف بعضهم على بعض، وهو ما لا يتأتى للمواطنين فى البلاد الديمقراطية أن يشعروا به . ولكن هذا الشعور بالعطف نفسه لا يوجد بين الطبقات المختلفة ؛ فلا تشعر طبقة منها بالعطف على الأخرى .

هذا ولكل فئة من فئات الطبقة الأرستقراطية فى الأمة الواحدة آراؤها ووجداناتها وعاداتها وحقوقها، وطرق معيشتها الخاصة بها. فأعضاء هذه الفئات الأرستقراطية لا يشبهون الجمهرة الكبرى من مواطنيهم ، فهم لا يفكرون ولا يشعرون كما يفكر أفراد

عامة الشعب ويشعرون، فكأنى بهم لا يعتقدون أنهم وإياهم خلقوا من طينة واحدة. ومن ثم لم يكن فى مقدورهم أن يفهموا تمام الفهم حقيقة ما يشعر به الآخرون؛ ولا هم يحكمون على غيرهم من الناس بحسب المعايير نفسها التى يحكمون بها على أنفسهم. ومع ذلك كله فإن أعضاء تلك الفئات أو الجماعات الأرستقراطية قد يبادرون ويمدون المساعدة إلى بعضهم البعض. وهذا لا يتناقض بحال مع ما سبق أن أشرت إليه.

فهذه المؤسسات الأرستقراطية نفسها التى جعلت من أفراد الجنس الواحد أفرادا مختلفين، ربطتهم رغماً عن ذلك روابط سياسية وثيقة، فمع أن القن (عبد الأرض) لا يرى أن له أية مصلحة طبيعية فى مصائر النبلاء والسادة ومقدراتهم، فلا يخطر بباله مع ذلك، أنه غير ملتزم بتكريس شخصه لخدمة ذلك النبيل أو السيد الإقطاعى الذى سودته المصادفة، فجعلته سيداً عليه متحكماً فيه، ومع أن هذا السيد قد يعتقد أنه من معدن آخر غير معدن أقنائه، فهو لا يتردد مع ذلك فى التسليم بأن الواجب والشرف يقتضيانه أن يدافع عن أولئك الذين يعملون فى أراضيه وضياعه، حتى ولو كلفه ذلك الدفاع حياته نفسها.

ولا يخفى أن هذه الالتزامات المتبادلة لم تنشأ عن قانون طبيعى. وإنما نشأت من نظام المجتمع نفسه، وأن مطالب الواجبات الاجتماعية لأشد صرامة من مطالب الإنسانية وحدها. ولم يكن مفروضاً فى هذه الالتزامات أن تكون واجبة على الإنسان للإنسان، ولكنها واجبة للسيد الإقطاعى أو المولى. هذا، وقد أيقظت النظم الإقطاعية عطفاً قوياً على فئة من الناس من جراء ما تعانيه من متاعب ومن شقاء، ولكنها لم توقظ شيئاً من مثل ذلك العطف مطلقاً على ما يعانيه البشر من حيث هم بشر. إنها جعلت الأخلاق كريمة؛ ولكنها لم تحفل أى احتفال بالاعتدال، ولا بالرحمة. فإن كانت قد حثت الناس على القيام بتضحيات كبيرة فهى لم تخلق فيهم أى تعاطف أو مشاركة وجدانية صادقة لأن مثل هذا التعاطف أو تلك المشاركة الوجدانية لا تتأتى إلا بين الأفراد المتماثلين، ولم يكن الناس فى العصور الأرستقراطية يعترفون لأحد بأنه مماثل لهم ومن معدنهم إلا إذا كان من الطبقة نفسها التى ينتمون هم إليها.

كان جميع الإخباريين الذين يدونون الحوادث ويؤرخون لها فى العصر الوسيط، من الأرستقراطيين من حيث نسبهم أو من حيث ثقافتهم وتعليمهم. فعندما يسرد علينا هؤلاء الإخباريون أخبار الآخرة المحزنة لنبيل من النبلاء لمسنا فى الحال فيما يسردونه علينا حزنهم وعطفهم عليه. أما إن حدثونا عن المذابح، وصنوف التعذيب والتنكيل التى تصب على أبناء الشعب[1] فحديثهم مقتضب وجاف كل الجفاف، لأنه لا يحرك قلوبهم ولا يستنزل

(١) ربما كان المؤلف يشير هنا إلى الإخبارى الفرنسى جان فرويسار (Jean Froissart) (١٣٣٧ - ١٤١٠) وكانت حولياته تمتد من سنة ١٣٦٢ حتى سنة ١٤٠٠.

منهم دمعة عين، وليس ذلك لأن هؤلاء الكتاب كانوا يستشعرون الكراهية أو الحقد على أحد من أفراد الشعب، فلم يكن الصراع بين الطبقات قد قام بعد، بل كانوا مدفوعين بنزعاتهم وأهوائهم. ولما لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يعانيه الفقير من أبناء الشعب من آلام وعذاب، لم يحفلوا بما يحدث له ولا بمصيره أى احتفال.

وكانت وجدانات مثل هذه، هى التى تحرك الطبقات الدنيا، فلما انفصمت الرابطة الإقطاعية (التى تربطهم بسادتهم) كانت العصور التى شاهدت الكثير من أعمال البطولة والإخلاص، من ولاء التابع والمتبوع- قد تلطخت هى نفسها بفظائع شنيعة مفزعة ارتكبتها الطبقات الدنيا ضد الطبقات العليا[1].

على أنه يجب ألا يسبق إلى وهمنا أن جمود الحس المتبادل هذا قد نشأ من عدم استقرار النظام العام، وعدم التعليم وحدهما؛ فقد وجدت آثار منه فى القرون التى تلت والتى استقرت واستتب فيها النظام واستنارت، فى حين ظلت هى الأخرى عصوراً أرستقراطية.

لما ثارت الطبقات الدنيا فى مقاطعة بريتانيا سنة ١٦٧٥ من جراء ما فرض عليها من ضرائب جدد، قمعت الحكومة الاضطرابات بقسوة منقطعة النظير، وقد شاهدت مدام دو سفينيه (de Sévijne)[2] هذه الفظائع وقصت خبرها على ابنتها فى خطاب كتبته إليها فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٦٧٥ وبعثت به إليها من روشيه، قالت فيه:

«إن خطابك الذى أرسلته من «إيكس» خطاب عجيب كل العجب يا بنيتى. فأنصح لك بقراءة خطاباتك مرة أخرى على الأقل قبل إرسالها فستدهشين من تلك الأشياء الجميلة التى سطرتها يدك، وتتعزين بهذا السرور عن المتاعب التى تجشمتها فى كتابة الكثير من هذه الخطابات. لقد قبلت بروفانس كلها إذن، أليس كذلك؟ إن تقبيل بريتانيا لا متعة فيه إلا لمن يريد أن تفوح منه رائحة النبيذ ... أتودين أن تسمعى أخبار مدينة رن Rennes لقد فرضت الحكومة على الأهالى ضرائب مقدارها مائة ألف كراون على شريطة أن تدفع فى أربع وعشرين ساعة وإلا ضوعفت، وقام الجند بجبايتها، فأخرجوا الناس من بيوتهم وطردوا السكان من أهم شارع فى المدينة، وحرموا على كل إنسان أن يؤويهم، وإلا عرض نفسه لأن يحكم عليه بالإعدام، فكنت ترين المساكين، من رجال شيوخ، ونساء حوامل قاربن الوضع، وأطفال صغار يطوفون بأرجاء الحى يبكون، وهم يغادرون المدينة دون أن يدروا أنى يذهبون، وليس معهم طعام، ولا يعرفون لهم مسكناً يلجأون إليه. وأمس الأول فصلوا أعضاء رجل «موسيقار» بواسطة آلة التعذيب الخاصة لأنه أقام مرقصاً وسرق ورقاً من أوراق «التمغة»؛ ثم لم يكتفوا بذلك بل قسموا جثته بعد موته أربعة أقسام

---

(١) ويشير هنا إلى ثورة الفلاحين الفرنسيين فى إقليم باريس ضد النبلاء الإقطاعيين الذين استغلوهم كل استغلال. وقد حدثت هذه الثورة فى صيف سنة ١٣٥٨ وتعرف باسم الجاكرى (La Jacquerie).

(٢) مدام دو سفينيه (١٦٢٦ - ١٦٩٦) هى الكاتبة الفرنسية الشهيرة.

عرضوا كل ربع فى ركن من أركان المدينة. هذا وقد ألقوا بستين مواطناً فى غيابة السجون، وسيبدأ تعذيبهم فى الغد، ولسوف تكون هذه «المقاطعة» عبرة طيبة تعلم الناس احترام الحكام وأزواجهم وألا يحصبوا حدائقهم بالأحجار.

لقد كان أمس يوماً رائعاً، فقد زارت مدام طارنت هذه الغابات، ولم تكن ثمة مشكلة لإعداد حجرة خاصة بها أو وجبة صغيرة لها، فقد جاءت من البوابة وستعود من الطريق ذاته ...».

وقالت فى خطاب آخر:

«إنك لتتحدثين عما نقاسيه من متاعب حديثاً رائعاً حقاً، ولكنا لم نعد نتضايق من تنفيذ حكم الإعدام، فلم يعد ينفذ الآن إلا مرة واحدة فى كل أسبوع، وذلك لمجرد الاحتفاظ بمظاهر الأشياء. حقاً إن طريقة الإعدام شنقاً لتبدو لى الآن تسلية مسيخة، وقد خطرت ببالى فكرة جديدة كل الجدة عن العدالة منذ أن جئت إلى هذا الإقليم. إن العبيد الذين يعملون فى الشنق يدون لى جماعة من الناس الصالحين طلقوا هذه الدنيا وانتبذوها كى يعيشوا عيشة هادئة.

من الخطأ أن نظن أن مدام دو سفينيه التى كتبت هذه الأسطر مخلوقة أنانية قاسية، فقد كانت تحب أطفالها كل الحب وتتأثر كل التأثر بما يعانيه أصدقاؤها من آلام ومتاعب، بل إن خطاباتها لتبين أنها كانت تعامل عبيدها بالشفقة والرحمة، ولكن لم يكن عندها فكرة واضحة عن تلك الآلام التى يعانيها أى إنسان ليس مثلها من الأعيان.

إن أقصى رجل فى عصرنا، وهو يكتب إلى أبلد من يعرفهم حساً لا يجسر أن يستسلم فى غير مبالاة إلى ذلك النوع من الهذر القاسى الذى اقتبسنا مثالاً له هنا، وحتى إن سوغت له آدابه أن يفعل ذلك، فأخلاق المجتمع فى جملته لتحرمه عليه. فمن أين جاء ذلك إذن؟ هل صرنا أرهف حساً من آبائنا؟ لا أظن ذلك، ولكنى واثق من أن حساسيتنا امتدت وشملت أموراً كثيرة كل الكثرة.

عندما تتقارب جميع طبقات الأمة بعضها من بعض حتى تكاد تتساوى، وعندما يفكر الناس كلهم ويشعرون بطريقة واحدة تقريباً، فقد يتيسر لكل واحد منهم أن يحكم فى طرفة عين على إحساسات الناس جميعاً. فحسبه أن يلقى نظرة عجلى على ما يجرى فى نفسه، فليس ثمة بؤس لا يستطيع أن يدركه، إذ به نزعة فطرية خفية تكشف له عن مدى هذا البؤس. وسواء كان الذين يتعذبون غرباء أو أعداء، فإنه يستطيع أن يتخيل نفسه مكانهم، وعندئذ يخالطه شىء شبيه بالشعور الشخصى لشفقته فيجعله يتألم عندما ينصب العذاب على جثمان أخيه الإنسان.

كان من النادر فى العصور الديمقراطية أن يضحى أحد من الناس بنفسه فى سبيل غيره، ولكنهم كانوا مع ذلك يدون شفقة عامة ببنى الإنسان. فلم يكونوا يوقعون عليهم

آلاماً لا لزوم لها، وكان يسعدهم أن يخففوا آلام الناس كلما استطاعوا إلى تخفيفها سبيلاً من غير أن يجروا بذلك على أنفسهم ضررا كبيرا، إنهم ليسوا نزيهين خالين من الأغراض والغايات، ولكنهم كانوا ذوى إنسانية ورحمة.

ومع أن الأمريكيين قد حولوا الأنانية بشكل ما إلى نظرية فلسفية واجتماعية فإنهم لايزالون مع ذلك يستطيعون أن يستشعروا الشفقة على غيرهم. فلا يوجد بلد فى العالم تعالج فيه قوانين العقوبات بشكل أرأف مما تعالج به فى الولايات المتحدة، فعلى حين يبدو الإنجليز أنهم حريصون، فى ظاهر الأمر، على الاحتفاظ بآثار دموية مما كان فى العصور الوسطى، فى تشريعه الخاص بالجرائم، نرى الأمريكيين قد ألغوا عقوبة الإعدام من قوانينهم أو كادوا، فأمريكا الشمالية، فى رأيى هى البلد الوحيد الذى لم يصدر فيه حكم الإعدام فى جريمة سياسية فى الخمسين سنة الأخيرة.

فالطريقة التى يعالج بها الأمريكيون عبيدهم تقنعنا كل الإقناع بأن هذه الرأفة الفذة إنما نشأت أساساً من أحوالهم الاجتماعية. وفى الجملة، قد لايكون ثمة مستعمرة أوربية واحدة فى الدنيا الجديدة أحوال الزنوج المادية فيها أقل قسوة مما هى عليه فى الولايات المتحدة؛ ومع ذلك فلايزال العبيد فيها يتعرضون باستمرار لأقسى أنواع العقوبات وأشنعها. ومن اليسير علينا أن ندرك أن حظ هؤلاء المخلوقات النكد لايوحى إلى سادتهم إلا بالقليل من الشفقة بهم، فالسادة هؤلاء لاينظرون إلى الرق من حيث هو نظام يدر عليهم الربح فحسب، بل ينظرون إليه من حيث هو شر لايمسهم فى شىء. وهكذا نجد الرجل الذى كله خير ومحبة لبنى جنسه الذين هم أنداده المساوون له - بليد الحس لايتأثر بآلامهم ومتاعبهم إذا ما حدث وزالت عنهم هذه الصفة، صفة المساواة به، فيجب أن تعزى رأفته إذن إلى تساوى الأحوال الاجتماعية لا إلى الحضارة ولا إلى التعليم.

إن ما ذكرته هنا بشأن الأفراد ينطبق إلى حد ما على الأمم، فعندما يكون لكل أمة آراؤها الخاصة التى تتميز بها، ولها قوانينها وعاداتها ومعتقداتها، فإنها تنظر إلى نفسها على أنها الجنس البشرى كله، فلا تحركها آلام أحد سوى آلامها هى، فإن حدث وقامت حرب بين أمتين تحركهما هذه المشاعر، كانت حرباً قاسية مريرة كل المرارة.

لقد درج الرومان، وهم فى أوج ثقافتهم وحضارتهم، على تذبيح القواد من أعدائهم بعد أن يتشفوا منهم تشفى الظافر بجرِّهم مربوطين خلف عربة، كما كانوا يلقون بأسراهم وسجنائهم لوحوش «السيرك» ليتلهى بهم الشعب ويتسلى. وكان «شيشرون»، ذلك الذى رفع عقيرته بالاحتجاج الشديد على صلب مواطن رومانى، لم يجد كلمة يقولها فى تلك الفظائع التى يقترفها المنتصر على أعدائه؛ فالرجل الهمجى، ليس من طينة الرجل الرومانى فى نظره.

والأمر على العكس من ذلك عندما تصير الأمم أكثر شبهاً بعضها ببعض؛ فالرأفة المتبادلة بينها تزداد، على حين يلين قانون الأمم.

الفصـــل الثانى

الديمقراطية بسَّطت العلاقات العادية بين الأمريكيين ويسرتها

لاتربط الديمقراطية الناس بعضهم ببعض ربطاً قوياً بأواصر المودة، ولكنها تيسر لهم الاختلاط العادى وتسهله.

فلو أن إنجليزيين تقابلا مصادفة فى مكان ما فى أقصى الأرض حيث يحيط بهم أغراب، ولا يكاد يعرفان لغتهم ولا أخلاقهم، فإنهما يبدآن بأن يحدق كل منهما فى الآخر بشىء من الفضول وبشىء من القلق الخفى، ثم يبعدان بعضهما عن بعض، وإن هما تخاطبا حرصا كل الحرص على ألا يتحدثا إلا بكل تحفظ واحتياط، ولا يدور حديثهما إلا حول أمور تافهة. ومع ذلك فليس ثمة أى عداوة بينهما، فإنهما لم يتقابلا من قبل قط، وكل منهما يعتقد أن الآخر شخص جدير بكل احترام. فما الذى دعاهما إذن إلى أن يقف كل منهما موقف الحذر والحيطة من الآخر؟ إنا يجب أن نعود إلى إنجلترا نفسها لنعرف السبب.

فإن كان نظام المجتمع يقوم على أساس النسب وحده من غير نظر إلى الثروة، عرف كل واحد مركزه على السلم الاجتماعى حق المعرفة والتزمه، فلاهو يسعى أن يرتفع عنه، ولا يخشى أن يهبط إلى ما دونه. ففى المجتمع المنظم على هذا الأساس قلما يتصل الناس الذين من طبقات مختلفة بعضهم ببعض. ولكن إن حدث أن اتصلوا كانوا على استعداد للتحدث فى غير خوف من أن يتأثر مركز أيهما، فاتصالهما هذا لايتم على قدم المساواة ومع ذلك فهو خال من التزمت والوجوم.

فإن حدث وأعقبت الأرستقراطية المالية أرستقراطية الأهل والنسب تغيرت الحال. فما تزال الميزات التى يستمتع بها البعض عظيمة، ولكن باب الحصول عليها مفتوح للجميع، مما يترتب عليه أن من يحوزون هذه الميزات يساورهم الخوف دائماً من أن تزول عنهم أو من أن يشاركهم فيها آخرون. أما الذين لم يحصلوا عليها بعد فيتلهفون على حيازتها

مهما كلفهم الأمر من ثمن . وإن هم فشلوا ، ظهروا على الأقل بمظهر الحائز لها ، وهذا ليس بالعسير . فلما كانت أهمية مراكز الناس الاجتماعية لم تحدد بعد بشكل بارز ، ولا دائم على أساس الدم ، وأنها تختلف اختلافاً لا نهاية له بسبب مقدار الثروة ، فإن مراتبهم ستظل قائمة ، ولكن ليس من السهل علينا أن نميز بنظرة واحدة أهل كل مرتبة ، وعندئذ تقوم فى المجتمع عداوات خفية ؛ فكل فئة من الناس تعمل بحِيل شتى لاعداد لها على أن تنضم فعلاً أو تتظاهر بأنها تنضم إلى أهل طبقة أعلى منها ؛ وتظل فئة أخرى تعمل باستمرار على مكافحة أولئك الذين اغتصبوا حقوقهم ، أو بالأحرى قد يقوم الشخص نفسه بالاثنين معاً . فبينما هو يسعى وراء النهوض بنفسه لينضم إلى دائرة أعلى من دائرته ، يظل يتخذ موقف الدفاع دائماً خشية أن يصل إلى مستواه من هم دونه .

هذه هى حال إنجلترا فى وقتنا الحاضر . وفى رأيى أن الخاصية التى أشرت إليها توا يجب أن تعزى أساساً إلى هذا السبب . وإذا كانت الكبرياء الأرستقراطية لاتزال شديدة متعجرفة فى إنجلترا ، وكانت حدود الأرستقراطية غامضة غير متعينة صار كل امرىء فى فزع دائم من أن يستغل أحد ألفته به . ولما كان الرجل الإنجليزى لايستطيع أن يدرك ما للناس الذين يصادفهم من مراكز اجتماعية صار يرى أنه من الحزم والكياسة أن يتجنب كل اتصال بهم . لقد صار الناس يخشون أنهم إذا ما قدموا خدمة بسيطة لأحد ما ، أن يحملهم ذلك على التعرف بشخص قد لاينسجم معهم فى شىء ، فهم يخشون المجاملات ويتحاشون أى شكر يقدم إليهم اعتباطاً من أى شخص غريب عليهم ، كما يتحاشون استثارة كراهيته لهم .

هذا ، ويعزو كثيرون هذه النزعات غير الاجتماعية وموقف الانجليز المتزمت من سائر الناس إلى أسباب طبيعية خالصة . ولست أنكر وجود شىء من هذا فى جنسهم ، ولكن معظمه يرجع إلى أحوالهم الاجتماعية ، وحسبنا هنا أن نوازن بينهم وبين الأمريكيين حتى يتبين لنا صدق هذا القول .

ففى أمريكا ، حيث لم تقم قط أية ميزة للأصل والنسب ، حيث الثراء لايضفى أية حقوق خاصة على الأغنياء ، نجد الناس الذين لايعرفون بعضهم بعضاً يترددون على نفس المحلات التى يتردد عليها سواهم ، ولا يجدون خطراً ولا ميزة فى أن يتبادلوا أفكارهم تبادلاً حرّا مع غيرهم فإن هم التقوا مصادفة لم يسعوا إلى التحدث ، ولاهم يتحاشونه ، فلا غرو أن كان سلوكهم إذن طبيعياً وصريحاً ومخلصاً . ومن الهين أن ندرك أنهم قلما ينتظرون أن يتعلموا أو يتوقعوا شيئاً من بعضهم البعض ، ولاهم يحفلون بأن يظهروا مراكزهم الاجتماعية فى هذه الدنيا ، ولا يحاولون إخفاءها . فإن كان سلوكهم كثيراً ما يبدو لنا جدياً وباهتاً ولاروح فيه ، فإنك لاتلمس فيه أبداً كبرياء ولا استعلاء ولا أى تحفظ . فإن هم لم

يتحدثوا إليك فذلك لأنهم لارغبة لهم فى الحديث، وليس لأنهم يرون أن مصلحتهم تقتضيهم التزام الصمت.

وإذا تقابل أمريكيان فى بلد أجنبى فإنهما سرعان مايتصادقان بمجرد أنهما أمريكيان فليس ثم تحزب يمكن أن يباعد بينهما، بل إن اشتراكهما فى البلد الواحد ليجذبهما بعضهما إلى بعض. أما الإنجليزيان فلايكفى أن يكونا من دم واحد حتى يجتذب أحدهما الآخر بل يجب أن يكونا قد نشآ فى بيئة واحدة وفى مرتبة واحدة حتى يقترب أحدهما من زميله. وقد لاحظ الأمريكيون[1] هذا الاتجاه غير الاجتماعى فى الإنجليز كما لاحظه الفرنسيون، ولن يكونوا أقل دهشة منهم بشأنه. ومع ذلك فالأمريكيون تربطهم بالإنجليز روابط الأصل والدين واللغة، وكذلك العادات إلى حد ما ولايختلفون عنهم إلا من حيث أحوالهم الاجتماعية، ومن ثم ساغ لنا أن نستنتج أن تزمت الإنجليز إنما ينشأ عن طبيعة بلادهم أكثر مما يرجع إلى طبيعة سكانها.

---

(١) زار رالف والدو إمرسون الشاعر الأمريكى الأديب (١٨٠٣ - ١٨٨٢) إنجلترا مرتين فى سنة ١٨٣٢ وفى سنة ١٨٤٧ ونشر كتابا عن الإنجليز أخلاقهم وعاداتهم سنة ١٨٥٦ بعنوان « English Traits ».

الفصـــل الثـالث

الأمريكيون قليلو الحساسية فى بلادهم شديدوها فى أوربا

من طبع الأمريكيين الانتقام، شأنهم فى ذلك شأن كل الأمم التى تنزع إلى الجد والتروى فى التفكير، فهم لا ينسون أبداً أية إهانة لحقتهم، ولكن ليس من السهل على أحد أن يهينهم ويغضبهم لأن غضبهم بطىء لا يستثار بسرعة، كما أنه لا يخمد بسرعة.

ففى الجماعات الأرستقراطية حيث تقوم فئة صغيرة بإدارة كل شىء فى البلاد نجد الناس، فى اختلاطهم الظاهر بعضهم ببعض، يراعون قواعد تقليدية مقررة تكاد تكون ثابتة، ومن ثم كان كل امرىء يعتقد أنه ملم تمام الإلمام بمظاهر الاحترام والمجاملة التى ينبغى له أن يبديها لمختلف الناس. والمفروض أن ليس فيهم شخص واحد يجهل آداب اللياقة هذه أو ما يسمونه عندهم «بالإتيكيت» جهلاً تاماً. فالعادات التى تنشئها هذه الطبقة الراقية من طبقات المجتمع تصبح فيما بعد نموذجاً يحتذيه غيرها؛ وزيادة على ذلك فكل طبقة من الطبقات الأخرى تضع لنفسها قانوناً خاصاً يلتزمه كل عضو من أعضائها. ومن ثم كانت قواعد اللياقة أو الأدب تشكل نظاماً من التشريع معقدا كل التعقيد يعسر على المرء أن يحيط به، وإن كان من الخطر عليه أن يحيد عنه؛ فلا غرو أن صار الناس يتعرضون باستمرار، على غير إرادة منهم، لأن يحرجوا غيرهم، أو أن يتحملوا منهم إهانة مريرة.

ولكن إذا مازالت الألقاب والرتب، وأصبح الناس على اختلاف ثقافتهم وتباين أنسابهم، يلتقون بعضهم مع بعض، ويختلطون فى محلات واحدة من غير تفريق بينهم، كان من المستحيل أن يتم بينهم أى اتفاق على قوانين للأدب واللياقة (الإتيكيت). وإذا كانت هذه القوانين غير محددة ولا مؤكدة، لم يعد عصيانها جريمة حتى فى نظر العارفين بها. ومن ثم صار الناس يعلقون أهمية كبيرة على المقاصد والنيات أكثر مما يعلقونه على المظاهر والشكليات، وبذلك يصبحون فى الوقت نفسه أقل مجاملة وتأدباً وأقل ميلاً إلى النزاع والشجار كذلك.

وثم عدة نواح صغيرة من المجاملات قلما يحفل بها الأمريكى لأنه يراها ليست واجبة

له ، أو يزعم أنه لا يعرف أنها كذلك ، فهو إما لا يرى فيها أى جرح له أو إهمال لشأنه ، أو يراها كذلك ويتسامح فيها ، فلا غرو أن أصبح سلوكه أقل مجاملة ، وأخلاقه أكثر بساطة ، ورجولة معاً .

إن ما يظهره الأمريكيون من التسامح المتبادل ، ومن تلك الثقة الجديرة بالرجال التى يعاملون بها بعضهم بعضاً ، تنتجان أيضاً من سبب آخر أهم وأعمق سبق أن أشرت إليه فى الفصل السابق . فالفروق تأتى بين مراتب الناس ومقاماتهم فى الحياة الاجتماعية المدنية طفيفة فى الولايات المتحدة ، ولا وجود لها فى الحياة السياسية ، ومن ثم كان الأمريكى لا يعتقد أن واجبه يقتضيه أن يخص أى مواطن من مواطنيه برعاية خاصة ، ولا هو يتطلب منهم أن يجعلوهم محلاً لمثل هذه الرعاية من ناحيتهم . ولما كان لا يرى من مصلحته أن يسعى فى حماسة وراء صحبة أى فرد من بنى وطنه كان بطيئاً فى تصوره أن أحداً يمكن أن يسعى وراء صحبته هو . وإذ كان لا يخطر بباله أن يحقر من شأن أحد بسبب مركزه الاجتماعى فهو لا يتصور أن ثمة رجلا يستطيع أن يحتقره للسبب عينه ، ولا هو يفترض أن إساءة مقصودة قد وجهت إليه عمداً إلا بعد أن يتبين له بشكل واضح أن أحداً قد أهانه فعلاً . فأحوال الأمريكيين الاجتماعية تعودهم بطبيعة الحال ألا يغضبوا من توافه الأمور ؛ ومن جهة أخرى ، فإن ما يستمتعون به من حرية ديمقراطية تنفث اعتدال المزاج هذا نفسه فى أخلاق الأمة جمعاء .

هذا ، وتعمل مؤسسات الولايات المتحدة السياسية باستمرار على تيسير اجتماع المواطنين من مختلف المراتب والمقامات بعضهم مع بعض . وتضطرهم إلى أن يضطلعوا معاً بإنجاز مشروعات كبيرة ؛ فالناس المشغولون بمثل هذه المشروعات لا يكون لديهم فى العادة من الوقت ما يجعلهم يعنون بتفصيلات قوانين اللياقة والمجاملة ، ذلك إلى أنهم ينهمكون فى أن يعيشوا معاً منسجمين بعضهم مع بعض ، فلا داعى لأن يحفلوا بأمثال هذه الأمور . وعلى هذا فهم لا يلبثون أن يعتادوا بسهولة اعتبار مراعاة شعور الناس الذين يلتقون بهم وآرائهم ، أهم من مراعاة آداب السلوك معهم ومؤاخذتهم على التقصير فيها . فلا عجب أن كانوا لا يسمحون أن يغضبوا من صغائر الأمور وتوافهها .

كثيراً ما لاحظت فى الولايات المتحدة أن ليس من السهل جعل امرىء منهم يدرك أن حضوره غير مرغوب فيه . فالتلميح لا ينجح معه أبداً فى أن يغادر المكان . فقد أخالف الأمريكى فى كل كلمة يقولها ، وأشعره أن حديثه ثقيل على يستمنى . ومع ذلك فإنه لا يلبث أن يعود ويعمل بكل دأب ومثابرة على أن يقنعنى من جديد . وقد ألتزم الصمت التام ، فيظن أنى إنما أفكر تفكيراً عميقاً فيما يقول . وأخيراً أنصرف عنه وأمضى لشأن من شئونى فيخيل إليه أن أمراً جللاً دفعتنى الضرورة إلى إنجازه . إن مثل هذا لا يتسنى له أبداً أن يفهم أنه قد أثقل علىَّ كل الإثقال ، اللهم إلا إذا أخبرته بذلك صراحة ، فليس ثمة طريقة للتخلص منه إلا أن أتخذه عدواً لى لدوداً مدى الحياة .

قد يبدو مدهشاً لأول وهلة أن هذا الرجل نفسه إذا انتقل إلى أوربا ينقلب فجأة شديد الحساسية، يصعب إرضاؤه فى شىء، حتى أنى كنت أجد من العسير على أن أتحاشى جرح إحساسه وهو فى أوربا بقدر ما كان من العسير على أن أغضبه وهو فى أمريكا، فهاتان النتيجتان المتعارضتان ترجعان كلتاهما إلى سبب واحد؛ فالمؤسسات الديمقراطية تعطى الناس عادة فكرة سامية عن أنفسهم وعن بلادهم. فعندما يغادر الأمريكى بلاده، يغادرها وكله صلف وكبرياء، ولما يصل إلى أوربا يجد أهلها ليسوا مفتونين بالولايات المتحدة ولا بشعبها العظيم كما خيل إليه من قبل، فإذا به يتضايق وينزعج إذ قد سبق أن نفثوا فى روعه أن الأحوال الاجتماعية فى أوربا خلو من المساواة؛ وسرعان ما يلاحظ أن آثار الألقاب والرتب لم «تنطمس» كلها بعد فى الأمم الأوربية، وأن الثروة والنسب لايزال لهما من الامتيازات ما لايسعه إلا أن يدركها، وإن لم يستطع أن يعرفها على وجه التحديد؛ ومن ثم كان هذا الأمريكى يجهل كل الجهالة الدرجة التى ينبغى له أن يتبوأها فى ذلك السلم المتداعى من درجات الطوائف والطبقات، وهى درجات بلغت من السمو مقاماً لايخول له أن يكرهها أو يحتقرها، كما بلغت مع ذلك من التقارب درجة تجعله عاجزاً عن أن يميز بعضها عن بعض. فهو يخشى أن يضع نفسه فى مركز أسمى مما ينبغى له، ويخشى أكثر من ذلك أن يضعه الناس أنفسهم دون ما يجب أن يوضع، فهذا الخطر المزدوج يجعل عقله باستمرار يقظاً متحفزاً، ويربكه فى كل ما يفعل ويقول.

ويعرف بالرواية المأثورة أن علائم الاحترام التقليدية فى أوربا منوعة كل التنوع، ومختلفة باختلاف الأحوال الاجتماعية، فهذه ذكرى من ذكريات الماضى تزيده حيرة وارتباكاً، وفضلا عن ذلك يخشى ألا ينال من مظاهر الاحترام ما هو واجب له، وإن كان لايدرى على وجه التحديد علائم هذا الاحترام، فتراه يسير وهو أشبه برجل أحيطت به الشباك والفخاخ: فاشتراكه فى المجتمع أبعد من أن يكون استجماماً وراحة، بل هو عمل جدى شاق، يجعله يزن أقل عمل يصدر عنك، ويستشف ما وراء نظراتك، ويدرك كل كلمة تقولها مخافة أن تنطوى على تلميح خفى فيه إهانة مستورة موجهة إليه. وإنى ليخامرنى الشك فى إن كان ثمة رجل من أعيان الأقاليم يستطيع أن يلتزم مراعاة آداب السلوك بتلك الدقة التى يراعيها بها هذا الأمريكى، فتراه يعمل جهده فى أن يراعى أقل قاعدة من قواعد اللياقة ولا يسمح لأحد أن ينتقصه منها شيئاً واجباً له - فكله شكوك وكله إيحاء بأنه يود أن يعمل «الواجب» ولكنه يخشى أن يعمل أكثر مما ينبغى. وإذا كان لايعرف حدود الإفراط والتفريط رأى أن الأولى به أن يظهر بمظهر فيه تحفظ، وفيه حيرة، ولكنه يتسم مع ذلك بالصلف والاستعلاء.

ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر، فهنا انحراف جديد آخر من انحرافات الطبيعة البشرية الغريبة، فلا يفتأ الأمريكى يتحدث عن تلك المساواة الرائعة التى تسود الولايات المتحدة، وإنه ليجهر بها على أنها مفخرة بلاده، وإن كان يأسف له فى سريرته، ويطمح أن

يبدو هو نفسه استثناء من الوضع العام الذى يباهى به ويفخر . فإنك لاتكاد تصادف أمريكياً واحداً لايدعى أنه يمت بنسب إلى أحد مؤسسى المستعمرات الأولى فى الولايات المتحدة . أما إن كان من أبناء الأسر الإنجليزية النبيلة فى أمريكا . فأول همه أن يحيط نفسه بمظاهر الترف الذى تتيحه له ثروته ، خشية أن يظن به أحد أنه مواطن بسيط من مواطنى أمة ديمقراطية ، فيحتال بآلاف الحيل وشتى الطرق الملتوية ليقدم للناس كل يوم مثلاً جديداً من الأمثلة التى تكشف لهم عن ثرائه ؛ فتراه يختار مسكنه عادة فى أهم أحياء المدينة وأرقاها . ويستخدم جيشاً من الخدم والحشم يحيطون به باستمرار . وحدث أنى سمعت فى باريس أمريكياً يشكو من أنه لم يصادف فى أهم صالونات المدينة سوى مجتمع خليط من أمشاج متنافرة ، وأن الذوق الغالب على المجتمع فيها لايخلو فى نظره من شوائب ، وبلغ به الأمر أن يشير إلى أن آداب السلوك خالية فى رأيه من كل رشاقة . فهو لايستطيع أن يعود نفسه على أن يرى الذكاء متستراً فى أشكال من هذه الأشكال الساذجة التى لاادعاء فيها ولا تنفج .

ولا ينبغى لنا أن ندهش من أمثال هذه المتناقضات - فلو لم تكن آثار الامتيازات التى كانت تنعم بها الأرستقراطية القديمة . قد قضى عليها قضاء تاماً فى الولايات المتحدة لكان الأمريكيون أقل بساطة ، وأقل تسامحاً فى بلادهم . ولكانوا فى بلادنا أقل تشدداً فى الاستمساك بتلك الآداب المستعارة وأقل غراماً بها وتكلفاً .

الفصـــل الرابـع

نتائج الفصول الثلاثة السابقة

عندما يشعر الناس بعطف طبيعى على ما يعانيه كل منهم من آلام ومتاعب، وعندما يستطيعون أن يختلطوا بعضهم ببعض فى سهولة ويسر من غير أن تكون فيهم حساسية مرهفة تبعد بعضهم عن بعض – عندئذ يحق لنا أن نفترض فيهم أنهم سيتعاونون كلما مست الحاجة إلى التعاون. فعندما يطلب الأمريكى من مواطنيه أن يتعاونوا معه فى شىء ما، يندر أن يقابل طلبه هذا بالرفض، وكثيراً ما رأيت هذه المعاونة تتم تلقائياً وبحسن نية، فإن وقع حادث فى الطريق العام سارع الناس إلى معاونة المصاب، ولو أصيبت أسرة بكارثة فادحة بغتة، انفتحت جيوب آلاف من الغرباء وتقدموا بتبرعات صغيرة ولكنها كثيرة العدد، للتخفيف مما أصاب تلك الأسرة من ضيق.

وكثيراً ما يحدث حتى فى الأمم المستبحرة فى العمران، أن يشعر الفقير البائس بالوحشة وقلة الصديق وهو بين ظهرانى الجمهور العظيم، شأن المتوحش الذى يعيش بين المجاهل والقفار، ولكن هذا الأمر أندر ما يحدث فى الولايات المتحدة، فالأمريكيون، على الرغم من تكرار ما يبدو منهم من الجمود أو الخشونة فى السلوك مع الناس، قلما يبدون شيئاً من جمود الحس، فإن لم يبادروا بتقديم خدماتهم فى لهفة وسرعة فإنهم لا يرفضون تقديمها.

ليس فى كل هذا أى تناقض مع ما ذكرته من قبل فى شأن «الفردية» فكلا الأمرين أبعد من أن يتعارضا، حتى ليسهل على أن أدرك أنهما يلتقيان. فالمساواة فى الأحوال الاجتماعية تجعل الناس يشعرون باستقلالهم عن غيرهم، وتكشف لهم عن ضعفهم، إنهم أحـرار، ولكنهم معرضون لآلاف من الأحداث، وسرعان ما تعلمهم الأيام، وإن لم يكونوا عادة بحاجة إلى معونة من غيرهم، أن وقتا لابد أن يجىء لا يستغنون فيه عن هذه المعونة.

وإنك لترى فى أوربا دائماً أن أهل الحرفة الواحدة أو المهنة الواحدة يسارعون إلى معاونة بعضهم بعضاً، وكلهم معرض للشرور نفسها التى يتعرض لها الآخرون. وفى هذا ما يكفى لأن يتعلموا ضرورة العمل على حماية بعضهم البعض، مهما كانوا فى غير ذلك

قساة القلوب ، أنانيين ، فإذا ما ألم بأحدهم خطر يستطيع الآخرون أن ينقذوه منه بأبسط شيء من التضحية ، أو ببذل مجهود مباغت ، لم يحجموا أبداً عن بذل ما يتطلب منهم من محاولات لأنهم يهتمون كل الاهتمام بمصيره . فإن حدث ، وكانت جهودهم غير مجدية فسرعان ما ينسون الغرض من هذه الجهود ، ويقفلون راجعين إلى مزاولة شئونهم الخاصة ، ولكن ثم نوع من اتفاق ضمنى ، لا إرادى يتم بينهم ، يجعل كل واحد منهم يشعر أنه مدين بعون مؤقت ، وأنه مطالب برده فى يوم من الأيام .

فإن أنت توسعت فى تطبيق هذه الملاحظة التى طبقناها على طبقة من الطبقات ، وطبقتها على شعب ، أدركت ما أرمى إليه مما أسلفت من القول . فثم ميثاق بهذا فى الواقع بين جميع المواطنين فى البلد الديمقراطى . فكلهم يشعر بأنه معرض لنفس الضعف ولنفس الأخطار ؛ فمصلحتهم وعواطفهم تجعلها قاعدة عندهم ، أن يقدموا المعونة بعضهم لبعض إذا ما اقتضت الحاجة . فكلما تساوت الأحوال الاجتماعية أبدى الناس ميلاً إلى مجاملة بعضهم البعض . فليس فى البلاد الديمقراطية مزايا كثيرة تمنح ، وإن كان بها مساع حميدة تبذل ؛ فقلما تجد شخصاً يبدى ميلاً إلى الأنانية المفرطة ، ولكنك تجد الناس جميعاً يسارعون إلى خدمة بعضهم البعض .

الفصـــل الخـامس

الديمقراطية تؤثر فى علاقات الخدم بالمخدومين

حدثنى أمريكى تجول فى أرجاء أوربا لفترة طويلة، قال: «إنا معشر الأمريكيين يدهشنا أن نرى الإنجليز يعاملون خدمهم بجفوة واستعلاء، أما الفرنسيون، فعلى العكس من ذلك، قد يعاملونهم أحياناً بشىء من الألفة أو الأدب، مما لا نستطيع أن نفهم له مغزى، حتى لقد سمعنا أنهم ليتحرجون من إصدار الأوامر إليهم، فهم لا يراعون ذلك الوضع النسبى الذى ينبغى أن يكون بين الرئيس والمرؤوس عادة إلا أقل مراعاة». فهذه ملاحظة نزيهة، فكثيراً ما خبرت أثرها بنفسى، فقد كنت دائماً أعد إنجلترا البلد الوحيد فى العالم الذى أحكمت فيه - فى أيامنا - الصلة التى تربط الخادم بمخدومه. على حين كنت أعد هذه الصلة ضعيفة مسترخية فى فرنسا كل الاسترخاء. فلم أر فى بلاد العالم، سادة يقفون من خدمهم موقفاً مستعلياً كل الاستعلاء، أو ضعيفاً كل الضعف، كما رأيت فى هذين البلدين. أما الأمريكيون فيتخذون موقفاً وسطاً بين هذين الطرفين، ذلك هو ظاهر أمرهم، أما التوصل إلى معرفة أسبابه فيقتضينا المزيد من البحث.

لم يحدث أن بلغت الأحوال الاجتماعية فى بلد ما مبلغاً من المساواة لا يتبقى معه غنى ولا فقير، ويترتب عليه ألا يكون ثم خادم أو مخدوم. فالديمقراطية لا تمنع وجود هاتين الطبقتين، ولكنها تغير الكثير من طباعهما، وتعدل الصلات المتبادلة بينهما.

فالخدم فى الأمم الأرستقراطية يشكلون طبقة خاصة متمايزة، لا تتباين أكثر مما تتباين طبقة مخدوميهم، فسرعان ما يقوم بينهم نظام مقرر؛ فينشأ فى كل من الطبقتين - طبقة الخدم وطبقة السادة المخدومين - سلم معين متدرج، به فروق عدة، أو رتب متدرجة متمايزة؛ وتتوالى الأجيال الواحد تلو الآخر دون أن يحدث أى تغيير فى أوضاع هاتين الطبقتين؛ فهما موضوعتان إحداهما فوق الأخرى، ومتميزتان تميزاً دائماً، ولكن ثم مبادىء متشابهة تنظم أمورهما. إن هذا النظام الأرستقراطى لا يؤثر فى أفكار الخدم وآرائهم أقل مما يؤثر فى آراء سادتهم وآدابهم، ومع أن النتائج مختلفة فسببها واحد، من السهل التوصل إليه.

فكل طبقة من هاتين الطبقتين أشبه بمجتمع صغير خاص قام فى قلب الأمة، وسرعان ما تنشأ فى هذا المجتمع أفكار معينة عن الحق والباطل والعدل والظلم، فينظر أهله إلى أعمال

الحياة البشرية المختلفة على ضوء معين واحد لا يتغير، ففى مجتمع الخدم يؤثر الناس بعضهم فى بعض تأثيراً عظيماً، كما هى الحال فى مجتمع السادة. فهم يعترفون بقواعد مقررة ثابتة؛ وفى حالة عدم وجود قانون، يستهدون بنوع من الرأى العام يوجههم ويسدد خطاهم، فعاداتهم مستقرة إذن وثابتة، وسلوكهم موجه تشرف عليه رقابة معينة من الرأى العام.

حقاً إن الذين كتب عليهم أن يطيعوا، لا يفقهون معانى المجد، ولا يدرون شيئاً عن الفضيلة والأمانة والشرف، على النحو الذي يفهمها به سادتهم، إلا أنهم مع ذلك لا يخلون من كبرياء ومن فضائل وأمانة خاصة. كما أن لهم نوعاً من الشرف الخاص بهم، يصح أن نسميه «شرف الخدم» أو «الشرف الوضيع» إن صح هذا التعبير. فمن أجل أنهم طبقة وضيعة، ينبغى ألا تتوهم أن كل أعضائها أذلاء وضيعو النفوس. ومن ظن ذلك فقد أخطأ خطأ جسيماً. فمهما كانت هذه الطبقة وضيعة فمن كان فيها فى مركز الصدارة؛ ولا فكرة لديه عن مغادرتها، يتبوأ مركزاً أرستقراطياً يوحى إليه بمشاعر سامية من حيث الكبرياء والعزة واحترام النفس مما يؤهله لفضائل أسمى، ولأداء أعمال أرفع من مستوى أهل طبقته العادية.

فليس من النادر أن نجد بين الأمم الأرستقراطية رجالاً ذوى عقول واسعة يقظة يعملون خدماً فى بيوت العظماء، ولا يشعرون بما عليهم من نير الخدمة. فقد أذعنوا لإرادة سادتهم، من غير أن يساورهم أى خوف من غضبهم.

ولكن من النادر أيضاً أن تتوافر هذه الحالة نفسها بين طبقات الخدم الوضيعة. فيجوز لنا أن نتصور أن يكون الرجل الذى يشغل أدنى مركز فى درجات الخدم يقف حقاً فى مركز وضيع كل الضعة. وقد سك الفرنسيون لفظة للدلالة على خدم الأرستقراطيين فأسموهم laquais وهى لفظة عدوها أقوى تعبير عن الهوان البشرى. إذا ما عززتهم الألفاظ الأخرى، هذا وكان الناس فى عصور الملكية الفرنسية القديمة إذا ما اكتفوا بكلمة واحدة للتعبير عن حقارة شخص وذلة نفسه، قالوا عنه عادة إن نفسه نفس laquais. ففى هذه اللفظة ما يكفى للتعبير عن كل ما قصدوا أن يقولوه عنه.

فتفاوت الناس الدائم فى أحوالهم الاجتماعية، لا يجعل للخدم فضائل ورذائل خاصة بهم فحسب، بل يضعهم كذلك فى علاقة خاصة مع سادتهم. فالرجل الفقير فى الأمم الأرستقراطية يألف منذ طفولته فكرة أنه يؤمر، وعليه أن يطيع. فأنى ولى وجهه صادف نظام المجتمع المتدرج، ورأى مظاهر الطاعة بادية أمامه. ومن ثم كان السيد يجد فى مثل تلك البلاد التى يسيطر التفاوت الدائم على أحوالها الاجتماعية، -يجد من خدمه تلبية سريعة لأوامره، وطاعة كاملة تنم عن احترام، لأنهم لا يوقرون فيه شخص سيدهم فحسب، بل يوقرون طبقة السادة كلها. فكان السيد يتحكم فى إرادتهم بقوة طبقة الأرستقراطية كلها. فهو فى البلاد الأرستقراطية يتحكم فى سلوك خدمه، بل إنه ليوجه حتى تفكيرهم إلى

حد ما ؛ فله سلطان كبير على آرائهم وعاداتهم وآدابهم وسلوكهم ، وإن لم يكن هو نفسه متفطناً دائماً إلى هذا السلطان ، وكثيراً ما يمتد نفوذه إلى أبعد من حدود سلطته .

ليس فى البلاد الأرستقراطية أسرات وراثية من الخدم كما لايوجد بها أسرات من السادة فحسب ، بل إن أسرات الخدم نفسها لتظل متصلة عدة أجيال بنفس أسرات السادة (مثلها فى ذلك مثل خطين متوازيين لايلتقيان ولا هما يترك أحدهما الآخر) فهذا يعدل العلاقة المتبادلة بين هاتين الطبقتين من الناس تعديلاً كبيراً . على أنه ينبغى ألا يفوتنا أنه لايوجد تشابه طبيعى بين الخادم والمخدوم فى البلاد الأرستقراطية ، ومع أن حظهم وتربيتهم وآراءهم أوجدت بينهما بونا شاسعاً فى سلم البشرية ، فإن الزمن قد يجمع بينهما فى النهاية ، فقد ارتبطا بسلسلة طويلة من الذكريات ؛ ومهما اختلفا فسيظلان يقتربان بعضهما من بعض ، ويتشابهان ، أما فى البلاد الديمقراطية ، حيث هما متشابهان بالطبيعة تقريباً فسيظلان غريبين دائماً أحدهما عن الآخر . هذا ، وفى الشعب الأرستقراطى ، يألف السيد النظر إلى خدمه على أنهم جزء من ذات نفسه ، وإن كانوا جزءاً وضيعاً وثانوياً من نفسه ، وكثيراً ما يخفل بما قد يصيبهم من أقدار ، تدفعه إلى ذلك أنانيته نفسها .

هذا ، والخدم ، من ناحيتهم ، لاينفرون من أن ينظروا إلى أنفسهم على هذا الضوء ذاته ، بل إنهم ليدمجون أنفسهم أحياناً فى شخص السيد حتى يصبحوا فى نظرهم ، كما هم فى نظره ، أجزاء ثانوية منه ، ويشغل الخادم فى البلاد الأرستقراطية مركزاً وضيعاً لا يستطيع أن يتخلص منه ، فهو يرى فوقه رجلاً آخر فى مركز سام لايمكن أن يزايله ، وهكذا يظل الخمول والفقر والطاعة الأبدية فى جانب ، والشهرة والثروة والأمر والنهى فى جانب آخر مدى الحياة كذلك . فهاتان الحالتان تظلان دائماً متمايزتين وقريبتين ، فالصلة التى تربط الواحدة بالأخرى صلة دائمة مثل دوامهما .

وأخيرا ، يؤدى هذا الوضع الحرج بالخادم إلى ألا يعنى بنفسه ، ولا يوليها أى اهتمام ، فينفصل عنها ، وكأنى به يهجرها هجراً ، أو إن شئت قلت عنه ، إن نفسه كلها سمة سيده ، وبذلك يتخذ لنفسه شخصية وهمية ؛ ويطيب له أن ينتحل ثروة أولئك الذين يأمرونه ويتحكمون فيه ، وبذلك يخيل له أن يشاركهم فيما لهم من شهرة ، ويباهى بألقابهم ومراتبهم ، ويملأ عقله بعظمة مستعارة يعلق عليها أهمية أكبر مما يعلقه عليها أصحابها الحقيقيون أنفسهم . ففى ذلك الخلط الغريب بين حالتين مختلفتين كل الاختلاف من حالات الوجود شىء مؤثر ، من جهة ، ومدعاة للضحك فى الوقت نفسه من جهة أخرى . فإذا ما انتقلت نزعات السادة وشهواتهم إلى نفوس الخدم ، اتخذت الأبعاد الطبيعية للمركز الذى تشغله (الخدم) ، فتتقلص وتنحط . فما كان كبرياء فى السيد يصبح غروراً صبيانياً ، ومظاهر توافه فى الخادم . فخدم الرجل العظيم يحرصون كل الحرص عادة على أن يبدى الناس لهم علائم الاحترام الواجبة لسيدهم كاملة ، ويعلقون أهمية كبرى على مراعاة أقل

امتياز من امتيازاته، أكثر مما يراعيه هو نفسه . وما زال فى فرنسا إلى اليوم عدد قليل من هؤلاء الخدم القدامى الذين كانوا متصلين بالأرستقراطيين، وإنك لتصادف اليوم أفراداً منهم فى هذا المكان أو ذاك، لقد عاشوا وامتد بهم العمر بعد زوال جنسهم، وسرعان ما ينقرضون هم تماماً بانقراضه .

لم أشاهد فى الولايات المتحدة مثلاً لهؤلاء الخدم فى أى مكان . فالأمريكيون لم يألفوا مثل هذا النوع من الناس، ومن الصعوبة بمكان أن تجعلهم يفهمون أن مثل هذا الرجل قد وجد فى الحياة فعلاً . وليس أقل من ذلك صعوبة عليهم أن يتصوروه، وهى صعوبة أشبه بتلك التى نجدها نحن فى تكوين فكرة صحيحة عن الحالة التى كان عليها العبيد فى أيام الرومان الأقناء فى العصر الوسيط . فقد كانوا جميعاً فى الواقع (وإن كان ذلك بدرجات شتى) نتيجة سبب واحد بذاته، وهم آخذون فى الاختفاء عن أنظارنا، وإلى الانغمار فى ظلمة الماضى، ومعهم الحالة الاجتماعية التى يرجع إليها أصلهم ونشأتهم .

هذا، وإن المساواة فى الأحوال الاجتماعية لتخلق من الخدم والمخدومين كائنات جديدة، وتضعهم فى مواضع نسبية جديدة . فإن كانت الأحوال الاجتماعية متساوية تقريباً ظل الناس يبدلون مراكزهم فى الحياة باستمرار . فلا تزال توجد طبقة للخدم وأخرى للسادة، ولكن هاتان الطبقتان لاتتكونان دائماً من نفس الأفراد ولا من نفس الأسرات، فلا الذين يأمرون بمستطيعين أن يضمنوا لأنفسهم الدوام، بأكثر مما يضمنه لأنفسهم أولئك الذين يطيعون . ولما كان الخدم لايكونون طبقة قائمة بذاتها، فلم تتكون فيهم عادات ولا عصبيات ولا نظم ولا آداب خاصة بهم؛ فلم يعرف عنهم عقلية خاصة ولا مشاعر خاصة . فهم لايعرفون أن لأحوالهم الاجتماعية رذائل معينة ولا فضائل معينة، ولكنهم يشتركون مع معاصريهم فى التعليم والآراء والمشاعر والوجدانات والفضائل والرذائل ؛ وهم شرفاء أو شريرون ، شأنهم شأن أسيادهم .

ليست أحوال الخدم الاجتماعية بأقل مساواة، منها بين المخدومين . وإذ لايوجد فى طبقة الخدم مراتب معينة بارزة، ولا سلم اجتماعى ثابت، فإنهم لايبدون الضعة ولا العظمة نفسها اللتين تتميز بهما أرستقراطية الخدم، وسائر الأرستقراطيات . فلم أشاهد قط رجلاً فى الولايات المتحدة يذكرنى بتلك الطبقة من الخدم الأمناء الذين لايزال يوجد لدينا ذكريات عنهم فى أوربا، ولم أصادف أعلى من نوع الـ **laquais** فقد اختفى كل أثر لهذا أو ذاك تمام الاختفاء .

ليس الخدم فى البلاد الأرستقراطية متساوين فيما بينهم فحسب، بل يصح أن يقال أنهم، بشكل ما، يعدون متساوين مع أسيادهم . ولعل هذا يقتضى شيئاً من الإيضاح حتى يكون مفهوماً على وجهه الصحيح . فقد يصبح الخادم سيداً فى أية لحظة، بل إنه ليطمح إلى هذا المركز فعلاً . فليس الخادم إذن إنساناً مختلفاً عن سيده؛ فمن ثم كان للسيد حق

الأمر والنهى، وما الذى يضطر الخادم أن يطيع، غير تراضيهما، وقبولهما ذلك عن حرية واختيار؟ فليس أحدهما مختلفاً عن الآخر بالطبيعة، وهما لم يصبحا كذلك إلا لوقت محدود، نتيجة تعاقد بينهما يجعل أحد الاثنين خادماً والآخر مخدوماً، أما فيما عدا ذلك فهما مواطنان فى دولة واحدة، وهما إنسانان.

وإنى لألتمس من القارىء أن يلاحظ بوجه خاص أن هذه ليست بالفكرة التى لدى الخادم عن حالتهم؛ فالسادة أنفسهم ينظرون إلى العمل فى المنزل على هذا الضوء ذاته، والحدود الدقيقة لكل من السلطة والطاعة متعينة بشكل واضح فى عقل كل من السيد والخادم.

فبعد أن يكون الشطر الأكبر من الجماعة قد بلغوا منذ زمن طويل حالة اجتماعية متشابهة، وعندما تصبح المساواة بينهم حقيقة قديمة معترفاً بها، فالرأى العام، ذلك الذى لا يتأثر بالاستثناءات، يضع بشكل ما حدوداً مقررة لقيمة الإنسان، لا يتسنى لأحد أن يظل مدة طويلة فوقها ولا دونها. فعبثاً ما يستطيع الفقر والغنى والسلطة والطاعة أن تقيم بوناً شاسعاً بين رجلين، فإن الرأى العام القائم على وضع الأشياء المألوف، ليعود ويجذبهما إلى المستوى العام، ويخلق بين الناس نوعاً من المساواة الوهمية على الرغم من التفاوت الحقيقى القائم فى جميع أحوالهم الاجتماعية. فهذا الرأى (العام) القوى كل القوة يتغلغل بأخرة فى قلوب الذين تسلحهم مصلحتهم الشخصية بما يجعلهم يقاومونه؛ فهو يؤثر فى أفكارهم فى الوقت نفسه الذى يخضع إرادتهم.

لم يعد السيد والخادم يعتقدان مخلصين أنهما يدركان أى فرق راسخ كل الرسوخ بينهما، فهما لا يأملان ولا يخافان أن يصادفا فروقاً عميقة بينهما فى أى وقت من الأوقات؛ ولذلك فهما ليسا معرضين للاحتقار ولا للغضب، ولا هما يريان فى بعضهما البعض تواضعاً ولا كبرا؛ فالسيد يرى فى عقد الخدمة المبرم بينه وبين الخادم مصدر سلطته الوحيد، على حين يعده الخادم السبب الوحيد لالتزامه طاعة السيد؛ فهما لا يتشاجران بشأن مركزيهما، ولكن كل منهما يعرف مركزه ويلتزمه فلا يتجاوزه.

وفى الجيش الفرنسى نرى أن الجندى العادى يؤخذ من نفس الطبقة تقريباً التى يؤخذ منها الضابط، وقد يصل الجندى إلى أن يقوم بنفس الأعمال التى يقوم بها الضابط أيضاً؛ أما خارج الجيش فيعتبر نفسه مساوياً تمام المساواة لرؤسائه العسكريين، وهو فى الواقع كذلك، ولكنه، عندما يكون فى الجيش، لا يتردد فى أن يطيع، وليست طاعته أقل سرعة ودقة، واستعداداً لأنها اختيارية ومحدودة. فهذا المثل يعطينا فكرة عما يحدث بين السادة والخدم فى البلاد الديمقراطية.

ومن السخف أن نظن أن هذه العواطف الراسخة التى قد تتوهج أحياناً فى نفوس خدم الأرستقراطيين، يمكن أن تنشأ بين هذين الرجلين، أو أنها قد تؤدى إلى ظهور أمثلة

قوية من أمثلة التضحية بالنفس. وذلك لأن الخدم والسادة يعيشون منفصلين فى البلاد الأرستقراطية. وكثيرا ما يكون اتصالهم الوحيد عن طريق شخص ثالث. ومع ذلك فكل منهما يقف ثابتاً إلى جانب الآخر يعاونه ويسانده. أما فى البلاد الديمقراطية، فالسيد والخادم قريبان بعضهما من بعض. فلا يمضى يوم من غير أن يتصل أحدهما بالآخر. ولكن عقليهما لا يتفاعلان مع ذلك. فقد يكون هما مهن وحرف مشتركة. ولكن يندر أن تكون بينهما أى مصالح مشتركة مع ذلك.

ففى أمثال هذه الشعوب يعد الخادم نفسه أشبه بضيف نازل فى بيت أسياده. فهو لا يعرف شيئا عن أجدادهم ولا هو يرى أحدا من سلالتهم ولا ينتظر أن ينال شيئا دائما منهم. فما الذى جعله يدمج حياته فى حياتهم إذن؟ ومن أين يجب أن يبدأ نزوله عن نفسه هذا النزول الغريب؟ لقد تغير موقف كل من الرجلين إزاء الآخر. فيجب أن تتغير كذلك علاقاتهما المتبادلة.

وددت لو أنى أستطيع أن أعتمد فى كل ما سبق على مثال الأمريكيين فى جملتهم. ولكنى لا أستطيع ذلك دون أن أفرق بكل حرص بين الأشخاص والامكنة. ففى جنوب الولايات المتحدة لا يزال الرق قائما: فكل ما قلته لا يصدق إذن على الجنوب. أما فى الشمال فأصل الغالبية العظمى من الخدم، إما من المعتقين والمعتقات، أو من أبنائهم وبناتهم: وهؤلاء يشغلون مراكز غير ثابتة فى تقدير الجمهور. فعلى حين يضعهم القانون فى مستوى أسيادهم، فعادات البلاد تحرص على استبقائهم فى مستوى دون مستوى مخدوميهم بكثير. ولا هم يعرفون مركزهم الواجب لهم على وجه التحديد. فلا غرو أن رأيناهم دائماً متوقحين وأذلاء معاً.

أما فى الولايات الشمالية هذه نفسها، ولا سيما ولاية نيو إنجلند، فثم عدد كبير من البيض ارتضوا أن يخضعوا مؤقتاً لإرادة مواطنين أمثالهم نظير أجر معين يتقاضونه. وبلغنى أن هؤلاء الخدم يؤدون ما يطلب منهم من واجبات فى تعقل ومثابرة. ومن غير أن يعدوا أنفسهم دون الشخص الذى يأمرهم وينهاهم: فهم يذعنون له من غير أن يشعروا بأية غضاضة من جراء ذلك الإذعان. ويخيل إلى أنهم يبدون فى قيامهم بالخدمة عادات الرجولة التى يخلقها فيهم الاستقلال والمساواة. فبعد أن اختاروا لأنفسهم حياة شاقة، لا يحاولون الإفلات منها بطرق غير مباشرة، إذ هم يحترمون أنفسهم الاحترام الكافى الذى يأبى عليهم أن يرفضوا إطاعة سادتهم الطاعة التى تعهدوا لهم بها. أما المخدومون فلا يتطلبون من خدمهم سوى الأمانة والإخلاص فى الوفاء بالعقد الذى أبرموه معهم. فلا يتطلبون منهم أن يبدوا لهم مظاهر الاحترام، ولا هم يطالبونهم بأن يحبوهم ويخلصوا لهم، بل حسبهم منهم أن يكونوا خداماً أمناء على تأدية عملهم بدقة ومثابرة.

فليس من الصواب فى شىء إذن أن نقول أن العلاقات التى بين السادة وخدمهم

فى البلاد الديمقراطية قد اضطربت وساءت. فكل ما فى الأمر أنها نظمت على أساس آخر، لقد اختلف الدور حقاً، ولكن مازالت ثم قواعد مرعية.

لست أهدف هنا إلى البحث عما إن كان الوضع الجديد الذى وصفته توا، دون الوضع السابق عليه أقل منه أو أنه شيء آخر مختلف، بل حسبى أنه متعين منظم وثابت. فأهم شيء يجب أن نجده قائماً بين الناس ليس وجود نظام معين، ولكن مجرد وجود النظام.

وما عساى أن أقول عن تلك الأوقات المضطربة المؤسفة التى تنشأ فيها المساواة وسط ضجيج ثورة جارفة، عندما تظل الديمقراطية - بعد أن تكون قد قامت فى أحوال المجتمع - تجاهد بكل مشقة ضد التحزب والتعصب، وعادات البلاد الأخلاقية. لقد سبق أن أعلن القانون، وكذلك أعلن الرأى العام إلى حد ما، أنه لاتوجد دونية طبيعية أو دائمة بين السيد والتابع. ولكن هذا الاعتقاد الجديد لم يصل بعد إلى صميم معتقدات السيد أوبالأحرى أن قلبه يرفضه ويأباه فهو لايزال يعتقد فى سريرة نفسه أنه من جنس خاص أسمى من الجنس الذى ينتمى إليه تابعه، ومع أنه لايستطيع أن يصرح بذلك، إلا أنه يرتعد لفكرة السماح لنفسه أن ينجرف إلى المستوى عينه. فسلطته على خدمه تصبح سلطة قلقة مترددة هيابة وقاسية فى الوقت نفسه، إذ لم يعد يشعر نحوهم بالحنان والحماية، اللذين كان يشعر بهما السيد نحو من يعنى بأمرهم؛ وهما عاطفتان تنشآن دائماً من طول العهد بممارسة سلطة لانزاع فيها. وقد تستولى عليه الدهشة أن يجد خادمه قد تغير لأنه هو نفسه تغير. إنه يتطلب من أتباعه أن تكون لهم عادات منظمة دائمة فى حالة قيامهم بالعمل فى المنازل، مع أنها حالة مؤقتة ليس إلا؛ كما يتطلب منهم أن يبدوا راضين ومعتزين بالحالة الوضيعة التى هم عليها، وهى حالة سوف يتخلصون منها فى يوم من الأيام إن عاجلاً أو آجلاً؛ ويجب أن يضحوا بأنفسهم فى سبيل رجل لم يعد يستطيع أن يحميهم ولا أن يهلكهم. وعلى الجملة، يجب أن يعقدوا عقداً وثيقاً لافكاك منه مع شخص مثلهم لايدوم أكثر مما يدومون.

وكثيراً ما يحدث فى الأمم الأرستقراطية أن لاتحط الخدمة فى المنازل من أخلاق المشتغلين بها، وذلك، لأنهم لايعرفون سواها، ولا هم يتصورون نوعاً آخر من العمل غيرها. فالتفاوت الواسع المدى الذى يتجلى ظاهراً بينهم وبين مخدومهم يبدو لهم نتيجة ضرورية لامفر منها لقانون خفى من سنن العناية الإلهية.

فالخدمة فى البيوت، فى البلاد الديمقراطية، لاتحط من شأن الذين يشتغلون بها لأنهم اختاروا هذا العمل اختياراً حراً، ولوقت محدود فحسب. بل إن الرأى العام لايصم هذا النوع من العمل بوصمة عار، ولا هى (الخدمة فى المنازل) تخلق تفاوتاً دائماً بين الخادم والمخدوم.

وفى أثناء الانتقال من حالة اجتماعية إلى أخرى، يوجد دائماً تقريباً وقت تتأرجح فيه عقول الناس بين فكرة الأرستقراطية عن الخضوع والإذعان. وفكرة الديمقراطية عن الطاعة. وعندئذ تفقد الطاعة أهميتها الأخلاقية فى نظر من عليه أن يطيع، فهو لم يعد يعتبرها نوعاً من ذلك الالتزام المقدس. ولا هو ينظر إليها من الوجهة الإنسانية المحضة؛ فلم يعد لها فى نظره صبغة القداسة، ولا صبغة العدالة؛ فهو يخضع لها كما يخضع لشرط مربح نافع، وإن كان شرطاً يحط من قيمة الإنسان.

وفى تلك الفترة أخذت تساور عقول الخدم صورة للمساواة مضطربة ناقصة، ولم يدركوا من البداية إن كانت تلك المساواة التى لهم حق الاستمتاع بها توجد كذلك حتى فى نظام الخدمة فى المنازل، أو توجد خارجها فحسب، وجعلوا يثورون فى سرائرهم ضد تبعية خضعوا لها من تلقاء أنفسهم وصاروا يفيدون منها فعلاً فوائد حقة. لقد رضوا أن يعملوا خدماً ولكنهم صاروا يخجلون من أن يطيعوا. فقد استمرءوا فوائد الخدمة إلا أنهم لم يستسيغوا ذلك السيد الذى يأمرهم؛ أو بعبارة أخرى أنهم ليسوا واثقين من أن الواجب كان يقتضيهم أن يكونوا هم السادة المخدومين، فهم يميلون إلى اعتبار أن ذلك الذى يأمر فيهم وينهى قد اغتصب حقوقهم وظلمهم.

ومن ثم كان يبدو على كل مسكن من مساكن المواطنين شىء من تلك الكآبة التى تتجلى فى المجتمع السياسى. ففى البيت حرب داخلية باردة متصلة، بين سلطات متناظرة ومتشككة بعضها فى بعض باستمرار. فالمخدوم يبدو حاد الطبع، ضعيفاً متساهلاً -ويبدو الخادم مثله حاد الطبع ولكنه متمرد زيادة على ذلك. فيحاول المخدوم أن يتهرب دائماً، بما يضعه من قيود ظالمة، من التزاماته بحماية الخادم ودفع أجره؛ على حين يتفادى الخادم واجبه الذى يقضى عليه بإطاعة مخدومه. وهكذا تسترخى أزمة إدارة المنزل وتتدلى أمامهما فيختطفها هذا مرة ومرة ذاك. فالخطوط التى تفصل بين السلطة والظلم، وبين الحرية والاستبداد، وبين الحق والقوة تختلط أمامهما كل الاختلاط، وتبدو مضطربة كل الاضطراب حتى لم يعد أحد يعرف منهما ما عساه أن يكون، ولا ما يجب عليه أن يكون. فهذه حال ليست من الديمقراطية فى شىء؛ إنها ثورة.

الفصل السادس

تتجه المؤسسات والآداب العامة الديمقراطية إلى رفع الأجور وتقصير مدة الإيجارات الطويلة المدى

ما سبق أن قيل عن الخدم ومخدوميهم يصدق، إلى حد ما، على أصحاب الأراضى ومستأجرى أطيانهم من المزارعين، ومع ذلك فهذا موضوع جدير بأن يدرس على حدة.

والحق أننا لانعدو الصواب إن قلنا أنه لايوجد فى أمريكا مستأجرون زراعيون. فكل رجل يملك قطعة الأرض التى يفلحها؛ ويجب أن نسلم بأن القوانين الديمقراطية تتجه بقوة إلى زيادة عدد ملاك الأراضى الزراعية، وتقليل عدد من يستأجرونها. ومع ذلك فهذا الذى يحدث فى الولايات المتحدة لايعزى إلى مؤسسات هذه البلاد بقدر ما يعزى إلى طبيعة البلاد نفسها. فرخص الأراضى فى أمريكا ييسر لكل إنسان أن يصبح مالكاً لقطعة من الأرض. إن عائدها صغير وغلتها قليلة[1] مما يجعل تقسيمها بين المالك والزارع من الصعوبة بمكان. فأمريكا فريدة إذن فى هذه الناحية، كما هى فى كثير غيرها من النواحى، فمن الخطأ اتخاذها مثلاً يقاس عليه.

وفى رأيى، أنه سيظل فى البلاد الديمقراطية، ملاك ومستأجرون دائماً، كما هى الحال، فى البلاد الأرستقراطية، ولكن الصلة بينهما ستكون من نوع آخر. فإيجار المزرعة فى البلاد الأرستقراطية يدفع إلى السيد المالك، لانقداً فحسب، بل وعلى صورة احترام وتوقير وأداء واجبات معينة. أما فى البلاد الديمقراطية فالإيجارات تدفع نقداً كلها. فعندما تنقسم الضياع والتركات، وتنتقل من يد إلى يد، وعندما تنحل الروابط الدائمة التى تربط الأسرات بأراضيها، يندر أن يلتقى مالك الأرض بمستأجريها منه إلا عرضاً. وإن التقيا فلبرهة وجيزة يتفقان فيها على شروط الإيجار، ثم لايعود أحدهما يرى الآخر بعد ذلك، فهما غريبان جمعت بينهما مصلحة مشتركة، كل الغرض منها كسب المال ليس إلا.

---

(١) لايخفى أن هذا لم يعد صحيحاً الآن، بعد تقدم الزراعة واستخدام الآلات الميكانيكية فى البذر والحصاد، وفى نقل المحصولات بسرعة من الحقول إلى الأهراء والشون وغيرها.

وكلما تقسمت الأموال وتوزعت الثروة على مختلف أرجاء البلاد، امتلأت الدولة بأناس ثروتهم التليدة فى تدهور؛ وبآخرين ثروتهم كلها طارئة، واحتياجاتهم تتزايد بسرعة أكبر مما تتحمله مواردهم، فأدنى مكسب مالى يعود على هؤلاء الأشخاص، له قيمته وشأنه، ولا يميل أى واحد منهم أن ينزل عن أى مطلب من مطالبه، ولا إلى أن يضيع عليه أى جزء من دخله.

فعندما تختلط كل المراتب بعضها ببعض، وتصير الثروات الضخام والثروات القلائل كل القلة نادرة، ازداد مستوى مالك الأرض الاجتماعى من مستوى الزارع كل يوم اقتراباً، فلا يخفى أن ليس للمالك على الزارع أى تفوق مطلق ولا نزاع فيه، فعقد الإيجار بين رجلين متساويين وليسا ميسورى الحال لايمكن أن يكون غير مسألة مالية.

فالشخص الذى تمتد أملاكه حتى تشمل إقليماً بأكمله، ويملك أكثر من مائة ضيعة، يدرك تمام الإدراك، ما لاجتذاب محبة بضعة آلاف من الرجال الذين يعملون عنده من أهمية. وهذا ما لايمكن أن يتحقق له من غير مجهود؛ فإدراكه يقتضيه القيام بتضحيات كبيرة. أما من لايملك سوى مائة فدان فلا يكاد يحس بمثل هذه الاعتبارات، ولا هو يحفل كثيراً بأن يكون محترماً من مستأجرى أرضه.

ولا يخفى أن الأرستقراطية لاتموت فى عشية وضحاها كما يموت الفرد، ففروع الأرستقراطية تضعف تدريجياً وببطء فى نفوس الناس قبل أن تهاجمها قوانينهم. وقبل أن تعلن عليها الحرب سافرة بزمن طويل، تكون الرابطة التى ظلت إلى الآن تربط الطبقات العليا بالطبقات الدنيا قد تراخت شيئاً فشيئاً. وأخذت الطبقات الأولى تبدى الاحتقار وعدم المبالاة، وتبدى الثانية الغيرة والكراهية. وقل اتصال الغنى بالفقير، وضعف ما كان فيه من رحمة وحنان، وارتفعت الإيجارات. وليس كل هذا نتيجة ثورة ديمقراطية، ولكنه نذير بها لايخطىء، فالأرستقراطية التى فقدت محبة الشعب إلى الأبد أشبه ما تكون بالشجرة التى جفت جذورها وماتت، فسهل على الريح أن تقتلعها كلما طالت فروعها وانتشرت صعدا.

لقد ارتفعت إيجارات الضياع فى الخمسين سنة ارتفاعاً مذهلاً فى فرنسا وفى معظم البلاد الأوربية. هذا، ولا أرى أن التقدم العظيم الذى تم فى الزراعة والصناعة فى المدة عينها يكفى لتفسير هذه الظاهرة. فلابد لنا من إرجاعها إلى سبب آخر أوجه منه وأخفى. وفى رأيى أنه يجب أن نبحث عن هذا السبب فى المؤسسات الديمقراطية التى أقامتها دول أوربية كثيرة، وفى الميول الديمقراطية التى تحرك سائر الدول وتستثيرها.

كثيراً ما سمعت من كبار الملاك الإنجليز أنهم مغتبطون الآن كل الاغتباط بما حصلوا عليه من دخول تربو كثيراً على ما كان يحصل عليه آباؤهم من قبل. ولعل لهم سبباً وجيهاً دعاهم إلى هذا الاغتباط، ولكن ليس من شك فى أنهم لايعرفون ما الذى يغتبطون

به . فهم يظنون أنهم حققوا مكاسب صافية ، على حين أن مكسبهم لم يكن فى الواقع سوى مقايضة ، فقد استبدلوا نقوداً بما لهم من نفوذ وسلطان ، ولن يمضى غير قليل من الزمن حتى يدركوا أن ما ربحوه نقوداً قد خسروه نفوذاً وسلطاناً .

وثم أمارة أخرى تسهل علينا أن ندرك أن ثورة ديمقراطية عظمى على الأبواب أو أنها قائمة بيننا فعلا . لقد كانت الأراضى تؤجر فى العصور الوسطى لمدى الحياة أو لآجال بعيدة المدى . ويتضح لنا من الاقتصاد المنزلى فى تلك العصور أن الإيجارات التى كانت تعقد لمدة تسعة وتسعين عاماً أكثر عدداً من تلك التى كانت تعقد لمدة اثنتى عشرة سنة فى وقتنا الحاضر ، فقد كان الناس يعتقدون فى ذلك العصر أن الأسرات خالدة لا تزول ، وأن أحوال الناس قد استقرت استقراراً نهائياً ، وبدا لهم المجتمع كله ثابتاً لدرجة أنهم لم يكونوا يتصورون أن شيئاً يمكن أن يزعزع أركانه أو يقوضه . أما فى عصور الديمقراطية - عصور المساواة - فإن عقل الإنسان ليتجه اتجاهاً آخر مختلفاً ، وما أسهل ما يتصور أن لا شىء يدوم . ففكرة التغير تغشاه ، وتستولى عليه . وتحت هذا التأثير ينفر المالك والمستأجر كلاهما كل النفور من عقد التزامات طويلة المدى بينهما ؛ أو يخشيان أن العقد الذى يفيدان منه اليوم قد يقيدهما فى الغد . فهما يشعران شعوراً غامضاً بأن تغييراً فجائياً قد يحدث فى أحوالهما . فلم يعد الملاك والمستأجرون يثقون بأنفسهم ، ويخافون - وقد تغيرت الأذواق والميول - من أن يقاسوا الكثير فى التخلص من شىء ظلوا يعدونه زمناً طويلاً مطمعهم ومعقد آمالهم ، وأنهم لعلى حق فيما يخشونه ، فأكثر الأشياء قلقاً وعدم استقرار فى العصور الديمقراطية وسط الاضطراب العام الذى شمل الأشياء جميعاً ، إنما هو قلب الإنسان .

الفصـــل السابـع

تأثير الديمقراطية فى الأجور

معظم الملاحظات التى أشرت إليها من قبل عند الكلام على الخدم والمخدومين، يمكن تطبيقها على العمال وأصحاب الأعمال. فكلما قلت رعاية درجات السلم الاجتماعى، وكلما هبط العظماء وصعد الوضعاء، ولم يعد الفقر ولا الثراء أمراً وراثياً - قصرت المسافة بين الرأى والواقع، وهى التى ظلت إلى الآن تفصل بين العامل وصاحب العمل. فللعامل فكرة سامية عن حقوقه، ومستقبله. وعن ذات نفسه. وكثيراً ما يمتلىء بمطامح جديدة ورغبات جديدة، واحتياجات جديدة كذلك؛ فنراه ينظر دائماً إلى ما يناله مخدومه من أرباح نظرات كلها لهف وكلها أمانى. وكى يشارك فى هذه الأرباح، بذل ما يستطيع أن يبذله من الجهد فى تنظيم عمله التنظيم الذى يرفع من قيمة هذا العمل؛ وكثيراً ما يؤدى به هذا إلى النجاح فيما حاول.

ففى البلاد الديمقراطية وغيرها، تدار أغلب فروع العمل بتكاليف قليلة على أيدى رجال لايرتفعون كثيراً من حيث الثروة أو التعليم عن مستوى العمال الذين يستخدمونهم، ذلك إلى أن عدد هؤلاء الصناعيين المغامرين عظيم، ومصالحهم شتى متباينة؛ فلا غرو أن لم يتفاهموا بعضهم مع بعض فى سهولة ويسر، وأن لايوفقوا إلى ضم جهودهم بعضها إلى بعض. ومن جهة أخرى فللعمال دائماً مصادر أكيدة مضمونة تخول لهم أن يرفضوا العمل الذى لم يوفقوا إلى الحصول على ما يرونه الأجر العادل لعملهم. ففى معركة الأجور الدائرة وحدها باستمرار بين هاتين الطبقتين تتوزع قواهم وتتفرق، ويظل النجاح بينهما سجالاً.

بل ومن المحتمل أن تسود مصلحة الطبقة العاملة فى النهاية، لأن الأجور العالية التى حصلوا عليها تجعلهم كل يوم أقل اعتماداً على أصحاب العمل. وكلما ازدادوا استقلالاً زادت أمامهم الفرص للحصول على أجور أعلى.

ولنضرب لذلك مثلاً بفرع من فروع الصناعات الإنتاجية الذى لايزال الإقبال عليه عظيماً، حتى فى وقتنا الحاضر فى فرنسا وفى سائر بلاد العالم، وأقصد به الزراعة. فأكثر الفرنسيين الذين يعملون فيها بالأجر، يملكون قطعاً صغيرة من الأراضى تيسر لهم الكفاف

من العيش من غير حاجة إلى العمل عند سواهم. فإن هم اضطروا إلى العمل أجراء عند جار لهم مزارع أو عند مالك من كبار الملاك، ورفض أن يمنحهم الأجر الذى يرونه مناسباً عادوا إلى أراضيهم الصغيرة يعملون فيها حتى تتاح لهم فرصة أخرى.

وفى رأيى أنه من الميسور أن نؤكد، على وجه الإجمال، أن الارتفاع التدريجى البطىء فى الأجور، قانون من القوانين العامة فى البلاد الديمقراطية. فكلما ازداد الناس مساواة فى الأحوال الاجتماعية ارتفعت الأجور، وعندما ترتفع الأجور تزداد الأحوال الاجتماعية مساواة.

ولكن فى عصرنا استثناء كئيب كبير من هذا القانون، فقد أوضحت فى فصل سابق أن الأرستقراطيين إذا ما أخرجوا من العمل فى دائرة السياسة التجأوا إلى العمل فى فروع معينة من الأعمال الإنتاجية، وأرسوا من جديد قواعد سلطتهم فيها، ولكن على نحو آخر؛ ولهذا أثره الكبير فى مستوى الأجور.

ولما كان من الضرورى أن يكون الإنسان غنياً قبل أن يغامر ويقدم على الاضطلاع بمشروعات كبرى مثل تلك التى أشرت إليها أدى ذلك إلى جعل عدد من يضطلعون بهذه المشروعات ضئيلاً نزراً، ونظراً لقلة عددهم هذا، تيسر لهم بكل سهولة أن يتحدوا بعضهم مع بعض ويحددوا الأجور على النحو الذى يتفق مع هواهم.

أما عمالهم، فعلى العكس، كثيرو العدد كثرة بالغة، ويزداد عددهم باستمرار، فمن حين إلى حين، يحدث ازدهار عظيم فى الأعمال فترتفع الأجور ارتفاعاً عظيماً يتجاوز كل ما كان منتظراً، ويجتذب الناس من البلاد المجاورة إلى العمل فى المصانع. ولكن إذا ما اتخذ الناس هذا الاتجاه فى الحياة لم يستطيعوا أن يتخلوا عنه ثانية، كما رأينا من قبل، لأنهم سرعان ما يعتادون عادات اجتماعية معينة وأخرى عقلية، تجعلهم غير صالحين للعمل فى أى نوع آخر من الأعمال. ولا يخفى أن حظ هؤلاء الناس من التعليم ضئيل عادة، وكذلك اجتهادهم فى عملهم، فضلاً عن أن مواردهم المالية ضعيفة، فلا غرو أن كانوا دائماً تحت رحمة صاحب العمل تقريباً.

وعندما تؤدى المنافسة، أو أى عامل عرضى آخر، إلى تقليل أرباح صاحب العمل، فإنه لا يتحرج من أن ينقص أجور عماله عندما يشاء، ويعوض نفسه بذلك من أجورهم مما عسى أن يكون قد خسره من جراء ظروف العمل. أما إن أضرب العمال، فصاحب العمل، وهو غنى ميسور يستطيع أن ينتظر دون أن يحطم عمله، إلى أن تدفع الضرورة العمال إلى العودة إلى عملهم، فهم مضطرون أن يعملوا يوماً بعد يوم وإلا هلكوا، فهم لا يملكون إلا أيديهم، وطالما أفقرهم الظلم الواقع عليهم؛ وكلما ازدادوا فقراً زادهم الناس ظلماً. فهم لا يستطيعون أن يتخلصوا أبداً من هذه الدائرة الخبيثة المهلكة، من الأسباب والنتائج.

فلا عجب إذن إن كانت الأجور ، بعد أن ارتفعت فجأة فى بعض الأحيان، تعود وتهبط هبوطاً دائماً فى هذا الفرع من العمل الإنتاجى ، على حين أن سعر العمل فى المهن الأخرى ، الذى لا يرتفع عادة إلا ببطء ، يزداد هو الآخر مع ذلك ، زيادة مستمرة .

فحالة التبعية والبؤس هذه التى يعيش فيها عدد من العمال فى عصرنا ، تعد استثناء من القاعدة العامة ، وعلى العكس من سائر أفراد المجتمع . ولكنها ، لهذا السبب عينه ، حالة خطيرة كل الخطر ، وأجدر الحالات بعناية المشترع واهتمامه . فعندما يكون المجتمع كله فى حركة دائبة ونشاط متصل ، يتعذر استبقاء طبقة منه جامدة كل الجمود لا تتحرك . وكذلك عندما يكون العدد الأكبر من الناس يعملون باستمرار على شق طرق جديدة تؤدى بهم إلى الحظ السعيد والثراء العريض، يصعب أن نجعل طائفة منهم تتحمل عبء احتياجاتها ورغباتها وحدها فى هدوء وسلام .

امر ٣٩٣٥

الفصـــل الثـامن

تأثير الديمقراطية فى شئون الأسرة

درسنا توا التغييرات التى تترتب على قيام المساواة فى العلاقات التى بين مختلف أعضاء الجماعة فى الأمم الديمقراطية بعامة، وفى أمريكا بخاصة. وسنخطو هنا خطوة أخرى، وننفذ إلى الأسرة، ندرس العلاقات التى بين أعضائها، وهى كما لا يخفى علاقات أحكم وأوثق، ولست أهدف إلى البحث عن حقائق جدد، ولكن إلى بيان ما للحقائق المعروفة من قبل، من صلة بموضوعاتنا.

لاحظ الناس جميعاً فى عصرنا الحاضر أن أعضاء الأسرة الواحدة يقفون الآن موقفاً جديداً كل الجدة حيال بعضهم بعضاً، وأن المسافة التى كانت تفصل الأب عن أبنائه وتميزه عنهم، قصرت؛ فإن لم تكن السلطة الأبوية قد انهارت فعلاً، فإنها قد تراخت على الأقل وضعفت عما كانت عليه من قبل.

وثم شيء شبيه بهذا، ولكنه أغرب منه وأدعى للدهشة، حدث فى الولايات المتحدة. فالأسرة بمعناها الرومانى الأرستقراطى، لم يعد لها وجود يذكر فى أمريكا، فكل ما بقى لها من أثر نجده الآن فى السنوات الأولى من الطفولة حينما يمارس الأب، بغير منازع، سلطته المنزلية المطلقة التى يستلزمها ضعف أطفاله، وتبررها مصلحتهم، ويبررها تفوقه هو، ذلك التفوق الذى لامراء فيه. ولكن منذ الساعات التى يقترب فيها الشاب الأمريكى من الرجولة نجد روابط الطاعة البنوية تتراخى، وتظل تزداد تراخياً يوماً تلو يوم، فإن صار الابن مستقلاً بأفكاره، لم يلبث أن يكون كذلك فى سلوكه أيضاً. فلا يكاد يوجد فى أمريكا حقاً، مرحلة مراهقة بالمعنى الصحيح، فعندما يبلغ الصبى نهاية مرحلة الحداثة تبدأ مرحلة الرجولة، ويأخذ فى وضع الخطط لشق طريقه فى الحياة.

ومن الخطأ أن نظن أن هذا لايتم إلا بعد معركة عائلية، تقوم بين الفتى ووالديه، ويحصل فيها الولد، بشيء من العنف، على الحرية التى يأباها عليه أبوه. فنفس العادات ونفس المبادىء التى تحفز أحدهما إلى إثبات استقلاله، تدفع الآخر إلى اعتبار هذا الاستقلال حقاً لانزاع فيه. فلا يبدى الولد شيئاً من تلك الشهوات الشاذة البغيضة التى تظل تستثير الناس وتعكر صفوهم زمناً طويلاً بعد أن يكونوا قد أقصوا من سلطة كانت

مقررة لهم؛ ولا يشعر الثانى بتلك الحسرة الغاضبة المريرة التى تظل قائمة فى النفس بعد سلطة دالت. هذا، ويعرف الوالد سلفاً، متى تتوقف سلطته؛ فعندما يأتى الوقت الموعود ينزل عنها دون أى نزاع بشأنها، على حين يتطلع الابن إلى ذلك الوقت المحدد الذى يستقل فيه، ويصبح سيد نفسه. فيتسلم حريته فى غير عجلة ومن غير أى جهد، بوصفها حقاً له لايحاول أحد أن يسلبه إياه.

وقد يكون من المفيد أن نبين أن هذه التغييرات التى تحدث فيما بين أفراد الأسرة الواحدة من علاقات بعضهم ببعض، تتصل اتصالاً وثيقاً بالثورة الاجتماعية السياسية التى على وشك أن تكتمل تحت سمعنا وبصرنا.

وثم مبادىء معينة، اجتماعية، عظيمة يعمل الشعب إما على إدخالها فى كل مكان، وإما لايسمح بها فى أى مكان، فالحكومة فى البلاد ذات النظام الأرستقراطى وما فيه من سلم متدرج لمراكز الناس ومراتبهم، لاتلجأ أبداً إلى جملة المحكومين مباشرة. بل حسبها أن توجه الزعماء ليس إلا، فالناس هنا مقيدون كلهم بعضهم ببعض، أما سائر المحكومين فيتبعون هؤلاء الزعماء بطبيعة الحال. ويصدق هذا على الأسرة كما يصدق على كل الجماعات الأرستقراطية التى لها زعيم يتولى شئونها. ولا شك أن المجتمع فى البلاد الأرستقراطية لايعرف أحداً فى الأسرة غير الأب. ولا يعرف الأبناء إلا عن طريقه. وعلى يديه، فالمجتمع يحكم الأب، والأب يحكم أبناءه. وهكذا لايكون للأب حق طبيعى فى حكم أولاده. ولكن المجتمع يمنحه حقاً سياسياً لحكمهم. فهو السبب فى وجود الأسرة، وهو عائلها، وهو كذلك حاكمها المعترف به.

أما فى البلاد الديمقراطية حيث يمتد ساعد الحكومة إلى كل فرد على حدة، ليخضعه لقوانين الدولة العامة، فلا حاجة إلى مثل هذا الوسيط. فالوالد موجود. ولكنه لايعدو أن يكون، فى نظر القانون، مجرد مواطن، عضو من أعضاء الجماعة، إلا أنه أكبر من أبنائه سناً وأكبر ثروة.

وعندما تتفاوت أغلب أحوال الحياة تفاوتاً كبيراً ودائماً، تزداد فكرة الرئيس رسوخاً فى أخيلة الناس، فإن لم يضف عليها القانون ميزات خاصة أضافها عليها الرأى العام والعرف. وعلى العكس من ذلك إن كان التباين فى أحوال الناس الاجتماعية قليلاً، ولا هم يظلون طويلاً فى أحوال متفاوتة من حيث المعيشة. فإن فكرة «الرئيس» العامة تضعف فيما بينهم وتزداد غموضاً. وعبثاً ما يحاول التشريع أن يضع الشخص الذى عليه أن يطيع ويذعن، دون من له الحق فى أن يأمر وينهى، بمراحل بعيدة. فعادات العصر الأخلاقية تقرب الاثنين الواحد من الآخر، وتظل تجذبهما نحو مستوى واحد باستمرار.

فعلى الرغم من أن التشريع فى البلاد الأرستقراطية لايخول ميزات خاصة لرؤساء الأسر، فذلك لايقلل من اقتناعى بأن قوتهم أبعد مدى، ونصيبهم من الاحترام أوفى حظاً

فى البلاد الديمقراطية؛ فإنى أعلم أن الرؤساء فى البلاد الأرستقراطية يبدون دائماً أسمى من أمثالهم الذين فى البلاد الديمقراطية، والمرءوسين فيها أقل، مهما كانت القوانين.

فعندما يعيش الناس على ذكريات الماضى، أكثر مما يعيشون فيما هو واقع فعلاً، وعندما يشغلون أنفسهم بالاهتمام بما كان يفكر فيه أجدادهم أكثر مما يعنون بتفكيرهم هم، يصبح الوالد هو الحلقة الضرورية الطبيعية بين الماضى والحاضر، والصلة التى تربط طرفى هاتين السلسلتين. فليس الوالد فى البلاد الأرستقراطية إذن برئيس الأسرة فحسب، بل مصدر تقاليدها، والممثل لعاداتها، والحكم الفصل فى شئون آدابها. فأفراد الأسرة يستمعون إليه فى احترام، ويتأدبون عند توجيه الخطاب إليه، ويحبونه محبة مقرونة بالرهبة والإجلال.

وعندما يصبح المجتمع ديمقراطياً، ويختار الناس لهم مبدأ عاماً يعترفون فيه بأنه من الخير ومن المشروع أن يحكم الإنسان فى كل الأمور بنفسه، مستهدياً بالمعتقدات السابقة، لا باعتبارها قواعد مقدسة، بل بوصفها مجرد وسائل للمعرفة، تناقصت تلك القوة التى لأفكار الأب على أفكار أولاده، وتناقصت سلطته التشريعية عليهم.

وربما كان تقسيم الضياع والتركات - ذلك التقسيم الذى تؤدى إليه الديمقراطية - هو الذى يعاون أكثر من أى شىء آخر على تغيير العلاقات القائمة بين الأب وأولاده، فإن كانت أموال رب الأسرة قليلة، عاش عادة مع ابنه فى مكان واحد، وصارا يعملان معا فى عمل واحد، وظلت العادة والضرورة تقربان كلاً منهما إلى الآخر، وتضطرانهما أن يكونا على اتصال دائم، مما يؤدى إلى قيام نوع من الصداقة الوطيدة بينهما يجعل سلطة الوالد أقل صرامة وقوة، كما يجعل التوفيق بينهما وبين مظاهر الاحترام الخارجية المعروفة، عسيرا.

هذا، وإنا لنجد فى البلاد الديمقراطية أن الطبقة التى يملك أفرادها مثل هذه الثروات القليلة، هى فعلاً تلك التى تجعل للأفكار قوة، وتوجه آداب المجتمع وعاداته اتجاهاً خاصاً. فهذه الطبقة هى التى تعمل على نشر أفكارها وجعلها عامة وسائدة، مثل إرادتها. وحتى أولئك الذين يميلون كل الميل إلى مناهضة أوامرها سيجرفهم مثلها آخر الأمر، فيحذون حذو غيرهم. فقد عرفت أشخاصاً متحمسين ضد الديمقراطية كانوا يسمحون لأبنائهم أن يخاطبوهم بعبارات تدل على أنهم جميعاً متساوون مساواة تامة.

فبينما تفلت السلطة من أيدى الرجال الأرستقراطيين، يزول ما فى السلطة الأبوية من صرامة، ومن الاستمساك بضرورة مراعاة التقاليد، بل يزول ما فيها من حق شرعى كذلك؛ وبذا يسود البيت نوع من المساواة. ولا أعرف، على الجملة، إن كان المجتمع يخسر من جراء هذا التغيير أو لا، ولكنى أعتقد أن الإنسان من حيث هو فرد يربح ولا يخسر. وكلما صارت العادات الأخلاقية والقوانين أكثر ديمقراطية، استحكمت عرى

الروابط التى بين الابن والأب، وتوثقت المودة بينهما، وقلّت الإشارة إلى القواعد التى يجب أن تراعى، وإلى السلطة التى يجب أن تطاع، وازدادت الثقة والمحبة؛ فكأن الرابطة الطبيعية تزداد إحكاماً وتوثقاً كلما تفككت الروابط الاجتماعية.

لم يعد الأب فى الأسرة الديمقراطية يمارس سلطة ما غير تلك التى تخوله إياها المحبة وحنكة السن؛ فقد تهمل أوامره، أما نصائحه وإرشاداته ففيها من القوة ما يجعلها مقبولة عادة. ومع أنه لم يعد محاطاً بمظاهر الإجلال الشكلية، فأولاده، على الأقل، يخاطبونه باحترام وثقة، نعم لم يعد ثمة نظام مقرر، أو صيغة معينة لمراعاتها فى خطابه، وتوجيه الحديث إليه، ولكن أبناءه يتحدثون إليه باستمرار، ويقبلون على استشارته واستيضاحه كل يوم؛ لقد اختفى السيد والحاكم وبقى الوالد.

لسنا بحاجة إلى إبداء رأينا فى الفرق بين حالتى المجتمع هاتين فى هذه النقطة أكثر من أن نقرأ الخطابات التى كان يتبادلها أعضاء الأسرة الواحدة فى العصور الأرستقراطية، فقد كان أسلوب الكتابة فيها صحيحاً دائماً، حافلاً بالتحيات ومظاهر الإجلال، إلا أنه جاف كل الجفاف، حتى لاتكاد تشعر بدفء القلب الطبيعى من خلال العبارات والألفاظ المستعملة. على حين أن الأمر فى البلاد الديمقراطية على العكس من ذلك، فاللغة التى يخاطب بها الابن أباه تتسم بمزيج من الحرية والألفة والمحبة. مما يدلنا مباشرة على أن علاقات جدداً قد تجلت فى نطاق الأسرة.

وثم ثورة شبيهة بهذه تعدل من علاقات الأطفال بعضهم ببعض وتحورها، فكل مركز من الأسرات الأرستقراطية محدد سلفاً. كما هو الشأن فى المجتمع الأرستقراطى؛ فالوالد يشغل فى الأسرة مركزاً خاصاً ممتازاً منفصلاً عن غيره، يستمتع فيه بمزايا عظيمة؛ وكذا الأطفال أنفسهم ليسوا بالمتساوين فيما بينهم؛ فالسن والجنس يحددان مركز الطفل فى الأسرة تحديداً ثابتاً لا يتغير، ويكفلان له فيه مزايا معينة. وقد ألغت الديمقراطية معظم هذه الفروق والحواجز أو أنقصتها.

ومن المعروف أن الابن الأكبر فى البلاد الأرستقراطية يرث الشطر الأعظم مما يخلفه الوالد، كما يرث معظم ما للأسرة من حقوق، فيصبح بذلك رئيس إخوته وسيدهم إلى حد كبير، فله العظمة، والقوة كلتاهما، على حين يصبح إخوته أفراداً عاديين تابعين له معتمدين عليه. ولكن من الخطأ أن يظن أحد أن مزايا الابن البكر فى تلك الأمم الأرستقراطية كانت مفيدة له وحده أو أنها كانت تولد الحسد والغيرة والكراهية فى نفوس من حوله. فالابن البكر يسعى عادة وراء ما فيه الثروة والجاه لإخوته لأن أبهة الأسرة العامة تنعكس عليه بوصفه ممثلها. ومن جهة أخرى يعمل الإخوة الصغار لتأييد أخيهم الأكبر فى كل ما يضطلع به من مشروعات، لأن قوة رأس العائلة وجاهه تمكنانه من خدمة كل فرع من فروع الأسرة. ومن ثم كان أعضاء الأسرة الأرستقراطية، على اختلافهم، مرتبطين بروابط

وثيقة، وذلك إلى أن مصالحهم مترابطة، وآراءهم متوافقة، أما قلوبهم فشتى، فقلما تكون متآلفة ومتفاهمة.

وهكذا تربط الديمقراطية الإخوة بعضهم ببعض، وإن كانت تربطهم بوسائل وطرق مختلفة، فالأطفال متساوون فى القوانين الديمقراطية تمام المساواة، ومن ثم كان كل منهم مستقلاً بنفسه، لا شيء يكرههم على أن ينضم بعضهم إلى بعض، ولا شيء كذلك يفرق بينهم ويفصلهم بعضهم عن بعض، وإذ كانوا جميعاً من أصل واحد، ونشأوا تحت سقف واحد، وكانوا موضع عناية واحدة، وليس ثمة أى امتياز خاص يميز أحدهم على الآخر، أو يفصله عنه، فما أسهل أن تنشأ بينهم تلك الصداقة الوثيقة الحلوة التى كانت سائدة بينهم فى الصغر. فالروابط التى انعقدت بينهم على هذا النحو فى مطلع الحياة لا تتعرض لأحوال قد تؤدى إلى انفصالها، فصلة الأخوة تقربهم بعضهم من بعض باستمرار من غير أن تضايقهم فى شيء، فليس صحيحاً إذن أن المصلحة هى التى تجعل الديمقراطية تربط الأخ بأخيه فى العصور الديمقراطية، وإنما تربطهما تلك الذكريات المشتركة، والاتفاق الحر فى الآراء والأذواق، لقد فرقت الديمقراطية تركة والدهم، ولكنها عملت على توحيد قلوبهم وربطها بعضها ببعض.

بلغت هذه الآداب الأخلاقية الديمقراطية من العذوبة والرقة مبلغاً عظيماً اجتذب إليها حتى أنصار الأرستقراطية أنفسهم ليتبعوها، فبعد أن خبروها فترة من الزمن لم يعودوا يستسيغون الرجوع إلى ما فى الأسر الأرستقراطية من آداب وعادات شكلية مسيخة قائمة على مظاهر التبجيل والاحترام، لقد سرهم أن يحتفظوا بالعادات الديمقراطية المعمول بها فى الأسرة، إذا ما استطاعوا السبيل إلى تخليص هذه العادات من ظروفها الاجتماعية ومن قوانينها، إلا أن هذه الأمور مرتبطة كلها بعضها ببعض أوثق ارتباط، ومن المستحيل على المرء أن يستمتع بالأولى من غير أن يصبر على الثانية ويحتملها.

إن ما ذكرته تواً من ملاحظات بشأن المحبة البنوية والمودة الأخوية ليصدق على سائر العواطف التى تنبثق تلقائياً من الطبيعة البشرية نفسها.

فإن حدث أن جاء شكل معين من أشكال الفكر أو الوجدان نتيجة حالة معينة من أحوال حياة الناس، ثم تغيرت هذه الحال، لم يعد يتبقى شيء مطلقاً من ذلك الفكر ولا من تلك الوجدانات. فقد يربط القانون عضوين من أعضاء الجماعة ربطا وثيقاً، ولكن إذا ما ألغى هذا القانون انفصلا. فلم يكن ثمة شيء أوثق من الرابطة التى كانت بين السيد والمولى فى النظام الإقطاعى، أما فى وقتنا الحاضر فلم يعد هذان الرجلان يعرف أحدهما الآخر، فالخوف والاعتراف بالجميل والمودة التى كانت تربطهما بعضهما ببعض، قد زالت ولم يعد لها من أثر.

ومع ذلك فليست هذه حال مشاعر البشر وعواطفهم الطبيعية، فكلما حاول القانون

أن يشكل هذه العواطف قسراً بشكل ما، أضعفها عادة، وإن حاول أن يقويها ويزيد عليها، سلبها بعض عناصرها، فهى لا تبلغ أشدها إلا عندما تترك وشأنها .

فالديمقراطية التى قضت على الجزء الأعظم من قواعد المجتمع التقليدية القديمة أو غمرتها، والتى منعت الناس من أن يتخذوا لهم بسهولة قواعد أخرى جديدة - هذه الديمقراطية تمحو تماماً معظم العواطف التى تنشأ من هذه القواعد التقليدية، على حين أنها لا تزيد على أن تعدل بعض القواعد الأخرى، وكثيراً ما كانت تضفى عليها نشاطاً وعذوبة لم تكونا لها من قبل .

ومن الميسور أن نوجز فى جملة واحدة فحوى هذا الفصل كله وفحوى فصول أخرى سابقة عليه، فى أن الديمقراطية ترخى الروابط الاجتماعية، ولكنها تزيد الروابط الطبيعية توثيقاً وإحكاماً، فتربط الأقارب بعضهم ببعض؛ وتباعد بين المواطنين .

الفصـــل التاسع

تربية الفتاة فى الولايات المتحدة

لم يحدث أن قامت جماعات حرة دون أن تكون لها عادات أخلاقية تستند إليها، ولما كانت المرأة هى التى تصنع هذه العلاقات الأخلاقية، كما سبق أن أشرت إلى ذلك فى الجزء الأول من هذا الكتاب، فكل ما يؤثر فى أحوالها وعاداتها وآرائها، يعد، فى نظرى، ذا أهمية سياسية كبرى.

والفتيات فى البلاد البروتستانتية، مستقلات، فشئونهن بأيديهن، إلى مدى بعيد، أكثر من مثيلاتهن فى البلاد الكاثوليكية. وما زال هذا الاستقلال عظيما فى البلاد البروتستانتية التى حافظت، مثل إنجلترا، على استقلالها وحكم نفسها بنفسها، أو حصلت على مثل هذا الحق. فعندئذ تَنْفَذ نسمات الحرية إلى نطاق المنزل عن طريق العادات السياسية والمعتقدات الدينية. ولا يخفى أن أصول المذهب البروتستانتى فى الولايات المتحدة قد امتزجت بحرية سياسية واسعة المدى، وبحالة اجتماعية مغرقة فى الديمقراطية. فلم يحدث فى أية بلاد أخرى أن تركت الفتيات وشأنهن يدبرن أمورهن من سن مبكرة، مستقلات كل الاستقلال.

فقبل أن تصل الفتاة الأمريكية إلى سن الزواج بزمن طويل تكون قد تحررت من سلطة أمها شيئاً فشيئاً: فقد كانت، وهى لا تزال طفلة، تفكر بنفسها، وتتكلم بحرية، وتعمل بما يوحيه إليها عقلها. وكان منظر الدنيا الفسيح مفتوحاً أمامها باستمرار، فبدلاً من أن يحجب عنها، كان يكشف لها، وتعرض عليها مشاهده كل يوم؛ وكانت تدرب على أن تنظر إلى هذه المشاهد بنظرة ثابتة هادئة؛ فكان كل ما فى المجتمع من رذائل ومن أخطار يتكشف لها فى سن مبكرة. وإذ كانت تراها واضحة، صارت توجهها فى غير وجل، وتبدى فيها رأيها مخلصة بغير خداع، معتمدة على ثقتها العظيمة بنفسها، وصار جميع من حولها يبدون لها كأنهم يشاركونها فى ثقتها بنفسها هذه.

فيجب ألا ننتظر إذن من الفتاة الأمريكية أن تبدى شيئاً من تلك الرقة العذرية وسط الرغبات الفتية الناشئة، ولا ذلك الحسن الطبيعى البرىء الذى يلازم الفتاة الأوربية عادة فى مرحلة انتقالها من الحداثة إلى الشباب. فهى يندر أن تظهر فى أية مرحلة من مراحل حياتها، ذلك الخفر، ولا ذلك الجهل الطفلى. وإنها لتعمل على إدخال السرور على غيرها

وإرضائهم كما تعمل الشواب الأوربيات، ولكنها تعرف حق المعرفة الثمن الذى يكلفها هذا الإرضاء. فإن هى لم تدع نفسها تساق مع الشر، فهى تعرف، على الأقل، أن هذا الشر موجود، وهى معروفة بطهارة أخلاقها أكثر منها بعفة عقلها.

إنى كثيراً ما دهشت، بل فزعت، من تلك اللباقة فى الخطاب والجرأة السعيدة اللتين تستطيع بهما الشواب الأمريكيات توجيه أفكارهن وحديثهن وسط كل ما يكتنف الحديث الحر من مصاعب. إن الفيلسوف نفسه ليتعثر فى كل لحظة فى هذا الطريق الضيق، الذى يسلكنه هن فى غير مشقة، ودون أى حادث يقع لهن. وليس عسيراً علينا أن ندرك أن المرأة الأمريكية سيدة نفسها دائماً، وحتى فى استقلالها، وفى حديثها، وهى فى ميعة صباها، لاتحجم عن الاستمتاع بكل المسرات الحلال المباحة من غير أن تستسلم لواحدة منها؛ وأن عقلها ليأبى أن يترك الأعنة التى تحكم سلوكها، على الرغم من أن هذه الأعنة لاتخلو عادة من استرخاء.

أما فى فرنسا، حيث تختلط أنقاض التقاليد المتخلفة مع شتى العصور اختلاطاً غريباً، بآراء الناس وأذواقهم، فالمرأة تتربى تربية تقليدية. كلها تحفظ وتزمت، كما لو كانت تتعلم فى دير، وكما كانت الحال فى العصور الأرستقراطية السالفة؛ وبعد تمام تعليمها هذا، تترك فجأة وشأنها دون أى إرشاد أو معاونة وسط ذلك الاضطراب الجائش ووسط تلك المزالق التى لاتخلو منها المجتمعات الديمقراطية.

أما الأمريكيون فأكثر انسجاماً مع أنفسهم من الفرنسيين، فقد عرفوا أن استقلال الأفراد فى البلاد الديمقراطية لايمكن إلا أن يكون عظيماً. فالشاب متهور مندفع، والميول لاضابط لها يكبح جماحها، والعادات والتقاليد متغيرة متقلبة، وكثيراً ما يكون الرأى العام نفسه مضطرباً غير محدود، أو ضعيفاً لاحول له ولا سلطان؛ وكثيراً ما يكون نفوذ الوالدين كذلك ضعيفاً، وسلطة الزوج موضع نزاع وخلاف. لقد أدرك الأمريكيون أن لاسبيل فى مثل هذه الأحوال إلى قمع أكثر شهوات المرأة عرامة وطغياناً بالقوة، وأن خير سبيل أن يعلموها فن مواجهة هذه الشهوات، وأن يدعوها تصارعها هى بنفسها. ولما كانوا لايستطيعون منع تعرض فضيلتها للخطر الذى كثيراً ما يتهددها، استقر بهم الرأى على وجوب تعليمها أن تدافع عن شرفها وتصونه بنفسها، وجعلوا اعتمادها فى ذلك على نشاط إرادتها الحرة أكثر من اعتمادها على حواجز يقيمونها حولها، ولا تلبث أن تتزعزع أو تنهار. فبدلاً من أن يدعوها قليلة الثقة بنفسها عملوا باستمرار على تقوية هذه الثقة فى نفسها. وإذ ليس من المرغوب فيه، ولا هو بالممكن، إبقاء الفتاة فى جهل دائم مطبق، سارعوا إلى تزويدها بمعلومات شتى عن كل موضوع فى سن مبكرة، بدلاً من أن يخفوا عنها ما فى هذا العالم من مفاسد وشرور، وآثروا، أن يتيحوا لها مشاهدتها فى الحال، وأن يمكنوها من أن تدرب نفسها على تحاشيها والاحتراز منها، ورأوا أن الأحرى بهم أن يضمنوا إخلاصها وأمانتها، من أن يسرفوا فى الحرص على براءة ما يجول بخاطرها من أفكار.

ومع أن الأمريكيين قوم متدينون كل التدين ، فإنهم لم يعتمدوا على الدين وحده فى حماية فضائل المرأة، بل عملوا على تسليح عقلها . وسلكوا فى ذلك الطريق نفسها التى سلكوها فى غير ذلك من أمور ، فبذلوا الجهود الجبارة ليمكنوا الفرد المستمتع باستقلاله من أن يراقب نفسه بنفسه ، ولم يستعينوا بالدين إلا بعد أن يستنفدوا كل ما فى الطبيعة البشرية من جهد ومن احتمال .

ولا يفوتنى أن التربية التى من هذا القبيل قد لا تخلو من خطر ، وأنها قد تنشط القدرة على الحكم على الأمور والبت فيها ، على حساب قوة التخيل ، وتؤدى إلى خلق نساء فضليات ولكن فيهن برود ، بدلاً من أن تخلق زوجات ودودات ورفيقات لبعولتهن محبات . فلو كان المجتمع أكثر هدوءاً وانتظاماً ، لقل ما فى الحياة الخاصة من روعة ومن مباهج . ومع ذلك ، فتلك شرور ثانوية يتسنى مقاومتها بإيجاد مواضع اهتمام أسمى وأجل ، ففى المرحلة التى وصلنا إليها لم يعد أمر الاختيار متروكاً لنا ، فلا مناص إذن ، من تربية المرأة ، تلك التربية الديمقراطية التى تحميها من الأخطار التى قد تعرضها لها المؤسسات والعادات الديمقراطية .

الفصـــل العاشـــر

الفتـــــاة والزوجـــــة

تفقد الفتاة الأمريكية استقلالها فقداناً لا رجعة لها إليه بعد ارتباطها بميثاق الزوجية. فإن كانت القيود المفروضة عليها قبل الزواج أخف مما فى أية بلاد أخرى. فإن هذه الفتاة تتعرض لعدة قيود والتزامات أقسى وأكثر عدداً. فالأولى تجعل من بيت أبيها مقراً للحرية ومبعثاً للسرور، على حين تعيش الثانية فى بيت زوجها. كما لو كانت راهبة فى دير. ومع ذلك فهاتان الحالتان من العيش ليستا بمتناقضتين. كما يبدو لأول وهلة. فمن الطبيعى، أن تمر الفتيات الأمريكيات بالأولى منهما قبل أن تصل إلى الأخرى.

للشعوب المستمسكة بالدين، وللأمم الصناعية والتجارية، فكرة عن الزواج رزينة كل الرزانة، فترى الشعوب المتدينة أن انتظام المرأة فى حياتها خير ضمان وأوكد دليل على طهارتها وحسن أخلاقها؛ وترى الشعوب الصناعية والتجارية فى هذا الانتظام أكبر ضمان لاستقرار نظام المنزل وازدهاره. فمن المعلوم أن الأمريكيين شعب «متطهر» متشدد فى أمور دينه، كما أنهم فى الوقت نفسه أمة تجارية صناعية. فآراؤهم الدينية؛ وعاداتهم التجارية تؤدى بهم إلى أن يتطلبوا من الزوجة الكثير من إنكار الذات، وتضحية مستمرة بملذاتها، فى سبيل أدائها ما عليها من واجبات، وهو ما يندر أن يتطلب من الزوجة فى البلاد الأوربية. وهكذا ترى أن فى الولايات المتحدة رأياً عاماً مسيطرا قاسياً، يقضى بحجز المرأة فى دائرة مصالح البيت وواجباته، وهى دائرة ضيقة كما لا يخفى، ومع ذلك يحرم عليها أن تغادرها.

فعندما تدخل الأمريكية الشابة دنياها الجديدة، تجد هذه الأفكار راسخة وطيدة، فتدرك القواعد المترتبة عليها؛ وسرعان ما تدرك أنها لا تستطيع أن تحيد لحظة واحدة عن العادات المقررة فى عصرها دون أن تعرض اطمئنانها النفسى وشرفها بل وكيانها الاجتماعى ذاته للخطر، وإنها لتجد فى ثبات عقلها، وفى العادات القوية التى غرستها فيها التربية التى نشأت عليها - تجد القوة التى تجعلها تذعن لهذه العادات وتخضع لها راضية. وقد يقال إنها قد تعلمت من حسن استخدام استقلالها، أن تنزل عن هذا الاستقلال، من غير كفاح ولا تذمر، عندما يجيء الوقت الذى يقتضيها النزول عنه.

ومع ذلك فلا توجد امرأة أمريكية تقع أبداً فى متاعب الارتباط بالزواج كما تقع فى شباك نصبت للإيقاع بسذاجتها وجهلها . فقد تعلمت من قبل ما ينتظر منها ؛ ومن ثم فهى إنما تُقدم على عقد هذا الميثاق ، حرة مختارة ، فهى التى تضع نيره على عاتقها بيدها . فلا غرو أن صارت تتحمل حالتها الجديدة بكل شجاعة مادامت هى التى ارتضتها بنفسها واختارتها دون أى إكراه . ولما كانت السلطة الأبوية متراخية كل التراخى فى أمريكا ، على حين كانت رابطة الزوجية محكمة وثيقة لا تُقدم الفتاة على عقد هذه الصلة الرابطة إلا بعد أن تكون قد احتاطت للأمر وتفهمت الموقف حق الفهم . ومن ثم فإنا لانجد فى أمريكا زيجات تتم فى سن صغيرة ، فالأمريكية لاتتزوج إذن إلا بعد أن يكون عقلها قد تدرب ونضج ، على حين أن المرأة فى البلاد الأخرى لاتبدأ عادة فى تدريب عقلها وإنضاجه إلا بعد الزواج .

ومع ذلك فلست أعتقد بحال من الأحوال ، أن هذا التحول الكبير الحادث فى جميع عادات النساء فى الولايات المتحدة عقب زواجهن ، يجب أن يعزى كله إلى ضغط الرأى العام وحده ، بل إنهن كثيراً ما يفرضنه على أنفسهن فرضاً بإرادتهن وحدها . فعندما يحين الوقت الذى تختار فيه المرأة زوجاً لها ، تكون قد تعلمت من ذلك التفكير الهادىء القاسى الذى حصلت عليه من ملاحظتها شئون هذا العالم ملاحظة حرة ، والتى أرست هذه الملاحظة الحرة قواعده وأثارت جوانبه ، تعلمت منه أن روح النزق والاستقلال فى بيت الزوجية مصدر دائم للمتاعب المقيمة ، وليست مصدراً للمتعة والسرور . هذا وقد دلها هذا التفكير نفسه على أن الملاهى التى كانت تتسلى بها وهى فتاة ، لايمكن أن تكون هى نفسها التى تستمتع بها وهى زوجة ، وأن مصادر سعادة المرأة المتزوجة لاتكون إلا فى بيت زوجها . ولما كانت الفتاة الأمريكية تدرك سلفاً بوضوح الطريق الوحيد إلى السعادة المنزلية ، فقد صارت تقدم على سلوكه فى الحال ، وكلها عزم على أن تسير فيه حتى نهايته من غير نكوص أو تراجع إلى الوراء .

فقوة الإرادة هذه نفسها التى تبديها الزوجات الشواب فى أمريكا عند إقبالهن على الزواج والإذعان لمطالبه فى الحال ، ومن غير أى تذكر ، وفى تقبلهن الواجبات الصارمة التى تفرضها عليهن حياتهن الجديدة – هذه القوة تتجلى كذلك فيما قد يصادفهن من المحن الجلىّ فى حياتهن . فليس فى العالم بلد يعانى فيه الأفراد ، الكثير من تقلبات الزمن وتصاريفه ، مثل ما يعانونه فى الولايات المتحدة ، فليس من النادر أن يمر الرجل فى حياته بتقلبات شتى ، فيصعد ويهبط جميع الدرجات ، ويمر بكل المراحل التى بين الفقر والثراء ... هذا ، والأمريكيات يتحملن هذه التقلبات بعزائم صادقة لاتخيب ، فرغباتهن تبدو أنها تقل أو تتقلص بنفس السهولة التى تتسع بها وتزداد ، تبعاً لظروف الزمن وتقلبات الحظ .

إن الجمهرة الكبرى من المغامرين الأمريكيين الذين يغادرون مواطنهم الأولى

فى الولايات المتحدة، ويتجهون غرباً ليعمروا القفار والبرارى - ينتمون إلى ذلك الشعب الأمريكى الإنجليزى الذى سبق أن أشرنا إليه فى موضع آخر من هذا الكتاب. فالكثيرون من هؤلاء الرجال الذين يندفعون فى جرأة عظيمة ساعين وراء المال، كانوا من قبل ينعمون بما يكفيهم فى البقاع التى سبق أن استقروا فيها واتخذوا منها لهم موطناً. فهم فى هجرتهم إلى الغرب يصطحبون معهم زوجاتهم ويشركونهن فى تلك المخاطر التى لاتحصى، وفى ضروب الحرمان المنوعة التى تقتضيها أمثال هذه الرحلات. ولا سيما فى بدايتها، وكثيراً ما حدث لى أن صادفت، حتى على أطراف الصحارى. شواب جئن إلى هذه البرارى مباشرة بعد أن نشأن وسط مختلف المتع التى يستمتع بها الناس فى نيو إنجلند، من غير أن يمررن بمرحلة وسطى بين هاتين الحالتين، فإنهن ينتقلن مباشرة من قصور والدين إلى أخصاص تعيسة سيئة التكوين فى قلب الغابة. فالحميات والعزلة الموحشة والسأم - كلها مجمعة - لم تستطع أن تفل شجاعتهن. نعم قد تبدو ملامحهن ذابلة ووجوههن حائلة، أما نظراتهن فتبقى مع ذلك ثابتة؛ فتراهن يظهرن فى الوقت نفسه واجمات وذوات عزمات ماضيات لايفل لها حد. فلا يساورنى أى شك فى أن هؤلاء الأمريكيات الشواب قد حصلن فى مراحل تربيتهن الأولى على القوة الباطنة التى عرفن كيف يستخدمنها فى ظل هذه الظروف. هذه هى الشابة التى تجدها فى الولايات المتحدة فى ثياب الزوجة. لقد تغير دورها واختلفت الآداب والعادات، أما الروح فقد ظلت هى هى لم يلحقها أى تغيير.

الفصل الحادى عشر

المساواة فى الأحوال الاجتماعية
تعاون على صيانة الأخلاق الحميدة فى أمريكا

قال بعض الفلاسفة، وقال بعض المؤرخين (أو أنهم أشاروا إلى ذلك) إن مدى استمساك النساء بعفافهن يزداد أو ينقص بحسب بعد بلادهن أو قربها من خط الاستواء. وهذا حل، لاشك سهل ورخيص للمشكلة، فهو لايقتضينا سوى كرة أرضية وفرجار، للبت فى مشكلة من أعقد مشاكل الجنس البشرى. ولكن مبدأ الماديين هذا لايستند إلى الواقع. فقد كانت الأمم نفسها عفيفة أو داعرة فى عصور مختلفة من تاريخها، فاستمساكها بالأخلاق أو تراخيها فيها يرجع إذن إلى سبب متغير، وليس إلى أحوال بلادهم الطبيعية، وهى أحوال ثابتة. فلست أنكر أن الشهوات التى تجتذب أحد الجنسين إلى الآخر، حادة فى بعض الأقاليم التى يسودها مناخ معين ومع ذلك أرى أن هذه الحدة الطبيعية يمكن أن تستثيرها أو تحد منها أحوال المجتمع والمؤسسات السياسية.

ومع أن السائحين الذين تجولوا فى أمريكا الشمالية يختلفون فى نقاط كثيرة، فإنهم يتفقون معاً جميعاً على أن الأخلاق فيها أمتن كثيراً مما فى غيرها من البلاد، وأشد صرامه. ولا يخفى أن الأمريكيين يتفوقون فى هذه الناحية على أجدادهم الإنجليز الذين سبق أن نشأوا بين ظهرانيهم. وحسبنا نظرة عاجلة إلى هاتين الأمتين لنقتنع بصحة هذه الحقيقة.

ففى إنجلترا تظل الشائعات العامة المؤذية تهاجم ضعف النساء كما تهاجمه فى كل دولة أوربية أخرى. فقد سمعنا الفلاسفة ورجال السياسة ينعون على الأخلاق عدم استقامتها، وعدم انتظامها، وأن ما يصدر فى البلاد من كتب الأدب يؤدى بنا دائماً إلى افتراض صحة ما يقولون. أما فى أمريكا فكل ما يوضع من كتب، بما فيها الروايات والقصص، نفسها، يفترض أن جميع النساء عفيفات ولا يخطر ببال أحد أن يقص على الناس مسائل المغامرات الغرامية.

لاشك فى أن انتظام الأخلاق الأمريكية يرجع فى جزء منه إلى طبيعة البلاد، وإلى الجنس والدين، ولكنا نجد هذه الأسباب كلها فعالة فى غيرها من البلاد، ولا تكفى لتعليل

هذه الحالة فى أمريكا، فلا مندوحة لنا من أن نلجأ إلى سبب آخر، هو، فى نظرى، مبدأ المساواة وما ترتب عليه من مؤسسات. فالمساواة فى الأحوال الاجتماعية نفسها لاتؤدى إلى استقامة الأخلاق، ولكن لاشك فى أنها تسهل لها الطريق وتعمل على زيادتها.

هذا، وكثيراً ما تكون مسائل الأصل والثروة دواعى تجعل من كل من الرجل والمرأة فى البلاد الأرستقراطية مخلوقين مختلفين كل الاختلاف لدرجة يستحيل معها الجمع بين الاثنين، فشهواتهما تجذبهما، ولكن أحوال المجتمع وما توحى به من أفكار، تحول بين ربطهما برباط أبدى سافر، مما أدى بالضرورة إلى كثرة عدد العلاقات قصيرة الأجل التى تعقد فى الخفاء، وهكذا تثأر الطبيعة لنفسها سراً من القيود التى تفرضها عليها القوانين جهراً وعلانية.

وليست هذه هى الحال عندما تزيل المساواة جميع الحواجز والسدود الوهمية أو الحقيقية التى تفصل بين الرجل والمرأة. فليس ثمة فتاة تعتقد أنها لاتستطيع أن تكون زوجة للرجل الذى أحبها وآثرها على سواها، مما يجعل كل انتهاك لحرمة الأخلاق قبل الزواج أمراً ليس من السهولة فى شىء، فمهما كان صدق هذه الميول، فالمرأة لاتستطيع أن تقتنع بأنها محبوبة حقاً عندما يكون حبيبها حرًا كل الحرية فى أن يتزوجها، ولكنه لايفعل.

ولهذا السبب نفسه أثره فى الحياة الزوجية، وإن كان بطريقة غير مباشرة؛ فلا شىء يبرر شهوة غير مشروعة، فى نظر أولئك الذين تورطوا فيها أو فى نظر العالم، أكثر من زواج يتم قسراً أو مصادفة.

فحيث المرأة حرة دائماً فى ممارسة حقها فى اختيار زوجها، وحيث التربية تخول لها أن تحسن هذا الاختيار، نجد الرأى العام قاسياً كل القسوة عندما تخطىء مثل هذه المرأة وتزل. فتشدد الأمريكيين يرجع بعضه إلى هذا السبب لأنهم يعدون الزواج ميثاقاً ثقيلاً فى كثير من الأحيان، ولكن الطرفين مجبران على الوفاء بكل شرط من شروطه تمام الوفاء؛ إنهما يعرفان سلفاً كل هذه الشروط، وكانا كاملى الحرية فى ألا يتعاقدا عليها.

إن الظروف التى تجعل الوفاء بشروط الزواج أمراً ملزماً، هى نفسها التى تيسر هذا الوفاء.

وكثيراً ما يكون الغرض من الزواج فى البلاد الأرستقراطية الجمع بين الأملاك أكثر من ضم الأشخاص والتوفيق بينهم، ومن ثم يحدث أن يكون الزوج وقت الخطبة تلميذاً لايزال يتلقى العلم فى المدرسة، والزوجة طفلة لاتزال تلعب وتعبث فى حجرة الأطفال. فلا عجب إذن إن كان رباط الزوجية الذى يوحد ثروتى الزوجين ويرخص لقلبيهما بالتنقل؛ فتلك نتيجة طبيعية لميثاق هذا الزواج وروحه. وعلى العكس من ذلك؛ إن كان الرجل حراً دائماً فى اختيار رفيقة حياته بنفسه، من غير أى إجبار يسلط عليه من الخارج،

بل وحتى من غير إرشاد أو توجيه، فذلك يكون عادة نتيجة توافق الأذواق والآراء، ذلك التوافق الذى يقرب بين الرجل والمرأة، ويستبقيهما معاً ثابتين، كل منهما إلى جانب الآخر.

كان لأجدادنا فكرة غريبة بشأن الزواج؛ فقد لاحظوا أن الزيجات القليلة القائمة على الحب وتوافق الميول، والتى تمت فى أيامهم، قد انتهى أمرها كلها أو معظمها بالإخفاق، فاستنبطوا من ذلك بشكل قاطع أن من الخطر الإصغاء إلى دواعى القلب فى مثل هذا الأمر. لقد بدت لهم المصادفة هادياً أصدق من الاختيار الحر.

ومع ذلك فليس من العسير علينا أن ندرك أن الأمثال التى شاهدوها لا تدل على شىء فى الواقع. وذلك لعدة أسباب، فأولاً: إن كانت الأمم الديمقراطية تترك الحرية للمرأة فى اختيار زوجها، فقد حرصت كل الحرص على تزويدها بالمعرفة الكافية، وعلى تسليح إرادتها بالقوة التى تمكن لها من أن تحسن الاختيار فى هذا الأمر الخطير؛ أما أولئك الفتيات اللواتى يهربن سراً فى البلاد الأرستقراطية من سلطة والديهم ليلقين بأنفسهن فى أحضان رجال لم يكن لديهن وقت ليعرفنهم، ولا قدرة للحكم عليهم بالخير أو الشر، فلم يكن لهن مثل هذه الضمانات الواقعية. فلا عجب إذن إن أسأن الاختيار، وأسأن استخدام حريتهن فى العمل، فى أول مرة يستخدمنها فيها، أو أن يقعن فى أغلاط جسيمة قاسية إذا لم يكنَّ قد حصلن على تربية ديمقراطية واخترن مع ذلك أن يتزوجن بحسب التقاليد الديمقراطية. ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر. فإذا ما عقد شاب وفتاة عزمهما على الزواج، على الرغم مما بينهما من فروق اصطلح عليها المجتمع الأرستقراطى الذى يعيشان فيه، كان عليهما أن يتخطيا عقبات كأداء. فبعد أن يكونا قد فصما روابط الطاعة البنوية أو أضعفاها، يجدان أن عليهما أن يبذلا جهداً أخيرا فى تحرير نفسيهما من سلطان العادة، وطغيان الرأى العام. وأخيراً، فبعد أن ينجحا فى هذه المهمة الشاقة؛ يظلان غريبين عن أصدقائهما الطبيعيين وعن أقاربهما. فالعرف الاجتماعى الذى صدماه وتحررا منه يبعدهما عن سائر الناس ويقفهما موقفاً لايلبث أن يفت فى شجاعتهما الأدبية ويملأ قلبيهما حسرة ومرارة.

فإن تزوج اثنان على هذا النحو. وكانا أول الأمر غير سعيدين، شعرا بأنهما مذنبان، فيجب ألا يعزى ذلك إلى حريتهما فى الاختيار، بل الأولى به أن يعزى إلى معيشتهما فى مجتمع لا يسمح بمثل هذه الحرية فيه.

وفضلاً عن ذلك ينبغى ألا يغرب عنا أن المجهود نفسه الذى يجعل الرجل يقلع عن خطأ شائع، ليدفع به عادة إلى المضى إلى ما وراء حدود المعقول، فمن يجرؤ على شن حرب على آراء عصره وبلاده، مهما كان على حق، ومهما كانت قضيته عادلة، لابد أن يكون ذا نفس مغامرة عنيفة، فمن النادر أن يصل الناس الذين من هذا الطراز إلى السعادة

أو الفضيلة، مهما كان الطريق الذى يسلكونه؛ ولعل هذا هو السبب فى أننا فى أشد الثورات ضرورة، وأنبلها مقصدا يندر أن نصادف ثوريين أمناء معتدلين. فإذا ما اختار رجل فى عصر من العصور الأرستقراطية ألا يعتمد فى اختياره زوجة له على غير رأيه هو، ولا على ذوق أى إنسان سوى ذوقه هو، فلا يدهشن إن وجد أن الفساد الأخلاق والشقاق العائلى، سيتسربان إلى بيته. ولكن إن حدث هذا الاتجاه نفسه فى نطاق النظام الطبيعى للأشياء وأيدته سلطة الوالدين، وسانده الرأى العام، فلا مراء فى أن طمأنينة الأسرة الداخلية ستزداد، وستكون الأمانة الزوجية مرعية تمام المراعاة.

فمعظم الرجال فى البلاد الديمقراطية يعملون فى الحياة العامةالسياسية أو فى المهن المختلفة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالدخل المحدود يضطر الزوجة أن تقصر نشاطها على شئون بيتها، فتراقب شخصيا وعن كثب، تفصيلات الاقتصاد المنزلى. فكل هذه الأعمال المحددة الاضطرارية تعد اشبه بحواجز طبيعية تبعد كلاً من الجنسين عن الآخر، وبذلك تجعل مغازلات أحد الجنسين أقل حدوثاً أو أشد فتوراً، كما تجعل مقاومة الجنس الآخر أسهل وأيسر.

ليس معنى ذلك أن المساواة بين الناس فى الأحوال الاجتماعية يمكن أن تجعلهم أعفاء طاهرين، ولكنها لاشك تجعل ما قد يكون فيهم من اضطراب أخلاق أقل خطراً. فإذا لم يعد لدى أحد الفراغ، ولا الفرص ليعتدى على فضيلة تستطيع أن تدافع عن نفسها، صار لدينا فى وقت واحد عدد كبير من الخليعات وعدد كبير من النساء الفضليات. وهو وضع يؤدى إلى حالات محزنة من حيث إحداث المتاعب لبعض الأفراد. ولكنه لايمنع المجتمع فى جملته من أن يكون قوياً، فهو لايفصم عرى الروابط الأسرية.. ولا يضعف من أخلاق الشعب، فالأمانة لاتكون فى خطر من جراء دعارة قلة من الناس. ولكن الخطر يأتيها من ترهل أخلاق المجتمع كله فى جملته. إن خطر البغاء فى نظر الشارع لأهون من خطر الدس والفتن.

إن هذه الحياة الصاخبة التى يؤدى إليها مبدأ المساواة، لاتبعد الناس عن مشكلات الحب والغرام لأنها لاتتيح لهم الوقت لينغمسوا فيها فحسب، بل لأنها تبعدهم عنها بطريقة أخرى خفية، ولكنها ناجعة مؤكدة. فكل الذين يعيشون فى بلاد ديمقراطية يفكرون إلى حد كبير بالطرق التى تجرى عليها الطبقات الصناعية والتجارية فى تفكيرها، ويتخذ تفكيرهم نجاحاً جديا وإيجابياً، يحسب لكل شىء حسابه، إنهم قد يهجرون الاتجاه إلى النواحى المثالية عن رضى كى يتجهوا إلى غرض مرئى قريب يبدو لهم أنه الغرض الطبيعى والضرورى لرغباتهم. وهكذا نرى أن مبدأ المساواة لايقضى على التخيل، ولكنه يقيده ولا يسمح له أن يحلق فى سماء الأوهام، بل يظل فى تحليقه قريباً من الأرض.

لايوجد أحد أقل اتجاهاً إلى أحلام اليقظة وإلى تلك التخيلات العابثة، من المواطنين

الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية، فقليل منهم من عرفوا بالاستسلام إلى تلك التأملات الجوفاء إذا ما خلوا بأنفسهم، وهى تلك التأملات التى تسبق ميول القلب الكبرى عادة، وتؤدى إليها كذلك. وفى الحق أنهم يعلقون أهمية كبرى على ذلك النوع العميق من الحب المنتظم الهادىء الذى يعد بهجة الحياة وخير ضمان لها، ولكنهم لا يميلون إلى السعى وراء تلك الانفعالات العنيفة المتقلبة التى تعكر صفاء الحياة الزوجية وتقصر آجالها.

إننى مدرك أن كل هذا لا يصدق تمام الصدق إلا على أمريكا وحدها، وأنه لا يتسنى تطبيقه بصورة عامة فى الوقت الحاضر على البلاد الأوربية فى جملتها. ففى الخمسين سنة الماضية كانت القوانين والعادات تدفع عدة أمم أوربية بعنف لم يعرف له مثيل إلى الاتجاه نحو الديمقراطية، ولم يكن لدينا فرصة لإدراك أن علاقة الرجل بالمرأة قد أصبحت أكثر انتظاماً وأكثر عفة. بل إنا لنرى نقيض هذا تماماً فى بعض البلاد. فقد ازدادت بعض الطبقات فى تشددها وانتظامها، أما أخلاق الأمة فى جملتها، فقد ازدادت ضعفاً وترهلاً. ولست أتردد فى توكيد هذه الملاحظة لأنى لا أميل إلى أن أخدع معاصرىَّ وأتملقهم، ولا أنا بميال إلى تسوىء سمعتهم.

هذه لا شك حقيقة محزنة ولكنها يجب ألا تدهشنا. فلا يعدو التأثير الطيب الذى تحدثه الحياة الديمقراطية للمجتمع فى العادات المرعية أن يكون اتجاهاً من الاتجاهات التى لا يتسنى اكتشافها إلا بعد فترة من الوقت. فإن كانت مساواة الناس تعاون على طهارة الأخلاق وعلى حسن تنظيمها، فالاضطرابات الاجتماعية التى تؤدى إلى مساواة هذه الأحوال ليست فى مصلحة هذه الطهارة فى شىء، بل ضدها... ففى الخمسين سنة الأخيرة التى كانت فيها فرنسا فى هذا الدور من التطور الاجتماعى ندر أن كان فيها حرية بل كان بها اضطرابات دائماً. ففى وسط الاضطراب العام للأفكار، وفى وسط هذه الاستثارة للآراء، وفى وسط هذا الخليط غير المنسجم من العدل والظلم، والصدق والكذب، والحق والباطل- صارت الفضيلة العامة موضع ريبة وتشكك، وصارت الأخلاق الشخصية مضطربة متذبذبة لا استقرار فيها. ولكن لا يخفى أن كل ثورة، أيا كانت أهدافها، ومهما كانت وسائلها، لابد مؤدية فى النهاية إلى مثل هذه العواقب، وحتى الثورات التى أدت آخر الأمر إلى توثيق عرى الأخلاق، كانت الأخلاق فيها فى البداية مفككة، فالخروج على الأخلاق والآداب الذى يشاهده الفرنسيون لا يبدو فى نظرى ذا صبغة دائمة، وتشير بعض علائم العصر إلى ذلك فعلاً.

ليس ثمة أفسد من أرستقراطية ظلت تحتفظ بثرواتها بعد أن زالت عنها قوتها وسلطانها، فبقيت تنعم بقسط كبير من أوقات الفراغ بعد أن صارت هذه الأوقات مجالاً للملاهى الجافية. فالأهواء المفعمة بالنشاط والمفاهيم العظيمة التى كانت تبعث الحياة فيها حتى الآن قد زايلتها، ولم يبق لها سوى طائفة كبيرة من الرذائل المهملة، تتشبث بها وتتعلق كما تتعلق الديدان بالرمم.

هذا وليس ثمة من ينكر أن أرستقراطية القرن الماضى الفرنسية كانت منحلة إلى أقصى الانحلال الخلقى، ومع ذلك فالعادات المقررة، والمعتقدات القديمة قد أبقت شيئاً من الاحترام للأخلاق بين طبقات المجتمع الأخرى. ولا ينكر أحد كذلك أن بقايا تلك الأرستقراطية نفسها، مازالت تبدى فى وقتنا الحاضر شيئاً من الاستمساك بالأخلاق الطيبة، على حين أن الأخلاق هذه نفسها قد أخذت تتدهور فى الطبقات الوسطى والدنيا... فالأسر التى بلغت من الفساد أقصاه فى الخمسين سنة الماضية قد زادت أخلاق الأرستقراطية متانة. فالثورة الفرنسية بتقسيمها ثروات البلاد -وبإجبار الأرستقراطيين على توجيه كل همهم باستمرار إلى شئونهم الخاصة، وإلى شئون أسراتهم، وبإكراههم على أن يعيشوا مع أطفالهم تحت سقف واحد- وبتوجيهها أفكارهم وجهة أقرب إلى العقل وأكثر رزانة وتوقراً... قد أوحت إليهم، من حيث لا يدرون، باحترام العقائد الدينية، وبحب النظام والملذات الهادئة، والمسرات العائلية، والسعادة، على حين أن بقية الأمة التى لها هذه الميول وتلك الأذواق نفسها بطبيعة الحال، قد اندفعت وراء الاضطرابات الخلقية بذلك الجهد نفسه الذى كان لازماً لقلب قوانين البلاد وعاداتها السياسية.

لقد عانت الأرستقراطية الفرنسية القديمة نتائج الثورة، ولكنها لم تستشعر تلك الأهواء الثورية، ولا هى شاركت فى ذلك الاضطراب الفوضوى الذى أوجدها، فمن السهل علينا أن نتصور أن هذه الأرستقراطية قد شعرت بتأثير الثورة الطيب فى آدابها العامة، قبل أن يشعر به أولئك الذين قاموا بها وأنجزوها.. ويصح لنا أن نقول، وإن كان قولاً يبدو فى ظاهره متناقضاً، إن أشد طبقات الأمة عداوة للديمقراطية فى الوقت الحاضر هم الذين يظهرون تلك الأخلاق التى يصح أن نتوقعها فعلاً من قيام الديمقراطية. هذا ولا يسعنى إلا أن أعتقد أن ما لا يصدق الآن إلا على عدد قليل من الأفراد سيصدق تدريجياً على جميع أفراد المجتمع، بعد أن نكون قد حصلنا على كل نتائج الثورة الديمقراطية، وقد تخلصت (الثورة) من الاضطراب الذى أحدثته.

الفصل الثانى عشر

المساواة بين الجنسين فى نظر الأمريكيين

أوضحنا من قبل أن الديمقراطية تقضى على ما يحدثه المجتمع بين الناس من ضروب التفاوت المختلفة، أو هى تعدلها على الأقل. ولكن هل هذا كل ما فى الأمر؟ أم أنها ستؤثر فى النهاية كذلك فى هذا التفاوت العظيم الذى تشاهده بين الرجل والمرأة؛ والذى ظل حتى اليوم يبدو لنا أمراً تأصلت جذوره فى الطبيعة البشرية، ورسخت فيها إلى الأبد؟ أعتقد أن التغيرات الاجتماعية التى تقرب الابن والأب من مستوى واحد، وتقرب كذلك بين السيد وتابعه، والتى تسوى على الجملة، بين الأقوى والأضعف -هذه التغيرات ترفع المرأة وتزيدها كل يوم مساواة بالرجل. ولكننى أشعر هنا، أكثر مما شعرت فى أى وقت آخر، بضرورة أن يكون قولى مفهوماً حق الفهم، فليس ثمة موضوع انطلقت فيه أخيلة عصرنا الخشنة الجامحة التى لا ضابط لها، بمثل انطلاقها فى هذا الموضوع.

ففى أوربا قوم يخلطون بين الخصائص المختلفة التى لكل جنس من الجنسين، فلا يكتفون بأن يجعلوا من الرجل والمرأة مخلوقين متساويين، بل يجعلونهما كذلك متماثلين، فجعلوا لكليهما نفس الوظائف، وفرضوا عليهما نفس الواجبات، وخولوا لهما نفس الحقوق، لقد خلطوا بينهما فى كل شىء، فى الحرف، وفى المسرات، وفى الأشغال. وليس يخفى أنهم بمحاولتهم العنيفة أن يجعلوا أحد الجنسين مساوياً للآخر قسراً، إنما يحطون من قدر كليهما. فخلط عمل الطبيعة على هذه الصورة المضحكة لا يؤدى إلا إلى خلق رجال ضعاف ونساء غير مستقيمات.

ولكن الأمريكيين لم يفهموا، على هذا النحو، ذلك النوع من المساواة الديمقراطية الذى يمكن أن يقوم بين الرجل والمرأة. فهم يسلمون بأن الطبيعة قد أوجدت فروقاً شاسعة بين طبيعتى الاثنين الجثمانية والأدبية، فهدفها الظاهر أن تستخدم قدراتها المختلفة فى أعمال شتى، ويعتقدون أن التقدم لا يكون بجعل مخلوقات مختلفة هذا الاختلاف، تؤدى أعمالاً تكاد تكون واحدة، وإنما التقدم يجعل كل جنس منهما يؤدى عمله الخاص به على خير وجه مستطاع، فقد طبق الأمريكيون على الجنسين مبدأ الاقتصاد السياسى الهام، الذى يسيطر على رجال الصناعة فى عصرنا الحاضر، وذلك أنهم حرصوا على فصل واجبات الرجل عن واجبات المرأة حتى يتسنى للمجتمع أن يؤدى عمله العظيم على خير وجه.

فلم يحرص بلد من بلاد العالم على أن يعنى، بمثل ما عنى الأمريكيون، برسم خطين متمايزين تمام التمايز لعمل الجنسين، فقد جعلوا الرجل والمرأة يسيران بخطى متساوية، ولكن فى طريقين مختلفين على الدوام. فالأمريكيات لايقمن أبداً بإدارة أى شىء من شئون الأسرة الخارجية، ولا أية عملية تجارية، ولا هن يشتركن فى الحياة السياسية بشىء، ومن جهة أخرى، ليس ثمة أحد يجبرهن على القيام بالأعمال الخشنة فى الحقول أو غيرها، ولا على بذل أى مجهود شاق يتطلب قوة جثمانية. هذا، وليس فى أمريكا أسر تبلغ من الفقر أن تشذ عن هذه القاعدة. فإن كانت المرأة الأمريكية لا تستطيع أن تخرج من نطاق أعمالها المنزلية الهادئة، فهى من جهة أخرى، غير مضطرة ألبتة إلى العمل فى غيرها. ومن ثم كانت الأمريكيات اللواتى كثيراً ما يبدين قدرة على حسن الفهم والإدراك لاتقل عن قدرة الرجال، وهمة مثل همتهم، يحتفظن عادة بأنوثتهن وبرقة مظهرهن، وبآداب المرأة، وحسن سلوكها، على الرغم مما يبدين أحياناً أن لهن قلوباً وعقولاً مثل عقول الرجال وقلوبهم.

لم يحدث قط أن افترض الأمريكيون أن المبادىء الديمقراطية تتطلب قلب أوضاع السلطة الزوجية، أو إحداث أى اضطراب فى سلطات الأسرة. فهم يعتقدون أن كل جماعة لابد لها من رئيس كى تحقق أغراضها. وأن الرجل هو الرئيس الطبيعى فى مجتمع الأسرة. فهم لاينكرون إذن على الرجل حقه فى توجيه شريكة حياته. ويعتقدون أن هدف الديمقراطية فى تلك الجماعة الصغرى التى تتكون من الزوج والزوجة. وكذلك فى الجماعة الكبرى السياسية - المجتمع - لايعدو تنظيم السلطات الضرورية. وجعلها مشروعة. لا أن تهدم كل سلطة قائمة.

وليس هذا الرأى خاصاً بأحد الجنسين وينازعه فيه الآخر. فلم يحدث أبداً أن لاحظت أن النساء فى أمريكا يعتبرن السلطة الزوجية حقا من حقوقهن اغتصبه الأزواج منهن، أو يعتبرن أنفسهن قد انحططن بخضوعهن لها. بل استبان لى. على العكس من ذلك. أنهن يفخرن بأن نزلن طائعات مختارات عن إرادتهن. وارتضين أن يضعن النير على عواتقهن. لا أن يخلعنه عنها. ذلك هو. على الأقل. الشعور الذى تعبر عنه خير فضليات نسائهن، أما سائرهن فيلتزمن الصمت. وليس من عادة المرأة الخاطئة فى الولايات المتحدة أن تطالب بحقوق المرأة، فى الوقت الذى تدوس فيه بقدميها أقدس واجباتها.

وكثيراً ما لوحظ فى أوربا أن شيئاً من الاحتقار يكمن حتى فى عبارات الثناء والملق التى يغدقها الرجال على النساء، ومع أن الأوربى كثيرا ما يتظاهر بأنه عبد للمرأة. فهو بعيد كل البعد عن أن يكون مخلصاً فى اعتقاده أنها مساوية له. أما فى الولايات المتحدة فيندر أن يثنى الرجال على النساء؛ ولكنهم يظهرون لهن كل يوم أنهم يقدرونهن حق قدرهن. ويبدون دائماً ثقة كاملة بقدرة الزوجة على حسن الفهم والإدراك. كما يبدون احتراماً عميقاً لحريتها، فهم يعترفون بأن عقلها لايقل عن عقل الرجل قدرة على تعرف

الحقيقة، وأن قلبها ثابت على الاستمساك بها ثبات الرجل، ولم يسعوا قط وراء أن يضعوا فضائل أحد الجنسين فى مستوى دون مستوى فضائل الجنس الآخر، تحت ستار التحيز والجبن والجهل.

ويبدو أن النساء فى أوربا، حيث يخضع الرجل فى سهولة لحكمهن الاستبدادى، قد حرمن بعض تلك الصفات التى تعد من أجلّ ما يتميز بها الجنس البشرى، وأنهن يعتبرن فاتنات مغريات، وإن كن مع ذلك مخلوقات ناقصات، ومما يدعو إلى الدهشة حقاً أنهن ينظرن بأنفة إلى أنفسهن على هذا الضوء نفسه، ويكدن يعددنها ميزة اختصصن بها، أن يظهرن بمظهر الشخص الهياب التافه الضعيف، على حين أن الأمريكيات لا يطالبن لأنفسهن بشىء من ذلك ألبتة.

وقد يقال من جهة أخرى، إن الأوربيين قد رخصوا للرجل فى ميدان الأخلاق بنوع عجيب من الحصانة، تنجيه من العقاب، حتى كأن ثمة فضيلة لاستعماله الخاص، وأخرى لإرشاد زوجته وتوجيهها، وأنه صار بحسب الرأى العام، يعاقب على الذنب الواحد بمعيارين مختلفين. فتارة يعد الذنب جريمة ؛ وأخرى يعده هو نفسه مجرد غلطة، أما الأمريكيون فلا يعرفون مثل هذا التقسيم الجائر للحقوق والواجبات، فعندهم أن من يغرى فتاة يلحقه العار نفسه الذى يلحق ضحيته.

صحيح أن الأمريكيين قلما يوجهون إلى النساء عندهم عبارات الثناء والملق الحارة التى يلذ للأوربيين أن يوجهوها إلى نسائهم، ولكن سلوك الأمريكيين إزاء المرأة يتضمن دائماً أنهم يعدونها فاضلة، مهذبة، وقد بلغ من احترامهم لحريتها الأخلاقية أن صاروا يحرصون كل الحرص على تخير الألفاظ التى يستعملونها فى حضرة النساء خشية أن تفلت من أحدهم لفظة قد تجرح آذانهن، وفى أمريكا يسمح للشابة غير المتزوجة أن تقوم بأية رحلة طويلة وحدها من غير أن يساور ذويها أى خوف عليها.

لقد خفف المشترعون فى الولايات المتحدة معظم العقوبات المقررة فى قوانينهم الجنائية، ولكنهم مع ذلك اعتبروا جريمة اغتصاب العرض جريمة كبرى، فليس ثمة جريمة يعاقب عليها الرأى العام بقوة، أشد مما يعاقب على هذه الجريمة. وليس ثمة أية صعوبة فى تعليل ذلك، فالأمريكى لا يتصور شيئاً أثمن من شرف المرأة، وأن لا شىء يجب أن يحترم مثل استقلالها، فلا غرو أن اعتقد الأمريكيون أنه لا يوجد عقاب، مهما بلغت قوته، يمكن أن يكفر عن جريمة الرجل الذى يسلبها إياها بالغصب والإكراه، على حين أن فرنسا، حيث العقاب على الجريمة نفسها أخف جداً مما فى أمريكا، كثيراً ما يكون من الصعوبة بمكان الحصول من المحلفين على حكم يدين المتهم، فهل جاء هذا نتيجة احتقار للياقة والآداب، أم جاء نتيجة احتقار للمرأة نفسها؟ أنا لا يسعنى إلا أن أرى أنه جاء نتيجة الأمرين كليهما.

وهكذا يرى الأمريكيون أن ليس من حق الرجل والمرأة، ولا هو من واجبهما،

أن يؤديا نفس الأعمال، ولكنهم مع ذلك يبدون الاحترام والاعتبار للدور الذى يقوم به كل منهما، فمع أنهم يرون أن حظهما مختلف، فهم يعدون الاثنين متساوين فى القيمة. إنهم لايجعلون لشجاعة المرأة نفس الشكل، ولا نفس الاتجاه، اللذين يجعلونهما لشجاعة الرجل، ولكنهم لايساورهم أى شك فى شجاعة المرأة، وإن هم اعتقدوا أن ليس للرجل وشريكته أن يمارسا عقليهما دائماً بطريقة واحدة، فهم يعتقدون، على الأقل؛ أن قدرة المرأة العقلية سليمة سلامة قدرة الرجل، وأن ذهنها لايقل صفاء عن ذهنه، ومع أنهم سمحوا بأن تظل النساء قاصرات من الوجهة الاجتماعية عن الرجل. فقد بذلوا كل جهد مستطاع لينهضوا بهن أخلاقياً وعقلياً، حتى يبلغوا بهن مستوى الرجال، وهم فى نظرى، من هذه الناحية؛ قد فهموا حق الفهم فكرة التقدم الديمقراطى على وجهها الصحيح.

لست أخشى أن أعترف بأنى لاأعرف بلداً آخر تحتل فيه المرأة مكانة أسمى مما تحتلها فى الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أنهن مقصورات على دائرة الحياة المنزلية الضيقة، ومن أنهن بعيدات، من بعض الوجوه كل البعد عن الاستقلال. فلو أنى سئلت، وأنا على وشك الفراغ من الكتاب الذى ذكرت فيه كثيراً مما أنجزه الأمريكيون من جلائل الأعمال، عن أهم سبب يجب أن يعزى إليه ازدهارهم الفذ. وقوتهم المتزايدة، لأجبت بأن هذا السبب لايعدو تفوق نسائهم.

الفصل الثالث عشر

مبدأ المساواة قسم الأمريكيين جماعات كثيرة صغيرة خاصة

قد يتوهم المرء أن النتيجة الضرورية النهائية التى تؤدى إليها المؤسسات الديمقراطية، هى التسوية بين أعضاء الجماعة فى حياتهم الخاصة، كما تسوى بينهم فى الحياة العامة، وتجبرهم جميعاً على أن يعيشوا عيشة واحدة مشتركة، ولكن معنى هذا أنا فهمنا المساواة التى تستحدثها الديمقراطية على نحو جاف غليظ وظالم كل الظلم. فليس ثمة حالة من حالات المجتمع، أو من القوانين تستطيع أن تجعل الناس متشابهين كل التشابه، لدرجة لا يستطيع معها التعليم ولا الثروة ولا الذوق أن تخلق فيهم فروقاً تجعلهم يختلفون بعضهم عن بعض، هذا، ومع أن الناس المختلفين قد يرون من مصلحتهم أن يتجمعوا لتحقيق أغراض معينة واحدة، فإنهم لن يجدوا فيها مصدر مسرة لهم ومتعة. ومن ثم صاروا يتجهون دائماً إلى تحاشى القوانين أيا كانت، ويتخلصون بطريق ما من ذلك النطاق الذى حاول المشترع أن يحصرهم فيه، وذلك بأن يقيموا إلى جانب الجماعة السياسية الكبرى جماعات أخرى صغيرة خاصة على أساس من تشابه الأحوال والعرف والعادات.

فجميع المواطنين فى الولايات المتحدة سواسية، ليس لأحد منهم أى نوع من السيادة على الآخر. فهم لا يدينون بالطاعة ولا بالاحترام لبعضهم البعض. فكلهم يشتركون فى توزيع العدالة بين الناس، وللنظر فى شئون حكم الولاية. وعلى الجملة، فإنهم يجتمعون ليعالجوا المسائل التى تتصل بالمصلحة العامة وسعادة المجموع، فلم أسمع قط بأن محاولات بذلت لحملهم على أن يتبعوا فى لهوهم طريقة واحدة، أو أن يترددوا على محلات اللهو ذاتها بشكل مضطرب صاخب لا نظام فيه.

فهؤلاء الأمريكيون الذين يسارعون إلى قاعات المجالس السياسية، وإلى دور المحاكم يحرصون على أن يتوزعوا فئات صغاراً متمايزة كل التمايز، كى تستمتع كل فئة بملاذ الحياة الخاصة ومتعها، فليس من يتردد فى أن يعترف بأن جميع مواطنيه مساوون له. ومع ذلك فلا تراه يستقبل فى بيته سوى عدد قليل من الناس، أصدقاء كانوا أو ضيوفاً. وهذا أمر طبيعى فى نظرى، فكلما اتسعت دائرة المجتمع الكبير يجب أن نتوقع أن يضيق مجال اتصال

الناس الشخصى سضهم ببعض، إنى لأبعد الناس عن أن أظن أن أعضاء المجتمع الحديث سينتهى أمرهم إلى أن يعيشوا معاً عيشة مشتركة، ولكن آخوف ما آخاف عليهم أن لايكونوا فى النهاية سوى دوائر اجتماعية صغيرة، فحسب .

فما أشبه الطبقات المختلفة، فى البلاد الأرستقراطية بدوائر مغلقة واسعة كل السعة؛ يتعذر الخروج منها، ويستحيل دخولها. ذلك إلى أن هذه الطبقات لايتصل بعضها ببعض، أما داخلها فالناس على اتصال كل يوم، فعلى الرغم من أنهم لايتلاءمون بالطبع، فتشابه أحوالهم الاجتماعية العام يقربهم بعضهم من بعض كل التقريب .

ولكن إذا لم يقم القانون ولا العرف بالعمل على إيجاد علاقات عادية وكثيرة الحدوث، بين ناس معينين، فاتصالهم بعضهم ببعض ينشأ من التشابه العرضى فى الأفكار والميول، مما يؤدى إلى تنوع الجماعات الخاصة تنوعاً لا حد له. ففى الديمقراطيات، حيث المواطنون لايتباينون أبداً بعضهم عن بعض تبايناً كبيراً، بل يجدون أنفسهم بطبيعة الحال قريبين بعضهم من بعض كل القرب، حتى ليتيسر إدماجهم جميعاً فى كتلة عاملة واحدة فى أى وقت من الأوقات، تظهر بينهم فروق كثيرة اصطناعية وتحكمية، تجعل كل إنسان يأمل أن يبقى بعيداً حتى لايجرفه تيار الجماعة على كره منه .

وهذا لايمكن أن يكون إلا كذلك. فالمؤسسات البشرية يمكن تغييرها، أما الإنسان فلا، ومهما بذلت جماعة ما من جهود عامة لجعل أعضائها متساوين، فإن كبرياء الأفراد الشخصية تجعلهم يعملون على الإفلات من المستوى العام، ويكونون فى ناحية ما تفاوتا خاصاً يكون فيه فائدة لهم .

أما فى البلاد الأرستقراطية فالناس منفصلون بعضهم عن بعض بحواجز ثابتة، على حين لايفصلهم فى البلاد الديمقراطية سوى خيوط متعددة صغيرة تكاد لاترى، تتقصف باستمرار، وتنتقل مواضعها بغير انقطاع، فمهما تقدم مبدأ المساواة، فإن عدداً كبيراً من الجماعات الصغيرة الخاصة، لابد أن يظهر دائماً وسط المجتمع الكبير، ولكن لن تشبه واحدة منها، من حيث ما فيها من آداب السلوك، الطبقة العليا فى البلاد الأرستقراطية .

الفصل الرابع عشر

آراء فى آداب الأمريكيين

لاشيء يبدو قليل الأهمية لأول وهلة مثل تلك الأشكال الخارجية التى يتجلى فيها سلوك الإنسان؛ ومع ذلك فليس ثمة شيء يغالى المرء بقيمته مثلما يغالى بهذه الأشكال ذاتها ، ففى مستطاع الناس أن يعتادوا كل شيء إلا المعيشة فى مجتمع ليس فيه من الآداب والعادات ما يشبه ما اعتادوه منها فى بلادهم، فتأثير أحوال البلاد الاجتماعية والسياسية فى عادات الناس الأخلاقية جدير إذن ببحث جدى .

تنشأ آداب السلوك بوجه عام من صميم أصول الأخلاق، وإن كانت قد تنشأ أحياناً نتيجة عرف تحكمى قام بين فئة من الناس، فهى طبيعية من جهة، ومكتسبة من جهة أخرى .

فعندما يستشعر بعض الأشخاص أنهم أنبه من فى المجتمع ذكرا، وأوجههم فيه غير متنازعين؛ وعندما يكونون مشغولين دائماً بالعمل على تحقيق أغراض جسام تاركين التفاصيل الصغيرة لغيرهم، وعندما يعيشون مستمتعين بثروة لم يتعبوا فى جمعها، ولا هم يخافون عليها من الضياع –عند ذلك كله يجوز لنا أن نفترض أنهم يشعرون بشيء من الازدراء للمصالح الصغرى، ولهموم الحياة المادية العملية، وأن أفكارهم لتتخذ صيغة عظمة طبيعية تكشف عنها عباراتهم التى يستعملونها فى حديثهم، وفيما يراعونه فى سلوكهم مع الناس من آداب، أما فى البلاد الديمقراطية فالآداب المرعية خالية عادة من التوقر والاستعلاء، فالحياة الخاصة ضئيلة فى هذه البلاد كل الضآلة، وكثيراً ما تكون وضيعة كل الضعة، فليس لدى عقل الإنسان سوى فرص قلائل ليرتفع فيها عن التفكير فى هموم المنزل، وشئون تدبير العيش التى تستغرق كل جهوده .

ويتلخص الوقار الصحيح فى آداب السلوك، فى أن يراعى المرء باستمرار مكانته الواجبة له، فلا يعلو عنها كثيراً ولا يهبط دونها كثيراً كذلك، وهذا أمر فى متناول الفلاح الساذج بقدر ما هو فى متناول «الأمير». فكل المراكز فى البلاد الديمقراطية تبدو أموراً مشكوكاً كل الشك فى بقائها، ومن ثم كانت الآداب فى تلك البلاد خالية عادة من صبغة الوقار والكرامة. وإن كانت كثيراً ما تبدو خشنة جافية، وزيادة على ذلك فهى إما لم تنظم التنظيم الصحيح ، وإما أنها لم تشذب ولم تصقل .

فسكان البلاد الديمقراطية متقلبون متذبذبون لدرجة لاتستطيع معها طائفة منهم أن تنجح فى وضع نظام خاص لآداب اللياقة والسلوك وإجبار الناس على الأخذ به، بل كل شخص يسلك المسلك الذى يحلو له. ومن ثم فهم فى مثل ذلك العصر الديمقراطى شىء من النشاز وعدم التناسق فى آداب السلوك. لأن هذه الآداب إنما قامت بحسب مشاعر كل فرد وحده، بدلاً من أن تقام على غرار نموذج أعلى يوضع مثالاً يحتذيه الجمهور، ومع ذلك فهذا يتجلى واضحاً كل الوضوح عقب القضاء على أرستقراطية، أكثر منه بعد مضى زمن طويل على زوالها، وعندئذ تقوم المؤسسات السياسية الجديدة والعادات الأخلاقية الجديدة وتتضافر على جمع عدد من الناس ممن لايزالون مختلفين كل الاختلاف من حيث التعليم والعادات ليعيشوا معاً فى بقعة واحدة. بل كثيراً ما تجبرهم على ذلك إجباراً مما يؤدى إلى جعل المجتمع مكوناً من خليط من الناس. لاانسجام بينهم؛ وهؤلا الناس لايزالون يتذكرون قانوناً صارماً للآداب كان قائماً بينهم فى يوم من الأيام. أما محتويات هذا القانون أو مكان وجوده فقد غابت فى زوايا النسيان. لقد أضاع الناس قانون الآداب والسلوك هذا المشترك بينهم. ومع ذلك لم تنعقد نياتهم على الاستغناء عنه. بل صار كل امرىء منهم يحاول أن يضع لنفسه قاعدة تحكمية متغيرة يقتبسها من رواسب التقليد السابقة ومخلفاته، فلا غرو إن لم يعد فى آداب السلوك ذلك الاتساق الذى يظهر عادة بين الأمم الأرستقراطية، ولا تلك البساطة والحرية اللتان كانتا لها أحياناً فى البلاد الديمقراطية. لقد صاروا مقيدين وغير مقيدين فى وقت واحد.

ومع ذلك كله فليست هذه هى الحالة السوية المعتادة. فعندما تكون المساواة فى الأحوال الاجتماعية قد اكتملت. ورسخت قواعدها من زمن طويل؛ وعندما يستمسك جميع الناس بأفكار تكاد تكون واحدة. ويؤدون نفس الأشياء. أو يكادون، لايكونون بحاجة إلى الاتفاق بعضهم مع بعض. فآدابهم فى السلوك تتسم باستمرار بعدة اختلافات صغرى، ولكن ليس بينها أى فروق شاسعة. فلن يكونوا أبداً متشابهين تمام التشابه، لأنهم لايتبعون فى سلوكهم خطة مرسومة معينة. ولن يكونوا أبداً مختلفين كل الاختلاف، لأن أحوالهم الاجتماعية واحدة. ولعل سائحاً يقول لأول وهلة إن آداب السلوك عند الأمريكيين واحدة تماماً، ولكن سرعان ما يتبين له بقليل من البحث والتعمق الخصائص التى فيها يتباينون.

يتندر الإنجليز على آداب السلوك عند الأمريكيين، ولكن من الغريب أن غالبية الكتاب الذين رسموا لنا هذه الصورة المضحكة، هم أنفسهم من أفراد تلك الطبقة المتوسطة فى إنجلترا، الذين تصدق عليهم هذه الصورة نفسها تماماً. وتنطبق عليهم تمام الانطباق، فهؤلاء الناقدون الذين لارحمة فى قلوبهم. إنما يعرضون علينا عادة مثالاً من الشىء ذاته الذى ينعونه على أهالى الولايات المتحدة. لقد فاتهم أنهم بذلك إنما يسخرون من أنفسهم سخرية، قد يكون فيها مجال لتسلية كبرى للأرستقراطيين فى بلادهم هم.

ليس أضر بالبلاد الديمقراطية من مظاهر الناس فيها، فكثيرون هم الذين يرضون أن يتحملوا رذائلها ولا يستطيعون أن يستسيغوا آداب السلوك التى تتجلى فيها. ومع ذلك فليس فى وسعى أن أسلم أبداً بأنه لايوجد شىء جدير بالثناء فى آداب الشعب الديمقراطى.

أما فى الشعوب الأرستقراطية فكل من عاش على مقربة من أسمى الطبقات الاجتماعية فيها يبذل جهده فى محاكاتها، مما يؤدى بطبيعة الحال إلى ضروب من المحاكاة مسيخة تستثير الضحك. وإذ ليس لدى الشعوب الديمقراطية مثال لآداب السلوك الرفيعة التى تنبىء عن حسن التهذيب، فقد أعفوا على الأقل من ضرورة أن يروا كل يوم صوراً سخيفة تعسة منها. فآداب السلوك لاتكون أبداً فى البلاد الديمقراطية مهذبة ولا مصقولة كل الصقل، مثلما تكون فى البلاد الأرستقراطية، ولكنها مع ذلك ليست بالغليظة الجافية. فإنك لاتسمع فيها تلك الألفاظ الخشنة التى تسمعها من الدهماء، ولا تلك العبارات الرشيقة المنتقاة التى تجرى على ألسنة النبلاء، فكثيراً ما تكون آداب السلوك عند هذا الشعب فظة جافية. ولكنها ليست أبداً بالحوشية ولا بالوضيعة.

أشرت من قبل إلى أنه يتعذر أن يتكون شىء فى البلاد الديمقراطية اسمه نظام مقرر لآداب السلوك واللياقة، ولهذا محاسنه ومساوئه. فقواعد اللياقة فى البلاد الأرستقراطية تفرض سلوكاً واحداً معيناً على كل فرد فى البلاد، وبذلك تجعل كل أعضاء الطبقة الواحدة يبدون متشابهين على الرغم من اختلاف ميولهم الخاصة، فهى تجل الإنسان الطبيعى وتزينه. ولكنها تخفيه عن العيون فى الوقت الواحد، أما فى البلاد الديمقراطية فليست الآداب العامة مما يدرب عليه الناس، ولا هى موحدة كل التوحيد، ولكنها أكثر اتساماً بالإخلاص عادة، فما أشبهها بغشاء رقيق مهلهل النسج تبدو منه مشاعر المرء الحقيقية وآراؤه الخاصة، على نحو يسهل تمييزه عن غيره من الناس. فشكل أفعال الإنسان وجوهرها كثيراً ما يكونان هنا متصلين أوثق اتصال، فإن كانت صورة الحياة الإنسانية الكبرى العامة تبدو فى هذه البلاد الديمقراطية أقل جمالاً وروعة، فهى على الأقل أكثر صدقاً، ومن ثم حق لنا أن نقول، بمعنى ما، أن ليس من تأثير الديمقراطية أن تجعل للناس أى آداب معينة خاصة بالسلوك، بل إن تأثيرها فى أنها تمنع هذه البلاد من أن يكون لها أى آداب مقررة مطلقاً.

فما فى البلاد الأرستقراطية من وجدانات وعواطف ورذائل قد يشاهد أحياناً فى البلاد الديمقراطية، أما آداب اللياقة فيها فلا. فقد ضاعت وزالت إلى غير رجعة بعد اكتمال الثورة الديمقراطية. هذا، وقد يخيل إلينا أن لاشىء أدوم من تلك الآداب الأرستقراطية ولا أثبت منها، لأن هذه الطبقة تظل تحافظ عليها فترة من الزمن بعد مازالت عنها ثروتها وجاهها، كما يخيل إلينا، من جهة أخرى، أن لاشىء أسرع إلى الزوال من هذه

الآداب نفسها، لأنها إما أن تختفى حتى لاتجد لها أثراً، ويكاد يكون مستحيلاً علينا أن نعرف ماذا كانت هذه الآداب، بعد اختفائها، فالذى حقق هذه المعجزة هو حدوث تغيير فى حالة المجتمع؛ وحسبنا بضعة أجيال تمر حتى تتم. إن سمات الأرستقراطية الرئيسية تظل بعد زوالها محفورة فى صحائف التاريخ؛ أما رشاقة آدابها ورقتها فتمحى من ذاكرة الإنسان عقب زوال الأرستقراطية مباشرة، ولا يستطيع الناس أن يتصوروا ما كانته هذه الآداب بعد أن لم يعودوا يشاهدونها، لقد ذهبت وكان ذهاباً لم يره أحد، ولم يشعر به أحد. فكى يستشعر الإنسان ذلك السرور الرفيع المستمد من الآداب المصقولة المنتقاة، يجب أن تكون العادة والتربية قد دربتا قلبه على حبها من قبل؛ فتذوق هذه الآداب يزول بانقطاع الناس عن ممارستها. وهكذا ترى الشعب الديمقراطى لايمكن أن تكون له آداب سلوك أرستقراطية، بل إنه لا يستطيع أن يدركها ولا أن يرغب فيها، وإذ لم يفكر فيها، فقد يخيل إليه أن هذه الأشياء، وأمثالها لم تكن قط. ومع ذلك فلاينبغى أن نجعل لهذه الخسارة أهمية أكثر مما يجب لها، وإن كانت مما يؤسف عليه حقاً.

ولا يفوتنى أنه كثيراً ما يحدث أن يجمع بعض الناس بين الآداب العامة الراقية كل الرقى، وبين المشاعر الوضيعة كل الضعة. فحسبى أن أشير إلى أن ما يجرى داخل بلاطات الملوك، وبين ظهرانى رجال حاشياتهم، قد برهن بما فيه مقنع على أن هذه المظاهر الرائعة قد تخفى وراءها قلوباً دنيئة مريضة. ومع ذلك فإن لم تكن آداب الأرستقراطيين من الفضيلة فى شىء، فإنها قد تزين الفضيلة نفسها فى بعض الأحيان، فليس من المناظر العادية المألوفة أن نرى طبقة قوية من الناس، عديد أفرادها، يبدو ظاهر كل عمل من أعمالها أنه جاء نتيجة تفكير سام، ووجدان رفيع، وذوق رقيق منسجم، وآداب من آداب الحضر. فهذه الآداب الأرستقراطية تضفى على الطبيعة البشرية روعة سارة خداعة؛ فإن كانت الصورة كثيراً ما تبدو زائفة خداعة، فلا يسع المرء منا إلا أن ينظر إليها بارتياح كريم.

الفصل الخامس عشر

رزانة الأمريكيين لا تمنعهم من أن يأتوا كثيراً بأفعال فيها تهور واندفاع

لا يستطيع الناس فى البلاد الديمقراطية أن يقدروا قيمة تلك الملاهى الساذجة، الصاخبة منها والخشنة، التى ينهمك فيها أهل البلاد الأرستقراطية، وذلك لأنهم يعدون أمثال تلك الملاهى صبيانية أو مسيخة تافهة. ولا هم يميلون كثيراً إلى الملذات العقلية الرفيعة التى تعنى بها الطبقات الأرستقراطية، لأنهم لا يسعون إلا وراء كل شىء مادى منتج، ومن ثم صاروا يخلطون ملاهيهم ومسراتهم بما يدر عليهم الربح فعلاً.

أما فى البلاد الأرستقراطية فيهرع الناس إلى الاندفاع فى المسرات الصاخبة الكثيرة الجلبة، مما ينسيهم فى الحال التفكير فيما يعانونه من هموم، على حين يعز على سكان البلاد الديمقراطية أن ينتزعوا هكذا من أنفسهم بصورة عنيفة؛ فهم لا ينسون تماماً الانشغال بشئون أعمالهم، وإن فعلوا ففى ندم وتحسر، فبدلاً من تلك المباهج العابثة، يؤثرون الملاهى ذات الطابع الجدى التى تكون أقرب إلى الشغل منها إلى اللعب واللهو، ولا تطرد فكرة العمل من عقولهم طرداً تاماً.

فبدلاً من أن يذهب الأمريكى فى ساعة فراغه ليمرح ويرقص فى ملهى عام، كما يفعل أمثاله من أبناء مهنته فى معظم البلاد الأوربية، تراه يحبس نفسه فى بيته ليتناول ما شاء من خمر، وبذلك يستمتع بمسرتين معاً: بمسرة الاستمرار فى التفكير فى أشغاله، ومسرة احتساء النبيذ فى غير عربدة، وهو جالس فى بيته وبين أهله وذويه.

كنت أعتقد أن الإنجليز أكثر أمم الأرض جداً وتزمتاً، ولكنى غيرت رأيى فيهم بعد أن خبرت الأمريكيين، ولست أريد بذلك أن أقول أن ليس للمزاج نصيب كبير فى تشكيل أخلاق السكان فى الولايات المتحدة، بل أرى أن مؤسساتهم السياسية ما زالت لها اليد الطولى فى تكوين تلك الأخلاق.

ومن رأيى أن جزءاً من جدية الأمريكيين هذه يرجع إلى كبريائهم، فعند الناس

فى البلاد الديمقراطية ، حتى الفقراء منهم ، فكرة عالية عن أهميتهم الشخصية ، فتراهم ينظرون إلى أنفسهم راضين مغتبطين حتى ليظنوا أن الناس ينظرون إليهم على أنهم كذلك حقاً ، ومن ثم حرصوا على مراقبة أنفسهم فى كل ما يعملون وفى كل ما يقولون فى أحاديثهم ؛ فهم ليسوا صرحاء الصراحة التى قد تكشف عما فيهم من نقائص ، ولذا خيل لهم أن لامناص من أن يستمسكوا بالوقار والرزانة كى يصونوا كرامتهم .

ولكن ثمة سبب آخر أقوى من هذا وأعمق ، يدفع الأمريكيين على نحو فطرى إلى أن يتشبثوا بتلك الرزانة التى تبعث فى نفوسنا الدهشة . فالمعروف أن الجماعة ، عندما يحكمها طاغية مستبد ، قد تستسلم فى بعض الأحيان إلى الاندفاع فى الملذات العنيفة ، ولكنهم مع ذلك تغشاهم الكآبة والانقباض من جراء خوفهم من أن يبطش بهم هذا الطاغية المسيطر عليهم . أما فى الملكيات المطلقة حيث عادات البلاد وآدابها تعدل من أمزجة الناس ، فكثيراً ما نجدهم مرحين ومتزنين معاً ، ذلك لأنهم ، بما ينعمون به من بعض الحرية ، والكثير من الاطمئنان على أنفسهم ، قد أصبحوا معفون من أهم متاعب الحياة ، ولكن جميع الأمم الحرة تتسم بالجدية والوقار لأن عقولهم تكون عادة مشغولة بالتفكير فى أمر خطير ، أو عسير المنال . ويتجلى هذا بشكل خاص فى تلك الأمم الحرة المنظمة على أساس ديمقراطى ؛ ففى طبقة من طبقاتها عدد كبير من الناس المشغولين باستمرار بشئون الحكم ومشكلاته ، وهى لاتكون شئونا جدية خطيرة الشأن . أما الذين لاتشغل هذه الامور العامة افكارهم فمنهمكون فى العمل على زيادة ما عندهم من ثروة خاصة . ففى مثل هذا الشعب لاتكون الرزانة إذن خاصية من خصائص بعض الناس فحسب ، بل عادة قومية من عادات الشعب بأسره .

سمعنا عن ديمقراطيات صغار قامت فى العصور القديمة ، كان المواطنون فيها يجتمعون فى الميادين العامة ، وعليهم أكاليل من الورد ، ويقضون معظم أوقاتهم فى الرقص ومشاهدة المسرحيات . ولكنى لاأومن بأمثال هذه الجمهوريات ، كما لاأومن بجمهورية أفلاطون . فإن كان ما قرأناه عنها هنا قد حدث فعلاً ، فلا يسعنى إلا أن أؤكد أنها كانت تتكون من عناصر مختلفة كل الاختلاف عما تتكون منها ديمقراطيتنا ، وأن ليس بينهما شىء مشترك سوى الاسم وحده .

ومع ذلك يجب ألا يتوهمنَّ أحد أن الناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية يظنون أنفسهم ، وهم وسط أشغالهم وهمومهم ، جديرين بالشفقة والعطف ، بل العكس هو الصحيح . فليس ثمة ناس مغرمون بحالتهم التى هم عليها أكثر منهم . فالحياة لامذاق لها عندهم إن هم أعفوا من ضروب القلق التى تزعجهم وتقض مضاجعهم ، فهم يتعلقون بهمومهم ومتاعبهم أكثر مما تتعلق الأمم الأرستقراطية بملذاتها .

وإنى لأتساءل بعد ، كيف جاز لهذه الأمم الديمقراطية ، على ما بها من جدية ، أن تسلك فى بعض الأحيان سلوكاً كله تهور واندفاع؟ إن الأمريكيين الذين يحرصون عادة على مراعاة التوقر فى سلوكهم، وعلى الظهور بمظهر الحليم كثيراً ما يسمحون لأنفسهم بأن تجرفهم نشوة غامضة مفاجئة ، أو رأى خطير ، بعيداً عن حدود المعقول ، وقد يرتكبون فى بعض الأحوال سخافات عجيبة -يرتكبونها فى رزانة وفى توقر كذلك .

فيجب ألا يستثير هذا التناقض أية دهشة فينا ، فثم نوع من الجهل ينشأ من الإفراط فى حب الإعلان عن النفس، فالناس فى الأمم الاستبدادية لا يعرفون كيف يسلكون فيما يعملون ، لأنهم لا يجدون من يرشدهم ؛ على حين أنهم فى البلاد الديمقراطية يتخبطون فيما يعملون ، لأنه لم يترك لهم شىء دون أن يحاطوا به علما ؛ فالأولون لا يدرون ، والآخرون ينسون ، وبذلك تضيع المعالم الرئيسية لكل من الصورتين فى زحمة ما فيهما من تفصيلات .

إن المرء ليدهش حقاً من العبارات الخرقاء البعيدة عن الكياسة التى قد يصطنعها رجل نصب نفسه للخدمة العامة فى البلاد الحرة ، ولا سيما الديمقراطية منها ، من غير أن يضار بذلك فى سمعته ، على حين أن أخاه فى البلاد الملكية المطلقة قد تفلت منه بضع كلمات تجرى على لسانه عرضاً فتكون عاراً عليه يلازمه إلى الأبد ؛ وقد توردە مورد التهلكة من غير أن يكون له أمل فى الإنابة واسترداد الاعتبار . وتفسير هذا فيما سبق أن ذكرته من قبل . فعندما يتحدث الرجل إلى جمهور كبير من الناس يذهب الكثير من عباراته دون أن يسمع ، أو أنه سرعان ما ينمحى من ذاكرة من يكون قد سمعه ؛ أما فى وسط جمهور مصغ صامت فأقل همسة تصك الأسماع .

ولا يخفى أن الناس فى البلاد الديمقراطية أبعد من أن يكونوا جامدين لا يتحركون، فأمامهم ظروف وفرص لا تحصى تدفعهم باستمرار إلى مراكزهم وحظوظهم . هذا، وإن حياتهم لتجرى دائماً فى ظروف غير منظورة، أو فى أحوال مرتجلة ارتجالاً، إن جاز لنا مثل هذا التعبير ؛ فلا غرو أن وجدناهم كثيراً ما يضطرون إلى القيام بعمل أشياء لم يحسنوا تعلمها، أو إلى أن يذكروا أموراً لم يفهموها حق الفهم، وأن يكرسوا أنفسهم لأعمال لم يستعدوا لها من قبل الاستعداد الكافى لأن يتدربوا عليه طويلاً، أما فى البلاد الأرستقراطية، فلكل إنسان غرض واحد يظل يدأب ويثابر عليه ويسعى وراءه سعياً متصلاً، أما الحياة فى البلاد الديمقراطية فأكثر تعقداً ، وعقل المرء فيها معنى دائماً بعدة أغراض فى آن واحد ، وهى أغراض كثيراً ما تكون بعيدة بعضها عن بعض كل البعد ، وإذا كان لا يستطيع أن يدركها كلها الإدراك الصحيح ، اجتزأ بفكرة عنها ناقصة كل النقص .

إن لم يكن المواطن فى البلاد الديمقراطية مدفوعاً دائماً باحتياجاته ، فهو مدفوع

على الأقل برغباته ، فليس فى كل ما يراه حوله من الخيرات شىء بعيد تمام البعد عن متناوله . ومن ثم صار يعمل كل شىء فى عجلة ، وحسبه منه أن يكون مقبولاً نوعاً ما ، فهو لا يلبث إلا لحظة واحدة يتدبر فيها كل عمل أنجزه . إن فضوله نهم دائماً لا يشبع ؛ ولكنه فى الوقت نفسه يرضى بالقليل وبالرخيص ، فهو يعنى بأن يعرف أشياء كثيرة بسرعة أكثر مما يعنى بمعرفة شىء واحد معرفة طيبة عميقة . فليس لديه الوقت الكافى لذلك ، وسرعان ما يفقد كل ميل إلى استيعاب الأشياء وتعمق دراستها .

ومن أجل هذا كله صار أفراد الشعب الديمقراطى متوقرين متزنين لأن أحوالهم السياسية والاجتماعية تدفعهم باستمرار إلى الاشتغال بأمور جدية ، وإنهم ليعملون مع ذلك فى طيش وتهور ، لأنهم لا ينفقون إلا وقتاً قليلاً فى الانتباه إلى كل أمر من تلك الأمور ودراسته حق الدرس ؛ فيجب أن تعد عادة عدم تركيز الانتباه هذه أكبر نقص فى الخلق الديمقراطى .

الفصل السادس عشر

غرور الأمريكيين القومى أكثر قلقاً وأعسر إرضاء من غرور الإنجليز

تفخر كل الأمم الحرة بأمجادها وتتباهى بها ، ولكن شعورها بالعزة القومية لا يتجلى فيها جميعاً بصورة واحدة . فعندما يتصل الأمريكيون بأجنبى ؛ يبدون له أنهم لا يطيقون صبراً على أى نقد يوجه إليهم مهما كان طفيفاً ، على حين أنهم لا يشبعون من سماع المدح والثناء عليهم . فأقله مقبول ، أما أجزله فقلما يرضيهم ، فهم يظلون يلحون عليك ويضايقونك باستمرار حتى يتنزعوا منك الثناء عليهم ، فإن قاومت إلحافهم وتوسلاتهم تولوا هم الثناء على أنفسهم . فكأنى بهم يتشككون فيما فيهم من فضل ؛ فأرادوا أن يعرض على أنظارهم وعلى مسامعهم دائماً . وليس غرورهم نهماً فحسب ، بل قلق وغيور ، فهو غرور لا يمنح أحداً شيئاً ما ، على حين يتطلب المزيد باستمرار ، ولا يتحرج من أن يتوسل ويناضل ، فى سبيل ما يرضيه فى وقت واحد .

فلو قلت لأمريكى أن بلده طيب قال « نعم إنه لا مثيل له فى العالم بأسره » وإن أنا أعجبت بما يستمتع به سكان بلاده من حرية أجابنى « إن الحرية شىء جميل قيم ، ولكن ما أقل الأمم الجديرة بالاستمتاع بها ! » وإن أشرت إلى طهارة الأخلاق التى تتميز بها الولايات المتحدة قال « إنى أستطيع أن أتصور الدهشة التى تستولى على الغريب الذى عرف الفساد المستشرى فى البلاد الأخرى ، عندما يدرك الفرق بيننا وبينها » ، وأخيراً أدعه وحده يفكر فى نفسه ؛ ولكنه لا يلبث أن يعود إلى الهجوم ، ولا يتوقف إلا بعد أن يجبرنى على تكرار كل ما سبق أن قلته له . إنه لمن المستحيل علينا أن نتصور وطنية متعبة ثرثارة أكثر من وطنية مثل هذا الأمريكى ، فهى وطنية تتعب حتى أولئك الذين يميلون إلى احترامها .

أما فى إنجلترا فالحال غير الحال . فالإنجليزى يستمتع فى هدوء بالميزات الحقيقية أو الموهومة التى يعتقد أنها من خصائص بلاده . فإن كان لا يعترف للبلاد الأخرى بشىء من الفضل ، فهو لا يلحف فى المطالبة بشىء منه لأمته . فانتقاد الأجانب إياها لا يستفزه ،

ويكاد ثناؤهم عليها يحرك مشاعره . فموقفه تجاه سائر العالم موقف كله تحفظ ، وفيه احتقار ، وفيه جهل ، فكبرياؤه ليست بحاجة إلى ما يغذيها لأنها تغذى نفسها بنفسها ، فمن عجب أن أمتين نشأتا حديثاً من أصل واحد تصبحان متضادتين فى مسلكيهما وفى آدابهما العامة ، وفى حديثهما ، مثل هذا التضاد .

والمعروف أن عظماء الناس فى البلاد الأرستقراطية ينعمون بعدة امتيازات كبرى تقوم عليها كبرياؤهم ، من غير حاجة لهم إلى السعى وراء الحصول على مزايا أخرى صغيرة قد تكون متصلة بها بشكل ما ، وإذا جاءتهم تلك الامتيازات الكبرى عن طريق الإرث ، فقد صاروا يعدونها بشكل ما جزءاً من أنفسهم ، أو على الأقل حقاً طبيعياً لهم ذاتياً فى نفس أشخاصهم . فلا غرو أن صاروا لايحسون إحساساً هادئاً مطمئناً بتفوقهم ، ولا يحلمون بأن يتباهوا بمزايا يعرفها كل إنسان ، ولا يتنازع فيها اثنان ، فهى ليست بالجدية الجدة التى تجعلها موضع حديث الناس . فالإنجليز يظلون ثابتين فيما تفردوا به من عظمة ، واثقين كل الثقة من أن الدنيا كلها تشهدهم ، فلا حاجة بهم إلى بذل أى مجهود لعرضها على الناس وعلى مسامعهم ، فليس ثمة أحد يحاول أن يزيلهم عن مكانتهم هذه ، فعندما تضطلع أرستقراطية بإدارة الشئون العامة فى البلاد اتخذت كبرياء أهله القومية هذا الموقف المتحفظ المستعلى الذى لا يبالى بغيره ، والذى لا مناص لطبقات المجتمع الأخرى من أن تحاكيهم فيه .

والأمر على العكس من ذلك وإن كانت أحوال الناس الاجتماعية لاتختلف بعضها عن بعض إلا اختلافاً طفيفاً ، فإن أدنى الميزات لها أهمية وشأن . ولما كان كل منهم يرى أن ملايين الناس حوله يستمتعون بميزات كالتى يستمتع بها تماماً أو تشبهها على الأقل ، أصبح غيوراً ، ذا كبرياء نهمة لا يرضيها شىء ، وصار يتعلق بالتوافه ، ويدافع عنها بكل ما أوتى من قوة ومن ثبات . فالناس فى البلاد الديمقراطية ، حيث أحوال المعيشة فى تذبذب وتغير كثيرين ، لم يحصلوا على ما يستمتعون به من امتيازات إلا بالأمس القريب ، فلا غرو أن كان يطيب لهم أن يعرضوها على أنظار الناس لعلهم يقنعونهم ويقنعون أنفسهم كذلك بأنهم يستمتعون بها حقاً . وإذا كانت مميزات معرضة للزوال فى أية لحظة ، صار أصحابها متيقظين لها دائماً ، حذرين من أن تفلت من أيديهم ، ويحرصون كل الحرص على إظهار أنهم مازالوا حائزين لها . فالناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية يحبون أوطانهم حبهم أنفسهم ، وسرعان ما ينقلون عادات غرورهم الشخصى إلى غرورهم من حيث هم أمة .

فغرور الأمة الديمقراطية ، ذلك الغرور القلق النهم ، يرجع كله إلى تساويهم فى الأحوال الاجتماعية ، وإلى عدم استقرار هذه الأحوال نفسها حتى إن أعضاء أسمى طبقة من طبقات النبلاء ليظهرون نفس الشهوة إلى تلك النواحى الصغرى من حيواتهم التى قد يكون فيها شىء متغير ، أو تكون موضع خلاف ونزاع . فالطبقة الأرستقراطية تختلف

دائماً عن سائر طبقات الأمة من حيث مدى امتيازاتها ، ومن حيث مدى دوام الامتيازات . ولكن كثيراً ما يحدث ألا تكون الفروق الوحيدة التى بين الأعضاء المنتمين إليها سوى مزايا عابرة دائمة ، تكتسب مرة وتزول أخرى فى أى يوم من الأيام . ومن المعلوم أن أعضاء الأرستقراطيات القوية المتجمعين فى عاصمة من العواصم ، أو فى بلاط ملك من الملوك ، يتنازعون بشدة وعنف على تلك الامتيازات العابثة التى تتغير بحسب « الموضة » أو بحسب مشيئة سيدهم . فهم يبدون إذن نحو بعضهم البعض تلك الغيرة الصبيانية نفسها التى تحرك رجال الديمقراطيات ، ونفس اللهفة على اختطاف أدنى شىء يتنازع عليه أندادهم من امتيازات ، وكذلك يبدون الرغبة نفسها فى أن يعرضوا على الناس ما يتمتعون به منها .

فإن حدث ودخلت العزة القومية عقول رجال الحاشية ؛ لم يساورنى أى شك أنهم سيبيدونها بنفس الطريقة التى تبيدها بها الناس فى الشعوب الديمقراطية .

الفصل السابع عشر

المجتمع فى الولايات المتحدة
مستنار ونمطى رتيب فى آن واحد

يبدو أن لاشيء أصلح لإيقاظ حب الاستطلاع فى نفوس الناس ولتقويته، من مشهد الولايات المتحدة، حيث الآراء والقوانين والثروات فى تغير متصل. حتى كأن الطبيعة الثابتة نفسها قد صارت هى الأخرى متغيرة، مادامت تتحول كل يوم بأيدى الإنسان وتتغير تغيراً كبيراً. ومع ذلك فقد صار مشهد هذا المجتمع المضطرب نمطياً مملاً فى النهاية بعد أن يتأمل الرائى هذا الموكب المتحرك برهة يستولى عليه السأم والضجر.

يكاد كل امرىء فى الأمم الأرستقراطية يكون ثابتاً فى مركزه الخاص، ولكن الناس، مع ذلك، مختلفون بعضهم عن بعض كل الاختلاف بشكل يستثير فينا الدهشة؛ فأهواؤهم وعاداتهم وآراؤهم وأذواقهم كلها متباينة كل التباين، فلا شيء فيهم يتغير، ومع ذلك فكل شيء مختلف عن الآخر. أما فى الديمقراطيات فالأمر على النقيض من ذلك، فجميع الناس متماثلون، ويؤدونه بطريقة تكاد تكون واحدة. إنا لانفكر أنهم معرضون لتقلبات عظيمة وكثيرة الحدوث؛ ولكن مادامت الأحداث نفسها، حسنها وشرها، تتكرر هى باستمرار، لم يعد شيء يتغير سوى أسماء الممثلين، على حين تظل المسرحية نفسها ثابتة. هذا، ويبدو مظهر المجتمع الأمريكى فى حركة ونشاط دائبين لأن الناس والأشياء تتغير فيه باستمرار، ولكنه مع ذلك مجتمع نمطى رتيب مملول، فجميع التغيرات التى تحدث فيه واحدة لاتختلف.

ولا يخفى أن للمواطنين فى البلاد الديمقراطية ميولهم وأهواءهم الكثيرة، ولكن أغلبها يؤدى إما إلى حب المال، أو هو يصدر عنه. وليس مرد ذلك أنهم أضيق نفوساً من سواهم، بل إن أهمية المال لتكون عظيمة فى مثل تلك العصور، فله فيها شأن كبير حقاً. فحين يكون جميع أعضاء المجتمع مستقلين بعضهم عن بعض أو لايكترثون بعضهم لأحوال بعض، لم يكن يتسنى لأحد أن يستعين بآخر إلا بالثمن: مما يضاعف إلى غير حد الأغراض التى تتناول فيها الأموال، كما يزيد فى الوقت نفسه من قيمتها. فعندما يزول عن كل قديم ما كان له من روعة وجلال، لم يعد الأصل ولا الحالة الاجتماعية، ولا المهنة، هى التى تميز

الناس بعضهم على بعض، أو تكاد تكون كذلك؛ ولم يعد غير المال يخلق فيهم الفروق ويجعلها بارزة واضحة، فيرفع بعضهم فوق المستوى العام. وهكذا يزداد التمايز الناشىء عن الثروة كلما زالت المميزات الأخرى أو تضاءلت، فالمال فى الأمم الأرستقراطية لا يصل إلى نقاط قليلة على محيط دائرة رغبات الإنسان، وهى دائرة واسعة كل السعة؛ على حين يبدو أنه يصل إلى جميع النقاط فى البلاد الديمقراطية.

ومن ثم كان الغرام بالمال، من حيث هو دافع رئيسى أو ثانوى، راسخاً فى صميم كل عمل يعمله الأمريكيون، مما يجعل فى كل أهوائهم شيئاً من التشابه، مثل ذلك الذى نراه بين أفراد الأسرة الواحدة، والذى لا يلبث أن يجعل منظر أعضائها مملاً لمن يتأملهم. فتكرار حدوث هوى معين أو شهوة بعينها باستمرار أمر رتيب نمطى، ولا تقل الطرق الخاصة التى تتبعها هذه الشهوة فى إشباع نهمها نمطية عنها نفسها.

ولا يستطيع الناس فى بلاد ديمقراطية منتظمة مسالمة، مثل الولايات المتحدة، أن يثروا عن طريق الحروب، ولا عن طريق شغل الوظائف العامة، ولا بالمصادرات السياسية - ومن ثم صار حب المال هو الذى يدفعهم إلى مزاولة الأعمال التجارية والصناعية. ومع أن هذه الأعمال كثيراً ما تؤدى إلى الاضطراب، وتجر الكوارث الفادحة، فإنها مع ذلك لا تزدهر من غير مراعاة لعادات منظمة صارمة؛ ولنظام نمطى طويل، يستلزم القيام بعدة أفعال صغيرة تجرى كلها على نمط واحد.. وكلما اشتدت الشهوة إلى جمع المال، وجب أن تزداد هذه العادات انتظاماً، وهذه الأفعال الصغيرة نمطية ورتابة، ولا بأس من أن نقول إن ما فى رغبات الأمريكيين من عنف هو الذى يجعلهم منظمين كل الانتظام فيما يفعلون؛ فإن كان هذا العنف يخلق الاضطراب فى عقولهم، فإنه يؤدى إلى تنظيم حياتهم.

إن ما ذكرته هنا عن أمريكا يصدق، فى الواقع، على معظم أهل عصرنا، فالتنوع أخذ فى الاختفاء من الجنس البشرى كله حتى صرنا نجد طرق العمل والتفكير الوجدانى نفسها قائمة فى كل رجا من أرجاء العالم. ولا يرجع هذا إلى ازدياد تأثير الأمم بعضها فى بعض، وازدياد محاكاتها لبعضها البعض بأمانة أدق فحسب، بل كلما ترك أهل كل قطر الآراء والوجدانات الخاصة بطبقة مغلقة، أو مهنة أو أسرة، فإنهم سيصلون جميعاً فى وقت واحد إلى شىء أقرب إلى طبيعة الإنسان وتكوينه؛ وطبيعة الإنسان واحدة فى كل مكان، وبذلك يزدادون تشابهاً حتى ولو لم يحاكوا بعضهم بعضاً؛ مثلهم فى ذلك مثل السياح المبعثرين فى غابة عظيمة تخترقها مسالك كثيرة تتلاقى كلها فى نقطة واحدة. فلو ظلوا يوجهون أنظارهم كلها صوب هذه النقطة المركزية، واتجهوا نحوها، لتقاربوا على غير تفطن منهم، ولو أنهم لم يقصدوا إلى البحث عن بعضهم البعض، ولم يكونوا قد رأوا أو عرفوا بعضهم بعضاً، فقد يدهشهم أن يجدوا أنفسهم قد تجمعوا والتقوا آخر الأمر فى الموضع ذاته. فجميع الأمم التى تتخذ الإنسان موضوعاً لبحوثها - (الإنسان من حيث هو إنسان؛ وليس إنساناً معيناً بالذات)، وضروب محاكاتها، تتجه كلها فى النهاية نحو آداب أخلاقية واحدة، شأنها فى ذلك شأن أولئك السياح الذين تلاقوا عند تلك النقطة المركزية فى الغابة.

الفصل الثامن عشر

«الشرف»[1] فى الولايات المتحدة وفى سائر البلاد الديمقراطية

يتبع الناس عادة طريقتين متمايزتين كل التمايز فى حكمهم على ما يصدر من بنى جنسهم من أفعال. فأحياناً يزنونها بمعيار من تلك الأفكار البسيطة العامة الذائعة فى كل بلاد العالم عن الحق والباطل، وأخرى يقدرونها بحسب قواعد قليلة خاصة كل الخصوص، لا تصدق إلا على عصر معين أو قطر معين، وكثيراً ما يختلف هذان المعياران. وقد يتضاربان أحياناً، ولكنهما لا يندمجان أبداً الواحد فى الآخر. اندماجاً تاماً يجعل منهما معياراً واحداً، ولا هما من جهة أخرى، يلغى أحدهما الآخر.

وكان الشرف فى العصور التى بلغ فيها أقصى سلطانه، يتحكم فى إرادة الناس أكثر مما يتحكم فى معتقداتهم، فإن نزعة فطرية قوية تجعلهم، على الرغم من غموضها؛ يشعرون بقانون أهم وأقدم وأقدس، وقد يعصون هذا القانون أحياناً. ولكنهم مع ذلك يظلون يعترفون به باستمرار، فثمة أفعال اعتقدوا أنها دائماً فاضلة، ومخلة بالشرف معاً، مثل رفض امرىء أن يبارز آخر تحداه.

وهذه الأمور الخاصة، يتيسر تعليلها، فى رأيى، بغير هوى بعض الأفراد المعينين، أو هوى بعض الأمم، كما هى العادة المتبعة فى تفسيرها حتى الآن. فالجنس البشرى معرض لاحتياجات دائمة وعامة خلقت له قوانين أخلاقية. ودرج الناس فى كل عصر، وفى كل بلد، على أن يربطوا بها فكرة الذم والعار. فمن انتهك حرمة تلك القوانين فقد أساء عملا، ومن اتبعها فقد أحسن صنعاً.

هذا، وقد تكون داخل مجتمع الجنس البشرى الضخم، مجتمعات أصغر منه حجماً سموها أمماً، وحدث أن تكونت فى قلب الأمم أقسام أخرى سموها طبقات أو طوائف. فكان كل مجتمع من هذه المجتمعات الصغرى يعد - تجوزاً - جنساً خاصاً من البشر قائماً بذاته.

---

(١) يقول المؤلف أنه يقصد بكلمة الشرف هنا جملة القواعد التى تجعل من يأخذ بها موضع احترام الناس وتكريمهم لما يصدر عنه من أفعال وتصرفات.

وعلى الرغم من أن كل مجتمع منها لايختلف عن الجنس البشرى كله اختلافاً أساسياً فى كل شىء، فهو مجتمع منفصل قائم بذاته إلى حد ما، له احتياجات معينة خاصة به يشعر بها. وإلى هذه الاحتياجات الخاصة يجب أن نعزو تلك التعديلات التى تؤثر بدرجات متفاوتة، وفى أقطار مختلفة، فى طرق الحكم على أفعال الإنسان وسلوكه، وفى مدى التقدير الذى يجب أن يعطى لها، فمن المصلحة العامة والدائمة للبشر ألا يقتل الناس بعضهم بعضا، ومع ذلك فقد يحدث أن مصلحة خاصة ومؤقتة من مصالح أمة ما، أو طائفة معينة من طوائفها، تقتضى تبرير قتل الإنسان أخاه الإنسان بل قد تقضى بتكريم هذا القتل وتشريفه.

فليس الشرف إذن سوى تلك القاعدة الخاصة التى قامت على أساس حالة خاصة من أحوال المجتمع، والتى بسببها تزجى الأمة أو الطائفة المدح، أو توجه اللوم والتعزير إلى فعل معين من أفعال الناس. وليس أعقم فى نظر العقل من فكرة مجردة، وهذا ما يدعونى إلى أن أبادر وأستعين بالحقائق وضرب الأمثال، أوضح بها ما أقصد إليه من معنى.

وسأختار أغرب نوع من أنواع «الشرف» عرفه العالم، وعرفناه نحن كذلك حق المعرفة، وأقصد ذلك الشرف الأرستقراطى الذى نشأ فى المجتمع الإقطاعى، وسأوضحه بما ذكرته من قبل، كما سأوضح المبدأ بهذا المثل عينه.

لست هنا بصدد البحث عن الزمن الذى ظهرت فيه أرستقراطية العصر الوسيط، ولا عن الطريقة التى قامت بها، ولا عن سبب انفصالها عن سائر الأمة ذلك الانفصال الكبير، بل ولا عن الدواعى التى أدت إلى إرساء قواعد سلطتها وتوطيدها، ولكننى سأعد وجودها حقيقة مقررة وأحاول أن أعلل وجهة نظرها الخاصة (التى كانت تنظر منها عادة) إلى الجزء الأعظم من أفعال البشر

فأول ما يسترعى النظر أن الأفعال فى العالم الإقطاعى لم تكن تمدح أو تذم دائما من أجل ما لها من قيمة أصيلة فيها، ولكنها كانت تقدر أحياناً من حيث الشخص الذى تصدر عنه، أو تقع عليه، دون أى اعتبار آخر، وهذا أمر بغيض بمقته الضمير العالمى، فثمة أفعال متواضعة لايبالى بها الرجل العادى الذى من السوقة قد تجر العار على النبيل؛ وثم أفعال أخرى تتبدل صبغتها كلها بحسب إن كان الشخص الذى صدرت عنه من الأرستقراطيين أو من خارج دائرتهم.

فما أن ظهرت هذه الأفكار المختلفة حتى كون هؤلاء النبلاء من أنفسهم هيئة ممتازة وسط الشعب الذى يحكمونه من صياصى حصونهم الحريزة المقامة على شوامخ الجبال، والتى يعز الوصول إليها، ولكى يصونوا هذا الموقع الخاص الذى تستند إليه قوتهم، كان لابد لهم من مزايا سياسية ومن معيار الحق والباطل، والفضيلة والرذيلة، يطبق عليهم وحدهم.

فإن تكن فضيلة معينة أو رذيلة معينة خاصة بالنبلاء، أكثر مما تخص الطبقات الأخرى التى دونهم، وإن تعد بعض الأفعال أموراً غير معاقب عليها عندما تمس العبد، على حين أنها

تعد إجراماً عندما تمس النبيل - فتلك أمور تحكمية فى الغالب، أما نسبة الشرف أو العار إلى أفعال الإنسان بحسب حالته الاجتماعية فقد كانت نتيجة النظام الداخلى لجماعة أرستقراطية. وكانت كذلك فعلاً فى جميع البلاد التى كان فيها أرستقراطية. فمادام هناك أثر للمبدأ فستظل هذه الخصائص قائمة. فاستغواء زنجية قلما يخدش اسم الرجل الأمريكى الذى استغواها، أما أن يتزوج بها فهذا العار كل العار.

كان الشرف الإقطاعى يدعو إلى الانتقام فى بعض الأحوال، على حين كان يسم من يتسامح فى الإهانة بميسم العار، ولكنه كان فى غيرها يأمر الناس بكبح أهوائهم الخاصة، ويدعوهم إلى إنكار ذواتهم، فهو لم يتخذ مبادىء الإنسانية والرحمة قانوناً له، ولكنه مع ذلك كان يعلى من قيمة الكرم ويهتم به اهتمامه بفعل الخير. لقد سمح للناس بأن يغتنوا عن طريق المقامرة أو الحروب، بدلاً من أن يثروا عن طريق العمل. وكان يفضل الجرائم الكبرى على المكاسب الضئيلة، ويستسيغ الطمع أكثر مما يستسيغ الشح. وكثيراً ما كان يجيز حتى العنف نفسه. أما الخداع والغدر فلم يكن نصيبهما عنده سوى الاحتقار.

لم تنشأ هذه الأفكار الغريبة من أهواء أولئك الذين تصوروها. فالطبقة التى وصلت إلى القمة وعلت على سائر الطبقات، والتى تبذل جهوداً دائمة لصيانة مركزها السامى هذا، ترى أن الواجب يقتضيها أن تغالى بقيمة الفضائل التى تتجلى فيها العظمة والروعة الخلابة، والتى يتسنى الجمع بينها وبين الكبرياء، وحب السلطان فى سهولة ويسر. فلا يتردد الناس من هذه الطبقة فى أن يقبلوا نظام الضمير «الطبيعى» كى يجعلوا لهذه الفضائل الأسبقية على غيرها، وإنا لنستطيع أن نتصور أن بعض الرذائل التى فيها جرأة، وفيها تألق قد ترتفع إلى مرتبة فوق تلك الفضائل الهادئة التى لا تنفح فيها. فوجود أرستقراطية من هذا القبيل فى المجتمع قد يجعل مسلكها هذا أمراً لامناص منه.

كان النبلاء فى العصور الوسطى يضعون الشجاعة الحربية على رأس الفضائل، ويعدونها بديلاً من الكثير منها. وهذا رأى عجيب آخر ينشأ بالضرورة من حالة المجتمع الخاصة التى يعيشون فيها. لقد قامت الأرستقراطية الإقطاعية على أساس الحروب؛ فسلطاتها تأسست بقوة السلاح، وصينت كذلك بقوة السلاح، ومن ثم لم تكن بحاجة إلى شىء أكثر من الشجاعة الحربية، فلا غرو أن آثرت هذه الفضيلة على سائر الفضائل. فكل ما ينم عليها، حتى وإن جاء مخالفاً للعقل، ومجافياً للإنسانية، كان موضع استحسان؛ وكثيراً ما كانت توصى به آداب العصر وعاداته. هذا هو المبدأ الأساسى. أما أهواء الناس فكانت لا تتجلى إلا فى تفاصيل صغيرة. فإن اعتبر امرؤ لطمة خفيفة على الصدغ إهانة لا تحتمل، ويضطر إلى مبارزة ذلك الذى لطمه ويقتله فذلك ليس سوى قاعدة تحكمية. أما إن كان النبيل لا يستطيع أن يتقبل فى هدوء إهانة ما، ويوصم من أجلها بالعار إن هو تقبل اللطمة من غير أن يقاتل، فتلك نتيجة مباشرة من نتائج المبادىء الأساسية ومن مقتضيات الأرستقراطية الحربية واحتياجاتها.

إنه لحق إذن، إلى حد ما، أن قوانين الشرف هذه كانت قوانين متقلبة لها أهواؤها، ولكن تقلباتها هذه كانت محصورة مع ذلك فى حدود معينة وضرورية. فالقاعدة الخاصة التى كان يسميها أجدادنا «شرفاً». بعيدة كل البعد عن أن تكون فى نظرى، قانوناً تحكمياً، ولست أتردد مطلقاً فى أن أعزو أبعد أوامرها عن الانسجام، وأكثرها غرابة، إلى عدد قليل من الاحتياجات الثابتة التى لاتتغير المتأصلة فى المجتمعات الإقطاعية.

ولو شئت أن أتابع فكرة الشرف الإقطاعى فى ميدان السياسة لما وجدت أية مشقة فى تفسير مطالبها ومقتضياتها. فحالة المجتمع فى العصر الوسيط؛ وحالة مؤسساته السياسية، كانت على نحو جعل سلطة الأمة العليا لاتحكم المواطنين بشكل مباشر أبداً. فليس لهذه السلطة وجود فى نظر الشعب: فكل شخص منهم كان تابعاً لرجل معين، عليه أن يطيعه ويذعن له، وأنه بوساطة هذا الرجل، يصبح على غير علم منه؛ متصلاً بسائر الناس. فنظام الدولة فى المجتمع الإقطاعى يقوم كله على أساس من عاطفة الولاء لشخص السيد، ومن ثم فالقضاء على هذه العاطفة يعنى الفوضى والاضطراب. وكان الولاء لرئيس سياسى، زيادة على ذلك، عاطفة يستطيع كل عضو من أعضاء الأرستقراطية أن يقدر ما لها من أهمية وشأن. فكل واحد منهم كان تابعاً ومتبوعاً يطيع ويأمر. فالبقاء على الولاء للسيد المسموع الكلمة، والتضحية بالنفس فى سبيله إذا اقتضى الأمر، ومشاركته فيما يصيبه من خير أو شر، والوقوف إلى جانبه فى كل ما يضطلع به من أمور- هذه هى المطالب الأولى التى كان يقتضيها الشرف الإقطاعى من حيث العلاقة بالمؤسسات السياسية الغالبة على تلك العصور. لقد كان الرأى العام يصم جريمة عدم الولاء بوصمة شديدة غير معهودة وقد اخترعوا لفظة شنيعة كل الشناعة للدلالة على هذه الجريمة -فقد سموها «غدراً».

وعلى العكس من ذلك، فإنا لانجد فى العصور الوسطى سوى بضعة آثار قليلة من تلك العاطفة التى كانت عماداً لحياة الشعوب فى العصور القديمة؛ وأقصد بها عاطفة الوطنية. فحتى لفظة «الوطنية» نفسها ليست قديمة فى تاريخ اللغة (وحتى كلمة الوطن patrie لم تجر بها أقلام الكتاب الفرنسيين إلا فى القرن السادس عشر) فقد كانت المؤسسات الإقطاعية تخفى البلاد جملتها عن عيون الناس؛ وتقلل من ضرورة محبتهم إياها! لقد نسيت الأمة فى زحمة العواطف التى ربطت الناس بالأشخاص. فلم يكن جزءاً إذن من قانون الشرف الإقطاعى الصحيح أن يظل المرء مخلصاً لوطنه. لا لأن محبة الأوطان لم تكن فى قلوب أجدادنا، ولكنها كانت عندهم أشبه شىء بغريزة طبيعية ازدادت قوة ووضوحاً كلما ألغيت الطبقة الأرستقراطية وتركزت سلطة الشعب العليا.

ويستبين لنا هذا جلياً من الأحكام المتناقضة التى تصدرها الشعوب الأوربية فى مختلف الأحداث التى مرت بها فى تاريخها، وذلك بحسب الأجيال التى تصدر هذه الأحكام.

فكان الحادث الذى فضح الكونستابل دو بوربون[١] بين معاصريه أنه حمل سلاحه ضد بلاده. هذا وإنا لنصمه الآن بأقذع أنواع العار كما وصمه به أجدادنا فعلاً؛ ولكن لسبب آخر، هو أنه يحمل سلاحه ضد وطنه.

اخترت أن أوضح المعنى الذى قصدته «بالشرف» فى العصر الوسيط لأن سمات هذا الشرف بارزة ومألوفة لنا أكثر من سماته التى له فى أى عصر آخر، ولكن كان يصح لى أن أختار مثلاً من أى عصر آخر، ولو أنى فعلت، لوصلت إلى النتيجة نفسها، ولكن من طريق آخر.

ومع أن معرفتنا بالرومان أقل كمالاً من معرفتنا بأجدادنا، فإنا لنعلم مع ذلك، حق العلم، أنه كان عندهم أفكار معينة عن المجد، وعن العار، لم تستمد مباشرة من المبدأ العام عن الحق والباطل. فقد كانوا يحكمون على الكثير من أفعال الناس بأحكام تختلف باختلاف المحكوم عليهم من حيث هم مواطنون أو أجانب، أحرار أو عبيد، وكانوا يشنعون على الرذائل ويشهرون بها فى كل مكان، ويشيدون ببعض الفضائل ويغالون بها كل المغالاة. قال بلوتارك[٢] فى ترجمته لحياة كريولانس: فى ذلك الزمان، كانت الشجاعة فى الحروب موضع تكريم وتشريف فى روما أكثر من سائر الفضائل، حتى إنهم سموا كل ضروب الشجاعة، باسم هذا الضرب الواحد منها وهو اللفظ اللاتينى virtue، فهل ثمة إنسان يمكن أن يشق عليه أن يدرك تلك الحاجة الخاصة التى كان يتطلبها هذا الشعب الذى خلق ليفتح العالم كله؟

ويصدق هذا إلى حد ما على الجماعات الديمقراطية، كما يصدق على غيرها، وسأشرع فى التدليل على ذلك متخذاً الأمريكيين مثلاً.

فلا تزال توجد بضعة آراء مفككة عن معانى الشرف الأرستقراطى القديم فى أوربا، مبعثرة بين ما عند الأمريكيين من آراء، إلا أن هذه الآراء التقليدية قليلة العدد، ليس لها فى البلاد سوى جذور قليلة، كما ليس لها سوى قوة ضئيلة. فهى أشبه بالديانة التى لا تزال لها بضعة معابد قائمة، على الرغم من أن الناس لم يعودوا يؤمنون بها. ولكن بين هذه الأفكار

---

(١) هو شارل دو بوربون Constable de Bourbon (١٤٩٠ - ١٥٢٧) أندى شجاعة فائقة فى معركة مارنيانو بإيطاليا سنة ١٥١٥ فى أوائل عهد الملك فرنسوا الأول. ثم حدث خلاف شديد بينه وبين أم الملكة فانقلب على فرنسا وتآمر عليها مع أعدائها وقاد جيشاً ضدها وانتصر عليها فى موقعة Rebecco بإيطاليا (١٥٢٥) وهى الموقعة التى قتل فيها الفارس «بايار» وهو يدافع عن بلاده. وبينما هو يلفظ أنفاسه رأى دو بوربون هذا أمامه فلامه على خيانته فرنسا وحمل السلاح ضد الوطن ووصفه بالغدر والخيانة.

(٢) بلوتارك Plutarch (٤٦ - ١٢٠م) أديب وفيلسوف إغريقى عاش مراراً فى روما يحاضر الناس فى الفلسفة وغيرها وتعرف بكثير من رجالاتها. وتقوم شهرته على كتاب (العظماء) ويحتوى على ٤٦ شخصية أغريقية، قابلها بنظائرها من الشخصيات الرومانية وقد ترجم جزء من الكتاب إلى العربية ونشر سنة ١٩٢٨ مطبوعاً بمطبعة دار مجلة المصور التى كان يحررها المغفور له الأستاذ إسماعيل مظهر.

التى عن الشرف الخارجى، والتى تكاد تطمس معالمها، قامت بضعة أفكار جدد يصح أن نسميها فى عصرنا بالشرف الأمريكى.

سبق أن بينت كيف كانت الأحوال تدفع الأمريكيين باستمرار إلى الاشتغال بالتجارة والصناعة، فأصلهم وأحوالهم الاجتماعية، ومؤسساتهم السياسية، بل والإقليم الذى يعيشون فيه، كلها تدفعهم فى هذا الاتجاه بقوة لاقبل لأحد منهم بمقاومتها، فحالتهم الحاضرة إذن هى حالة جماعة تجارية صناعية أقيمت وسط بلاد جديدة مترامية الأطراف لانهاية لحدودها. فجل همهم أن ينقبوا فيها بحثاً عن المكاسب، تلك هى السمة التى يتميز بها الشعب الأمريكى بوجه خاص على سائر الشعوب فى الوقت الحاضر.

فكل هذه الفضائل الهادئة التى تجعل المجتمع يسير فى أموره بانتظام، وتشجع الناس على الأعمال التجارية والصناعية -ستكون عند هذا الشعب إذن موضع التبجيل والتكريم، ولا يسع أحداً أن يهملها من غير أن يستهدف لاحتقار الشعب. أما الفضائل العنيفة الصاخبة التى كثيراً ما تبهر الجماعة، وتشيع فيها الاضطراب بأكثر مما تبهرها، فيضعها هذا الشعب نفسه، على العكس من ذلك، فى مرتبة ثانوية، فمن يهملها لايفقد تقدير الجماعة واحترامها، وأما من يستمسك بها فقد يتعرض لفقدانها.

وكذلك يصنف الأمريكيون رذائل الناس تصنيفاً لايقل تحكماً عن تصنيفهم الفضائل؛ فثم بضع نزعات معينة تبدو للعقل العام وللضمير العالمى أنها موضع نقد وتعزير، ولكنها قد تتفق مع حاجات الجماعة الأمريكية الخاصة، ومن ثم لم يكن يوجه إليها سوى اللوم الرفيق، بل إنها نزعات ثانوية يصح أن نتخذها هنا مثلاً على ذلك بوجه خاص. فكى يطهر الأمريكى أراضى هذه القارة الواسعة غير المأهولة التى هى ميدانه الخاص، من الأشجار، وكى يحرثها ويطورها، كان بحاجة إلى رغبة نشيطة دفاعة تسنده باستمرار فى أعماله، ولا يمكن أن تكون هذه الرغبة غير الرغبة فى الثراء، فليست الرغبة فى الثراء موضع ذم واستهجان فى أمريكا، وما دامت لاتتعدى الحدود المرسومة لها لكفالة الأمن القومى، فإنها توضع فى مركز التشريف. فما كان أجدادنا يصمونه فى العصور الوسطى بوصمة الطمع والجشع، يمتدحه الأمريكى من حيث هو مطمح نبيل خليق بكل ثناء، كما كان يعد تماماً هذا التحمس الشديد للفتح والغزو، وذلك المزاج الحربى اللذين حملاهم إلى ميادين القتال، جنوناً وحشياً أعمى.

وما أيسر ما تقتنى الثروات فى الولايات المتحدة؛ وما أسهل ما تضيع! فالبلاد لاحدود لها، وموارداها لاتنفد، ولدى أهليها جميع الاحتياجات وكل الرغبات التى يقتضيها مخلوق نام، فمهما كانت جهودهم فحولهم خيرات وأموال أكثر مما يمكن أن يطمعوا فى إحرازه من الأموال والخيرات. فليس خراب بضعة أفراد -وهو أمر يتيسر إصلاحه فى وقت قصير- هو الذى يؤدى إلى دمار مثل هذا الشعب. أما الذى يؤدى إلى دماره حقاً

فخمول الجماعة كلها وترهلها. فالإقدام على تنفيذ المشروعات التجارية والصناعية هو السبب الأول فى تقدم الأمة الأمريكية، وإليه ترجع قوتها وعظمتها، فالأعمال التجارية والصناعية هذه أشبه ما تكون «بيانصيب» كبير يظل يخسر فيه عدد صغير من الناس باستمرار. على حين تربح فيه الدولة نفسها دائماً، فمثل هذا الشعب يجب أن يشجع دائماً على الإقدام على المضاربة التجارية، وعلى وضعها موضع التبجيل. ولكن لايخفى أن كل مضاربة جريئة تجعل ثروة المضارب وثروات من يضعون ثقتهم فيه كلها فى خطر. فالأمريكيون الذين يجعلون من التهور فى الشئون التجارية فضيلة، لاحق لهم فى أن يصموا بالعار أولئك الذين يمارسون هذا التهور التجارى، وإلى هذا ترجع تلك الشفقة الغريبة التى يبديها أهالى الولايات المتحدة على من يفلسون من رجال التجارة والصناعة، فهذا الإفلاس لايؤثر بحال فى شرف التجار عندهم. وهنا يختلف الأمريكيون عن جميع الشعوب التجارية فى عصرنا، لاعن الأمم الأوربية فحسب، ومن ثم كانوا لايشبهون أية أمة من تلك الأمم من حيث موقعهم. ولا من حيث احتياجاتهم.

فجميع هذه الرذائل التى تؤدى إلى إضعاف الأخلاق فى أمريكا. وتعمل على فصم الروابط الزوجية فيها، تواجه بدرجة من الشدة لانظير لها فى سائر أقطار العالم. ويبدو لأول وهلة أن هذا الأمر يتناقض تناقضاً غريباً مع ما عرف به الأمريكيون من التسامح فى أمور أخرى، فلا يسع المرء منا إلا أن يدهش من أن يصادف فى وقت واحد، وفى بلد معين أخلاقيات مترهلة كل الترهل، وصارمة كل الصرامة. ومع ذلك فهذه الأمور أقل تنافراً وعدم اتساق عما تبدو فعلاً. فالرأى العام فى الولايات المتحدة رفيق كل الرفق فى قمع الإسراف فى حب المال، مادام هذا الحب يؤدى إلى ازدهار الأمة وإلى عظمتها التجارية؛ على حين أنه ينعى على الناس ما فيهم من رذائل، وما فيهم من ترهل فى الأخلاق بوجه خاص، ذلك الترهل الذى يصرف الناس عن السعى وراء السعادة والازدهار، ويعمل على تعكير صفو النظام فى الحياة المنزلية؛ وهو النظام الذى لاغنى عنه للنجاح فى الأعمال الصناعية والتجارية. فكى يكسب الأمريكيون احترام بنى وطنهم اضطروا إذن إلى أن يأخذوا أنفسهم بالعادات المنظمة. ولا ضير من أن نقول فى هذا الصدد، إنهم يقدرونها مسألة من مسائل الشرف أن يحيوا حياة تتسم بالعفة.

وثم نقطة أخرى تتفق فيها فكرة الشرف الأمريكى هذه مع أفكار الشرف المعترف بها فى أوربا. فهم يضعون الشجاعة على رأس الفضائل ويعدونها أعظم الضروريات الأخلاقية للإنسان، إلا أن فكرة الشجاعة نفسها تتخذ عندهم صبغة أخرى. فالناس فى الولايات المتحدة لايقدرون الشجاعة الحربية فى شىء، أما نوع الشجاعة الذى يعرفونه حق المعرفة، ويقدرونه حق قدره فذلك الذى يدفع المرء إلى اقتحام أخطار المحيط كى يصل إلى الميناء قبل غيره، وإلى أن يتحمل ما يصادفه من ضروب الحرمان فى الفلوات والقفار دون أن يتذمر أو يشكو، والوحدة عندهم أقسى من الحرمان. فالشجاعة عندهم هى تلك التى

تجعلهم لا يكادون يحسون فقدان ثروتهم التى أجهدوا أنفسهم فى جمعها ، وتدفعهم فى الحال إلى بذل جهود جديدة فى سبيل جمع ثروة غيرها ، فالشجاعة التى من هذا القبيل ضرورية كل الضرورة لصيانة الجماعة الأمريكية والمحافظة على استدامة الرخاء فيها ، وإنهم ليجدون فى هذا الضرب من الشجاعة شرفاً لهم ومجداً ، فمن يتضح أنه يعوزه شىء منها فقد جر على نفسه الخزى والعار .

هذا ، وثم صفة أخرى قد تصلح لإبراز فكرة هذا الفصل بصورة أقوى ، ففى كل مجتمع ديمقراطى مثل مجتمع الولايات المتحدة ، حيث الثروات صغيرة وغير مأمونة ، نجد أن كل إنسان يعمل ؛ والعمل كما لا يخفى يفتح الأبواب لكل شىء ، وقد غير ذلك وجه مسألة الشرف ، وحولها ضد الكسل . وقد صادفت فى أمريكا شباناً أثرياء لا يميلون إلى بذل أى مجهود ، ولكنهم اضطروا مع ذلك إلى اتخاذ حرفة لهم ؛ فمزاجهم وثروتهم خولا لهم أن يظلوا بغير عمل ، ولكن الرأى العام لا يرضى عن ذلك ، وللرأى العام سلطان لا يحصى . أما فى البلاد الأوربية فالأمر على العكس ؛ فالأرستقراطية لا تزال فيها فى صراع مع ذلك الفيضان الجارف الذى يكاد يغمرها ، فكم من مرة رأيت فيها أشخاصاً تحفزهم احتياجاتهم ورغباتهم باستمرار إلى العمل ، ومع ذلك يظلون كسالى خشية أن يفقدوا احترام بنى طبقتهم . وعرفت أشخاصاً أذعنوا للملل والحرمان وآثروهما على العمل والكدح ، فلا يسع الواحد منا إلا أن يدرك أن هذين الالتزامين المتناقضين قاعدتان مختلفتان من قواعد السلوك ، وأنهما يرجعان مع ذلك ، إلى فكرة الشرف هذه أصلاً .

فما كان يعده أجدادنا شرفاً مطلقاً ، لم يكن فى الواقع سوى شكل واحد من أشكال الشرف ، فهم يطلقون لفظة الجنس ، على ما ليس غير نوع واحد من الأنواع التى تندرج تحته . فالشرف موجود إذن فى العصور الديمقراطية وجوده فى العصور الأرستقراطية ، ومن اليسير علينا أن نتبين أنه يتخذ فى الأولى مظهراً آخر غير ما يتخذه فى الثانية ، وليست مطالبه مختلفة فحسب ، بل سنرى تواً أنها أقل عدداً وأقل تحديداً ، وأن قوانينه لم تكن تراعى بدقة وصرامة .

إن مركز الطبقة المغلقة فى المجتمع لأعجب دائماً من مركز الشعب وأغرب . فليس شىء فى العالم أكثر غرابة واستثناء من جماعة صغيرة تتكون دائما من أسرات معينة تظل هى هى ثابتة لا تتغير (كما كانت الأرستقراطية فى العصر الوسيط) ، غرضها أن تجعل ما ورثته من التربية والثروة والقوة ؛ مقصوراً على أعضائها وحدهم ، وتورثها هى أبناءها كذلك ؛ ولكن كلما كان مركز جماعة ما أكثر استثناء وشذوذاً ، ازدادت احتياجاتها الخاصة ، واتسع مدى رأيها فى أمور الشرف باتساع هذه الاحتياجات وازديادها .

ومن ثم صارت قوانين الشرف فى الأمة الديمقراطية الخالية من الطبقات المغلقة ؛ أقل دائماً من حيث العدد مما هى فى أية أمة أخرى . فإن حدث وتكونت أمم يندر أن تجد فيها

أى طبقات خاصة، انحصرت فكرة الشرف عندها فى عدد صغير من الأقوال والحكم، تظل تقترب شيئاً فشيئاً من القوانين الأخلاقية التى يتبعها بنو الإنسان فى جملتهم.

وهكذا تصبح قوانين الشرف ومطالبه أقل غرابة وأقل تنوعاً وعدداً فى الأمة الديمقراطية منها فى الأمة الأرستقراطية، كما تصبح كذلك أكثر غموضاً وإبهاماً، وهى نتيجة ضرورية لما سبق. فإذا كانت السمات التى يتميز بها الشرف أقل عدداً وأقل غرابة، فلا بد أن كان تميزها صعباً كل الصعوبة فى بعض الأحيان. هذا، وثم أسباب أخرى يصح إضافتها إلى ما سبق. ففى الشعوب الأرستقراطية عبثاً كان الجيل يلى الجيل فى العصور الوسطى؛ فقد كانت كل أسرة أشبه بالشخص الخالد، ولم تكن حالة الآراء أميل إلى التبدل والتغير من الأحوال الاجتماعية نفسها، فكان كل واحد إذن يجعل نفس الأغراض نصب عينه على الدوام، ينظر إليها ويتأمل من وجهة النظر نفسها كذلك، وتدريجياً أصبح قادراً على أن يدرك أدنى تفصيل من التفصيلات إدراكاً واضحاً، وكان لامناص لقدرته على التمييز هذه، من أن تصبح آخر الأمر دقيقة كل الدقة. وهكذا يتبين لنا أنه لم يكن عند الناس فى عصور الإقطاع آراء خارقة للعادة بشأن مسائل الشرف فحسب، بل كان كل رأى من آرائهم تلك واضحاً فى أذهانهم كل الوضوح ومحدداً كل التحديد.

ولا يمكن أن تكون هذه هى الحالة فى بلاد مثل أمريكا، حيث الناس جميعاً فى حركة دائمة؛ وحيث المجتمع الذى يتغير كل يوم بما يقوم به من عمليات، يغير آراءه بتغير احتياجاته، ففى مثل هذه البلاد نجد لدى الناس لمحات من قواعد الشرف، ولكنهم قلما يجدون الوقت لحصر انتباههم فيها.

وحتى إن كان المجتمع ثابتاً لا يتطور، لظل من العسير علينا تحديد المعنى الذى يجب أن تنطوى عليه لفظة الشرف. ففى العصر الوسيط حيث كان لكل طبقة قانونها الخاص بالشرف، لم يكن ثم رأى واحد يمكن أن يقبله عدد كبير من الناس فى وقت واحد، مما جعل إعطاءه شكلاً معيناً دقيقاً أمراً ممكناً. وكان هذا ميسوراً لأن جميع الذين قبلوه لهم مكانة واحدة وخاصة بهم وحدهم، فكانوا بذلك ميالين بالطبع إلى الاتفاق على نقاط قانون لم يوضع إلا من أجلهم وحدهم.

وهكذا أصبحت قوانين الشرف نظاماً كاملاً مفصلاً كل التفصيل، يتضمن كل شىء يمكن أن يتوقع حدوثه، وفيه معيار ثابت ومحسوس دائماً، يطبق على أفعال الإنسان ومظاهر سلوكه. ففى الأمم الديمقراطية التى من أمثال الأمة الأمريكية، حيث تختلط مراتب الناس ودرجاتهم بعضها ببعض، وحيث المجتمع كتلة واحدة مفردة، تتكون من عناصر متشابهة (وإن لم تكن متعادلة تمام التعادل) كان من المستحيل أن يتم الاتفاق سلفاً على الأمور التى يمكن أن يسمح بها قانون الشرف، والتى لا يسمح.

لا شك أن فى هذا الشعب بعض احتياجات قومية أدت إلى ظهور آراء فى موضوعات

تتعلق بالشرف تشترك فيها الأمة جمعاء، ولكنها نقاط لا تخطر أبداً بعقول الجماعة بأسرها فى وقت واحد، ولا بشكل واحد أو بشدة واحدة، فقانون الشرف موجود ولكن ليس ثمة أجهزة تعمل على نشره بين الناس وشرحه لهم.

هذا وإن الاضطراب ليزداد بشدة فى بلد ديمقراطى مثل فرنسا، حيث الطبقات المختلفة التى كانت قوام بنية المجتمع السابق قد تقاربت، ولكنها لم تندمج بعضها فى بعض، فهذه الطبقات تستورد كل يوم آراء متنوعة، وأحياناً متضاربة، عن الشرف، وفيها يهجر كل إنسان بحسب مشيئته وهواه، جزءا من عقيدة أجداده ويستبقى جزءا آخر حتى لم يعد يتسنى مطلقاً أن تقام قاعدة عامة وسط إجراءات تحكمية كثيرة هذه الكثرة- ويكاد يكون مستحيلاً أن نتنبأ بأى الأفعال ستكون موضوع شرف وأيها موضوع فضيحة وعار على مرتكبها، فهذه الأوقات وأمثالها أوقات بؤس وشقاء ولا شك، ولكنها مع ذلك أوقات قصيرة الأجل.

ولما كان الشرف فى البلاد الديمقراطية غير محدد تمام التحديد، ضعف نفوذه بالطبع. فمن الصعوبة بمكان أن يطبق فى ثقة وباستمرار قانون غير معروف تمام المعرفة. فإن لم يستطع الرأى العام، وهو الشارح الطبيعى لقوانين الشرف، إن لم يكن أعظم شراحها جميعاً، أن يميز كل التمييز الجهة التى ينبغى أن يوجه إليها المدح أو الذم، لا يسعه إلا أن يصدر أحكاماً نابية قلقة مشكوكاً فيها. هذا فضلاً عن أن الرأى العام قد يتناقض مع نفسه فى بعض الأحيان، وفى أخرى أكثر من السابقة قد لا ينجز شيئاً ما، ويدع الأمور وشأنها تجرى فى أعنتها.

كذلك يرجع ضعف حاسة الشرف فى البلاد الديمقراطية إلى عدة أمور أخرى. ففى البلاد الأرستقراطية نفسها لا يستمسك سوى عدد قليل من الناس بالأفكار الخاصة بالشرف هذه، وهو عدد محدود، وكثيراً ما يكونون بمنأى عن سائر المواطنين. ومن السهل أن يرتبط الشرف فى عقولهم بكل ما يتميز به مركزهم الخاص، فيتجلى لهم على أنه الميزة الكبرى لمكانتهم المعهودة، ولذا فإنهم يطبقون قواعده الخاصة بكل تلك الحماسة التى يقتضيها إنجاز مصلحة شخصية ويشعرون بعاطفة قوية تدفعهم إلى الإذعان لمطالبه ومقتضياته.

وتبدو هذه الحقيقة جلية فى كتب القانون القديمة (المعروفة بذوات الحروف السود)، وبخاصة التى تعالج شئون المحاكمة بطريق المبارزة، فقد كان الأشراف مضطرين فى خصوماتهم إلى استخدام السيوف والحراب، على حين كان العبيد والأقنياء لا يستعملون فيما بينهم غير العصى، فهؤلاء الأقنياء لا شرف عندهم، كما تقول تلك الكتب القديمة. وليس معنى ذلك على نحو ما يمكن تخيله فى عصرنا الحاضر، أنهم كانوا محتقرين، بل يعنى أن أفعالهم وسلوكهم لا تقدر بنفس المعيار الذى يقدر به سلوك الأرستقراطيين وأفعالهم.

وقد يدهش المرء لأول وهلة، أن يدرك أنه عندما تكون حاسة الشرف هذه واضحة بارزة، تكون مطالبها غريبة عادة كل الغرابة، لدرجة أنه يبدو أن طاعتها تكون ألزم، كلما ازدادت هذه المطالب بعداً عن المعقول؛ ومن ثم فقد استخلص بعض الناس، أن قوانين الشرف تقوى من جراء إفراطها هذا، والحق أن هذين الأمرين كليهما، يرجعان إلى مصدر واحد بعينه، مع العلم بأن أحدهما ليس مستمداً من الآخر. وقد يصبح الشرف غريباً شاذاً بنسبة خصائص الاحتياجات التى يمثلها، وقلة عدد من يستشعرون هذه الحاجات، فمن أجل أنه يدل على احتياجات من هذا القبيل، صار له نفوذ كبير، فلا تزداد فكرة الشرف قوة من أجل غرابتها ولكنها غريبة وقوية من أجل هذا السبب عينه وهكذا.

وزيادة على ذلك، فكل رتبة أو درجة من رتب الأمم الأرستقراطية أو درجاتها تختلف عن الأخرى، على حين تظل جميع هذه الدرجات والمراتب ثابتة فيها. ولكل امرىء فى دائرته التى ينتمى إليها مركزه الذى لايستطيع أن يزايله، فهو يعيش فيه مع غيره من الناس المقيدين بالقيود نفسها. فليس فى الأمم شخص واحد يأمل أن لايراه الناس، أو يخشى ألا يروه، وليس بينهم واحد فى مركز وضيع يمنعه من أن يكون له مسرح خاص يمثل عليه دوره أمام النظارة، وليس يستطيع أحد أن يتحاشى المدح أو الذم بسبب أنه خامل مغمور.

والأمر على العكس من ذلك فى البلاد الديمقراطية، حيث يندمج أعضاء الجماعة كلهم فى نفس الحشد، وحيث هم فى حركة مستمرة، فليس للرأى العام فى هذه البلاد سلطان قوى، لأنهم يختفون عنه فى كل لحظة ويفلتون دائماً من سلطانه. ومن ثم كانت مقتضيات الشرف فيها أقل طغياناً وأقل صرامة منها فى سائرالبلاد، لأن الشرف لايعمل إلا ليكون عمله هذا سافراً معروضاً على مرأى من الجمهور فحسب. فهو فى هذا يختلف عن مجرَّد الفضيلة التى تعيش على ذات نفسها مغتبطة قائمة برضاها هى عن نفسها.

فإن ألم القارىء بكل ما تقدم إلماماً صحيحاً واضحاً أدرك وجود صلة وثيقة وضرورية بين تفاوت الأحوال الاجتماعية، و بين ما سميناه هنا «بالشرف»، وهى صلة لم يشر إليها أحد من قبل إشارة واضحة صريحة على ما نعلم. ومن ثم كان لزاماً علينا، أن نبينها هنا مرة أخرى بصورة أدق.

فلنفرض أن أمة بمنأى عن سائر البشر، فسيكون لها، فضلاً عن بعض الاحتياجات العامة التى يستشعرها الناس جميعاً، احتياجات ومصالح خاصة بها وحدها، فتنشأ فيها آراء معينة من حيث الاستحسان أو الاستهجان، المدح والذم، خاصة بها دون غيرها، ويطلق أفرادها على جملة هذه الآراء اسم «الأشراف». ولنفرض أن قامت فى هذه الأمة نفسها طبقة مغلقة وقفت بدورها بمنأى عن سائر الطبقات والطوائف، وصار لها احتياجات معينة تؤدى بدورها هى الأخرى إلى ظهور آراء معينة فيها، فشرف هذه الطبقة (وهو شرف

يتكون من خليط عجيب من آراء الأمة، ومن آراء أخص فيما يتعلق بالطائفة وحدها) سيكون بعيداً كل البعد عن آراء الناس البسيطة العامة.

هذا؛ وإذ وصلنا إلى هذه النقطة المتطرفة من البرهان فجدير بنا أن نعود أدراجنا.

فعندما تختلط الناس على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم فى أمة ما، ويلغى كل ما لديهم من امتيازات، ويعودون مرة أخرى إلى المساواة والتشابه؛ تصبح مصالحهم واحتياجاتهم واحدة من جديد، وتختفى جميع الآراء الخاصة التى تسميها كل طبقة من طبقات هذه الأمة بالشرف. ولا يعود هذا الشرف ينشأ من أى مصدر آخر غير الاحتياجات الخاصة بالأمة فى جملتها، وتعلن هذه الأمة للعالم كله السمة التى تتميز بها فرديتها عن سائر الأمم.

وأخيراً، إن جاز لنا أن نفترض كذلك أن جميع الأجناس البشرية قد اختلطت كلها بعضها ببعض، وصار لجميع أمم العالم فى النهاية مصالح واحدة، واحتياجات واحدة، لا يميز بعضها عن بعض بأية ميزات خاصة - لم تعد ثمة حاجة إذن مطلقاً إلى قيمة عرفية، أيا كانت، تعزى إلى أفعال الإنسان، لأن الناس كلهم سينظرون إلى أفعال كل امرىء منهم على ضوء واحد، فاحتياجات البشر العامة التى يكشف عنها الضمير لكل إنسان، تصبح هى وحدها المعيار المشترك، وعندئذ فقط تصبح الأفكار البسيطة العامة التى بشأن الحق والباطل، معترفاً بها فى العالم، وترتبط بها فكرة الاستهجان أو الاستحسان بصلة قوية ضرورية.

وتلخيصاً لما قصدت إليه من المعنى فى صيغة واحدة أقول: إن وجوه الاختلاف والتفاوت التى بين الناس هى التى أدت إلى إيجاد فكرة الشرف هذه بينهم، وهى فكرة تضعف كلما انطمست هذه الفروق وامحَّت، ولسوف تزول بزوالها.

الفصل التاسع عشر

فى الولايات المتحدة كثرة من الرجال الطموحين وقلة من المطامح السامية

أمران يستثيران دهشة السائح فى الولايات المتحدة، أولهما ذلك العدد الضخم الذى لايحصى من الناس الذين يعملون جاهدين لينهضوا بأنفسهم عن حالتهم الاجتماعية الأصلية. وثانيهما، ندرة ما يلاحظ من المطامح السامية وسط حركة المجتمع الطموحة بشكل شامل. فليس ثمة أمريكى يخلو من الرغبة اللاهفة إلى الترقى، ومع ذلك يندر أن يكون لدى بعضهم آمال عراض أو أغراض سامية يعمل على تحقيقها. فكلهم يعمل باستمرار للحصول على الثروة والسلطان وبعد الصيت. ولكن ما أقل من يفكر منهم فى هذه الأمور نفسها على نطاق واسع، مما هو أدعى للدهشة والعجب. فليس فى عادات أمريكا، ولا فى قوانينها، شىء يمكن أن يحد من رغبات الأهالى أو أن يمنعهم من أن يحلقوا برغباتهم فى أية سماء يشاءون. ويبدو أنه من الصعوبة بمكان إرجاع هذه الحال الغريبة إلى تساويهم فى الأحوال الاجتماعية، فما أن تنشأ هذه المساواة نفسها فى فرنسا حتى تحلق مطامح الناس فى أجواء لاحد لها ولا نهاية. ومع ذلك فأغلب الظن أنا قد نجد السبب الرئيسى لهذه الحقيقة فى أحوال الأمريكيين الاجتماعية وفى آدابهم الديمقراطية.

فلا يخفى أن كل الثورات توسع مطامح الناس. ولا سيما الثورات التى تقضى على الأرستقراطية. فعندما تنهار فجأة الحواجز التى كانت تحول بين الجمهور وبين إحراز الشهرة والقوة، تحدث حركة عنيفة عادة من جراء الاندفاع نحو المعالى التى طالما تمناها الناس، ثم سمح لهم الزمان بأخرة أن يستمتعوا بها. فلا شىء يبدو مستحيلاً على أى إنسان فى ميعة نشوة الفوز؛ وسرعان ما تصبح الرغبات واسعة لاتحد، وتصبح كذلك القدرة على إرضائها عظيمة هى الأخرى. ففى وسط هذا التجديد الفجائى الشامل للقوانين والعادات، وفى هذا الاضطراب العام الذى مس جميع الناس. والقواعد والأشياء- فى وسط هذا كله، نشاهد مختلف أعضاء الجماعة ينهضون، ويكبون. بسرعة مذهلة لم نسمع بها من قبل، وكذلك تنتقل السلطة بسرعة من يد إلى يد، حتى لم يعد أحد ييأس من أن تكون من نصيبه فى يوم من الأيام.

ومع ذلك يجب ألا يغرب عنا أن الشعب الذى يقضى على أرستقراطية وإن كان قد عاش فى ظل قوانينها، وشاهد أفراده ازدهارها وروعتها وتمثلوا، على غير تفطن منهم، عواطفها وآراءها التى كانت تستمسك بها، ففى اللحظة التى تنهار فيها الأرستقراطية تظل روحها متغلغلة فى جملة الشعب، وتظل نزعاتها قائمة فعلاً ردحاً من الزمن بعد اندحار الأرستقراطية بمدة طويلة. وعلى ذلك تبدو المطامح عظيمة بالغة مادامت الثورة الديمقراطية، قائمة بعد انقضائها.

ولا تنمحى ذكرى الأحداث الخارقة للعادة التى شاهدها الناس من أذهانهم بين عشية وضحاها، فالأهواء التى استثارتها الثورة لاتخمد بانقضاء هذه الثورة، بل يتبقى فى النفوس إحساس بالقلق وعدم الاستقرار، وسط النظام الذى عاد إلى نصابه؛ وتظل فكرة ذلك النجاح السهل قائمة بعد تلك التقلبات الغريبة التى استحدثها، وكذلك تبقى الرغبات بعد أن تكون قد اتسعت أيما اتساع، على حين تكون الوسائل اللازمة لإشباعها قد تناقصت يوماً عن يوم، ويبقى الميل إلى جمع المال والثروة الضخمة، على الرغم من أن فرص الحصول عليها قلت حتى صارت نادرة، وإنا لنصادف فى كل ناحية آثار الإفساد والدمار التى أدى إليها الإسراف فى المطامح الفاشلة التى اضطرمت فى الناس وجعلت تأكل قلوبهم فى الخفاء وبغير جدوى.

وأخيراً تنمحى مع ذلك آثار المعركة، وتزول من الوجود بقايا الأرستقراطية زوالاً تاماً، وتنسى تلك الأحداث الجسام التى صاحبت سقوطها: ويعقب السلام الحرب؛ ويستتب النظام فى حكم الدولة الجديدة؛ وتعود الرغبات فتتكيف من جديد بما يرضيها من الوسائل؛ وتتماسك احتياجات الناس وآراؤهم ووجداناتهم من جديد؛ ويتحدد إلى الأبد مستوى أحوال الجماعة؛ وأخيراً يقوم المجتمع الديمقراطى وطيد الدعائم.

وتبدو الأمة الديمقراطية التى تصل إلى مثل هذه الدرجة من الثبات والاستقرار - تبدو للناس فى صورة مختلفة تمام الاختلاف عما وصفت توا؛ فلنا أن نستخلص إذن أن الطموح، إن بلغ درجة كبيرة من الشدة والعظمة وأخذت أحوال الناس الاجتماعية تزداد تساوياً تكون قد زالت عنه صفة العظمة هذه عندما تتساوى الأحوال الاجتماعية.

فكلما توزعت الثروات الكبيرة وانتشر التعليم؛ لم يعد أحد جاهلاً ولا فقيراً كل الفقر، وبعد أن زالت مميزات الطبقات، وحطم الناس الأغلال التى ظلت تكبلهم ردحاً من الزمن غير قصير، وجعلتهم جامدين لايتقدمون - بعد أن يحدث ذلك كله كان لابد لفكرة التقدم من أن تداعب خواطر كل إنسان، وتتحرك فى الناس الرغبة فى النهوض بأنفسهم وتقوى، ويسعى كل امرىء ليرتفع إلى مركز أسمى مما هو فيه، وهكذا يصبح الطموح شعوراً عاماً فى كل الناس.

فإن كانت المساواة فى الأحوال الاجتماعية توفر لكل عضو من أعضاء المجتمع بعض

الموارد، فإنها تمنع أى واحد منهم من أن تكون له موارد واسعة كل السعة، مما يحد بالضرورة من رغباتهم ويحصرها فى دائرة ضيقة بعض الضيق. فالطموح فى البلاد الديمقراطية حاد إذن ومستمر، ولكن أغراضه التى يهدف إليها لاتكون أغراضاً سامية فى العادة. فالحياة فى تلك البلاد تنفق فى الجرى وراء تحقيق أغراض صغيرة قريبة المنال.

فليس الذى يحول بين الرجال الديمقراطيين وبين المطامح السامية ضآلة ثروتهم، بل عنف ما يبذلونه من جهود كل يوم فى تحسين هذه الثروات، فهم يرهقون قواهم كل الإرهاق كى يحصلوا على نتائج ليست بذات شأن، ولا يلبث هذا الإرهاق أن يحدد مدى أنظارهم، ويقيد قواهم، إنهم قد يصبحون أفقر مما كانوا بكثير ومع ذلك يظلون أعظم مما كانوا بكثير.

فقلة عدد المواطنين الأثرياء فى البلاد الديمقراطية ليس استثناء من هذه القاعدة، فالرجل الذى ينهض بنفسه تدريجياً إلى الحصول على الثروة والجاه يكتسب فى أثناء سعيه الطويل وراءهما عادات الحزم والكياسة وضبط النفس، وهى عادات لايستطيع فيما بعد أن يتخلى عنها، فالمرء لايستطيع أن يوسع بيته الذى يسكنه.

وتصدق هذه الملاحظة نفسها على أبناء هذا الرجل: حقاً إنهم ولدوا فى مركز سام، ولكن والديهم متواضعان، لقد شبوا وسط مشاعر وأفكار يشق عليهم أن يتخلصوا منها فيما بعد، فلا ضير من أن نفترض أنهم سيرثون نزعات والديهم مع ما سيرثونه من أموالهما.

وقد يحدث، على العكس من ذلك، أن يبدى أفقر فرع فى أرستقراطية قوية، مطامح واسعة لأن آراء بنى جنسه التقليدية، وروح أهل طائفته العامة، تظل تسنده وترق به صعداً فترة من الزمان إلى ما فوق مستوى ثروته.

وثم شىء آخر يمنع الناس فى العصور الديمقراطية من أن يطمحوا فى سهولة ويسر إلى مواصلة السعى وراء تحقيق أغراض سامية كبرى، وذلك هو طول الزمن الذى يرون سلفاً أن لابد من مضيه قبل أن يكونوا على استعداد للاضطلاع بالجهاد فى سبيل تحقيق تلك الأغراض، قال بسكال[1]: «إنها لميزة كبرى حقاً أن يكون المرء شخصاً وجيهاً ممتازاً، فقد يسمو به امتيازه هذا وهو فى الثامنة عشرة من عمره، أو وهو فى العشرين، إلى ما يكونه رجل آخر فى الخمسين، فهذه ثلاثون سنة تعد ربحاً صافياً له». وهذه السنوات الثلاثون تعوز عادة الرجال الطامحين فى البلاد الديمقراطية. فمبدأ المساواة الذى يخول لكل امرىء أن يصل إلى كل شىء يمنع جميع الناس من أن يترقوا بخطوات واسعة.

---

(١) بليز بسكال (١٦٢٣ - ١٦٦٢) فيلسوف ورياضى فرنسى بدأ نبوغه مبكراً - ومن أشهر كتبه «Pensées» وقد نشر بعد وفاته.

لايوجد فى البلاد الديمقراطية، وفى غيرها من البلاد كذلك -لايوجد سوى عدد قليل من الثروات الواسعة التى يمكن إحرازها، لأن الطرق المؤدية إليها مفتوحة للجميع من غير تفرقة أو تمييز، فلا مناص لهم إذن من أن يكون سيرهم فيها بطيئاً. ولما كانوا وراء هذه الثروات يبدون جميعاً متشابهين، ومن العسير اختيار طائفة منهم دون انتهاك لحرمة مبدأ المساواة، وهو قانون المجتمعات الديمقراطية الأسمى، كانت أول فكرة تخطر بالبال هى أن تجعلهم جميعاً يتقدمون بسرعة واحدة، وأن يعرضوا كلهم لنفس التجارب والاختبارات. وهكذا يتضح لنا أنه كلما تساوى الناس فى أحوالهم الاجتماعية، أصبحت قواعد الترقى أشد صرامة، وأصبح الترقى نفسه بطيئاً كل البطء، وازداد إمكان الارتفاع إلى مستوى معين بسرعة، مشقة على مشقته، فمن جراء كراهية الناس للامتيازات، وبسبب الحيرة فى الاختيار اضطروا آخر الأمر، مهما كان مستواهم، إلى أن يمروا جميعاً بنفس المحن والاختبارات، وبأن يخضعوا كلهم من غير تمييز أو تفرقة للقيام بطائفة من التمرينات الأولية الصغيرة يضيعون فيها شبابهم، وتخمد فيها حدة خيالهم، حتى ليستولى عليهم اليأس من أن يستمتعوا أبداً بما هو معروض عليهم من الخير؛ وعندما ينتهى بهم الأمر ويصبحوا قادرين على إنجاز أعمال جسام، يكون ميلهم إلى الاضطلاع بأعباء مثل هذه الأعمال قد زايلهم.

ففى الصين حيث المساواة فى الأحوال الاجتماعية عظيمة بالغة وقديمة مغرقة فى القدم، لايسمح لأحد أن ينتقل من وظيفة عامة إلى أخرى إلا بعد أن يجوز امتحان مسابقة، وتتكرر محنة هذا الامتحان فى كل مرحلة من مراحل حياته الوظيفية، حتى صارت فكرة الامتحان هذه متأصلة الآن فى عادات الشعب وأخلاقه، وأذكر أنى قرأت مرة قصة صينية كان البطل فيها، بعد أن عانى الكثير من تقلبات الحظ وظروفه، قد ظفر فى النهاية بفؤاد حبيبته عقب نجاحه فى الامتحان بدرجة طيبة. إن المطامح السامية يندر أن تعيش فى مثل هذه الأجواء إلا بكل مشقة.

وما قلته بشأن السياسة، يصدق على كل شىء غيرها. فالمساواة تنتج فى كل مكان النتائج ذاتها، فحيث قوانين البلاد لاتنظم أمور ترقية الموظفين وتأخيرهم فى وظائفهم بقرارات إيجابية، تولت المنافسة تحقيق هذه الغرض نفسه.

وفى البلاد التى رسخت فيها أسس النظم الديمقراطية وتوطدت قواعدها يندر كل الندرة أن تحدث ترقيات سريعة، وإن حدثت كان استثناء من القاعدة العامة. فغرابة أمثال هذه الأحداث تنسى الناس أنها نادرة الوقوع.

هذا، ويدرك المواطنون فى البلاد الديمقراطية هذه الأمور كلها آخر الأمر، ويستكشفون أن قوانين بلادهم تفتح لهم مجالاً للعمل واسعاً لايحد، يستطيع كل منهم أن يتقدم فيه بخطوات بطيئة، فلا أحد منهم يأمل أن يجتازه بسرعة، لأن بينهم وبين الغرض الأقصى الذى جعلوه نصب أعينهم طائفة من العقبات الصغار التى عليهم أن يخطوها ببطء.

وقد تضعف هذه الفكرة ذاتها من مطامحهم، وتثبط من همتهم فيتركون هذه الآمال العراض البعيدة المدى، والمشكوك فى أمر تحقيقها ويلتمسون آمالاً أخرى أقل سموا، ولكنها أيسر منالاً. فالقوانين لم تحدد لهم آفاقهم، ولكنهم هم الذين يضيفون هذه الآفاق بأنفسهم.

أشرت من قبل إلى أن المطامح السامية أندر فى العصور الأرستقراطية؛ وأضيف إلى ذلك، أنها على الرغم من هذه العقبات الطبيعية، قد تظهر فعلاً إلى حيز الوجود، ولكن سماتها تكون مختلفة. أما فى البلاد الأرستقراطية فمجال المطامح واسع ولكن حدوده متعينة. وعلى حين أنه فى البلاد الديمقراطية ضيق؛ ولكن، إن حدث وتجاوزت هذه المطامح المجال، كان من العسير وضع حد لمداها. لما كان الناس ضعافاً فى البلاد الديمقراطية، من حيث هم أفراد، ويعيشون متفرقين منعزلين بعضهم عن بعض؛ وكل منهم فى حركة دائبة، وليس للسوابق عندهم تأثير كبير فيهم، والقوانين لا تلبث بينهم على ما هى عليه أمداً طويلاً- فقد أدى كل هذا إلى ضعف المقاومة التى يلقاها كل تجديد، ولم يعد المجتمع يبدو أبداً مستقيماً كل الاستقامة، ولا راسخاً موطد الدعائم، حتى إذا ما حدث أن استولى ذوو المطامح على أزمَّة الحكم اعتقدوا أن فى استطاعتهم أن يعملوا أى شىء يريدون. وإذا ما زالت عنهم القوة والسلطان، فقد يخطر ببالهم أن يهدموا الدولة كلها كى يعودوا ويستعيدوها لأنفسهم من جديد. فهذا يجعل للمطامح السياسية الكبرى صفة العنف والثورة. ولكن يندر أن تظهر هذه الصفة ذاتها بالدرجة عينها فى المجتمعات الأرستقراطية، فمنظر الشعوب الديمقراطية العام تتجلى فيه مطامح صغيرة كثيرة ومعقولة إلى حد كبير، وقد يخرج منها الفينة بعد الفينة بضع رغبات كبرى وإن كان يعوزها التخطيط والتوجيه، ولكنا لا نصادف فيها أبدا أى مطمح كبير قد أحسن تصوره ونظم أمره على نطاق واسع.

أشرنا فى موضع آخر إلى ذلك التأثير الخفى الذى استطاع به مبدأ المساواة أن يجعل الميل إلى الاستمتاع بالملذات الجسمية. والميل إلى الاقتصار على الاهتمام بمطالب الحاضر العاجلة وحدها- الأمرين اللذين يسيطران على قلوب الناس. فهذان الميلان وأمثالهما تندمج فى عاطفة الطموح، وقد تصبغها بصبغتها هى.

وفى اعتقادى أن ذوى المطامح الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية أقل رعاية لمصالح الأجيال المقبلة، وأقل احتفالاً بما سوف تصدره عليهم هذه الأجيال من أحكام. فليس يشغلهم سوى اللحظة الحاضرة التى تستغرق كل اهتمامهم. فهم أميل إلى إنجاز عدد من المشروعات بسرعة، منهم إلى إقامة آثار خالدة من عمل أيديهم -إنهم يعنون بالنجاح أكثر مما يعنون بالشهرة وتخليد الذكر. فأقصى ما يتطلبونه من الناس لا يعدو الطاعة والإذعان. وأقصى ما يطمعون فيه هم أنفسهم لا يعدو القوة والسلطان. لقد ظلت آدابهم فى جميع الحالات تقريباً دون مراكزهم، مما أدى بهم فى كثير من الأحوال إلى نقل أذواق وضيعة

كل الضعة إلى ما ينعمون به من رغد ومن ثراء، والظاهر أنهم لم يحصلوا على السلطة العليا إلا ليخدموا ملذاتهم الخشنة أو التافهة[1].

ولعله من الضرورى كل الضرورة فى عصرنا الحاضر أن نعمل على تطهير النزعة إلى الطموح، وتنظيمها وتنسيقها. ولكن من الخطر كل الخطر أن نعمل على الإسراف فى إفقارها وقمعها؛ علينا أن نحاول أن نضع لها حدوداً قصوى معينة لاتتجاوزها. أما فى نطاق هذه الحدود المعينة، فيجب ألا يكون ثمَّ إسراف فى كبحها.

ولا يسعنى إلا أن أعترف بأن ما أخافه على المجتمعات الديمقراطية من جراء اندفاعها فى توسع رغباتها، لأقل مما أخافه عليها من تواضعها فيها. وفى رأيى أن الذى يجب أن يخشى أكثر من غيره، هو أن يفقد الطموح نشاطه وعظمته، وتتضاءل مطامع الإنسان وسط المشاغل الصغيرة الملحة التى تملأ حياته الخاصة، وأن تنحط هذه المطامع كذلك فى الوقت نفسه، فيزداد المجتمع هدوءاً على هدوئه، ويصبح أقل مما كان إيحاء وإلهاما.

إن زعماء المجتمعات الحديثة مخطئون فى رأيى فى سعيهم وراء تهدئة الجماعة، بأن يوفروا لها حالة من السعادة والرخاء موحدة أكثر مما ينبغى، وهادئة كل الهدوء، حتى تكاد تبلغ حد الركود. فمن الخير أن يعرضوا الجماعة الحين بعد الحين لمشكلات فيها إعضال وفيها خطر، كى يوقظوا فى أنفسهم الطموح ويتيحوا له مجال للعمل.

ويتشكى الأخلاقيون دائماً من طغيان رذيلة الكبرياء على الناس فى الوقت الحاضر؛ وهذا حق من بعض الوجوه. فكل إنسان صار يعتقد أنه أفضل من جاره، أو يأبى أن يطيع رئيسه، وهو أسمى منه مقاماً. ولكن هذه الشكوى خطأ كل الخطأ من وجوه أخرى، لأن لهذا الشخص نفسه الذى يأبى أن يذعن لأحد، ولا يستطيع أن يطيق المساواة بغيره، رأياً فى نفسه، حقيراً كل الحقارة، حتى ليخيل له أنه لم يخلق إلا ليستمتع بالملذات الحسية، فتراه يقبل على المشروعات والرغبات الصغيرة الوضيعة ولا يجرؤ على الاضطلاع بأية مشروعات سامية؛ بل إنه لايكاد يحلم بها.

فما أبعدنى عن أن أقول بأن الواجب يتطلب منا أن نوصى معاصرينا بالتواضع! بل إنى لأرى أن تتجه الجهود إلى أن تبث فيهم فكرة عن أنفسهم، وعن بنى جنسهم، أوسع مما لديهم، فالتواضع لايصلح لهم ولا تستقيم به أمورهم؛ أما الذى يعوزهم أكثر من غيره، فهو فى رأيى، الكبرياء، وإنى لأرضى أن ننزل عن كثير من فضائلنا الصغار فى سبيل هذه الرذيلة الوحيدة.

---

(١) ربما كان المؤلف يشير هنا إلى لويس فيليب ملك الفرنسيين (١٨٣٠ - ١٨٤٨) فقد كان معروفاً عنه أنه مولع بتزييت أقفال الأبواب التى فى القصر.

الفصـــل العشـــرون

حرفة تصيد الوظائف فى بعض البلاد الديمقراطية

ما أن يحصل امرؤ فى الولايات المتحدة على قسط من التعليم والثقافة، وتتوافر له بعض الموارد المالية، حتى يتجه للسعى وراء جمع المال. إما عن طريق العمل فى التجارة والصناعة، وإما بشراء الأراضى فى الأقاليم التى لم تطهر بعد مما فيها من الغابات، فيتحول بذلك إلى رائد من الرواد، لا يطالب الدولة بشىء سوى أن تدعه وشأنه من غير أن تعطله عن السير فى أعماله، وسوى أن تؤمنه على ما يكسبه من مال بكده وعرق جبينه. هذا فى أمريكا، أما فى غالبية الأمم الأوربية فأول ما يخطر بباله أن يعمله، بعد أن يكون قد شعر بقوته، وبالحاجة إلى توسيع مدى رغباته- أن يسعى وراء الحصول على وظيفة فى الحكومة. فهاتان النتيجتان المتناقضتان الناشئتان عن سبب واحد بعينه، جديرتان هنا بملاحظة عابرة.

فعندما تكون الوظائف العامة قليلة العدد، ضئيلة الأجر، وغير مأمونة، على حين تكون الأعمال الحرة المختلفة عديدة وأكثر إدراراً للربح، تتجه رغبات الناس الجديدة المتحفزة التى خلقها فيها مبدأ المساواة إلى الأعمال الحرة هذه، من صناعة وتجارة، فيقبل عليها الناس من كل حدب وصوب، بدلاً من إقبالهم على الوظائف الإدارية. أما إن كانت طبقات الأمة آخذة فى التساوى، وظل تعليم الشعب ناقصاً، أو ظلت نفوسهم متقاعسة هيابة، أو إن قام فى سبيل التجارة والصناعة عقبات تعوق ازدهارهما، وبذلك تصبحان من الوسائل الشاقة البطيئة فى نظر الساعين وراء الثروة وجمع المال، عندئذ يتجه المواطنون، وقد استولى عليهم اليأس من تحسين أحوالهم بجهودهم الشخصية إلى رئيس الدولة يستعينون به، كأنهم يرون أن تحسين أحوالهم على حساب الخزانة العامة أيسر طريق مفتوحة أمامهم، إن لم تكن فى نظرهم الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن يرتفعوا بها عن حالة لم تعد ترضيهم، فعندئذ يصبح السعى وراء الوظائف العامة وتصيدها أهم حرفة يتجه إليها الناس، ويؤثرونها على غيرها من الحرف.

وهذا ما ينبغى أن يكون، وبخاصة فى الدول الملكية العظمى. المركزية الحكم، وحيث عدد الوظائف ذات المرتبات كبير يتسع للكثيرين، والاستمرار فى الوظيفة مكفول إلى حد

معقول ؛ فلا معنى لأن ييأس أحد من أن يجد له وظيفة ويستمتع بمرتبها فى هدوء واطمئنان ، كما لو كانت إرثاً ورثه عن أبويه .

لست أبغى أن أشير هنا إلى أن هذه الرغبة العامة المفرطة ، فى الحصول على الوظائف العامة ، شر اجتماعى خطير ، وإنها تقضى على روح الاستقلال فى المواطنين وتنشر فى الجماعة كلها ميلاً خبيثاً إلى اعتبار أن كل شىء له ثمنه ؛ ذلك إلى أنها تخمد الفضائل القوية التى تتحلى بها الرجولة ، ولا أريد كذلك أن أجشم نفسى مئونة التدليل على أن حرفة من هذا القبيل لن تؤدى إلا إلى نشاط عقيم غير مجد ، يحرك البلاد ويستثيرها من غير أن يضيف إلى مواردها جديداً – فهذه كلها أمور جلية واضحة ميسور فهمها ؛ ومع ذلك فلا يسعنى إلا أن ألاحظ هنا أن الحكومة التى تؤيد مثل هذه النزعة تخاطر بهدوئها وبسلامتها ، وقد تضع وجودها نفسه فى مأزق حرج كل الحرج .

هذا ولا يغيب عنى أن فى عصر مثل عصرنا الذى نعيش فيه ، حيث أخذت عاطفتا المحبة والاحترام اللتان كانتا من قبل من نصيب السلطان ، فى أن تضعفا شيئاً فشيئاً – فى مثل هذا العصر ، يبدو من الضرورى لمصلحة أولئك الذين بيدهم مقاليد الحكم ، أن يزيدوا سلطتهم المباشرة على الفرد قوة وإحكاماً ، وذلك عن طريق مصالحه الخاصة ، وقد يكون من صالحهم أن يستغلوا أهواءه كى يجعلوه يرعى النظام ويلتزم الصمت ، إلا أن هذه الحال لا يمكن أن تستمر طويلاً ، فما يبدو مصدر قوة لفترة معينة ، سيصبح لا شك آخر الأمر مدعاة للارتباك وسبباً للضعف .

ففى البلاد الديمقراطية وغيرها ، بدلاً من أن يكون لعدد الوظائف الرسمية حد فى النهاية يقف عنده ، على حين أن عدد الطامحين فى تلك الأمم لا حد له ولا نهاية ، فإنه يظل يزداد زيادة متصلة ترتفع تدريجياً ارتفاعاً يتعذر مقاومته ، كلما ازدادت الحياة الاجتماعية مساواة ، وليس شىء يمكن أن يقف هذه الزيادة غير تناقص عدد السكان .

وهكذا ، إن أصبحت الوظائف العامة هى المنفذ الوحيد لمطامح الناس ، فلا مناص للحكومة من أن تواجه بأخرة مقاومة عنيفة بضرورة الحال ؛ إذ عليها أن ترضى بما لديها من وسائل محدودة رغبات لا حد لها ولا نهاية . وليس من شك فى أن أصعب شعوب العالم كبحاً ، وأشقها إدارة شعوب يقصد أفرادها الوظائف العامة ويسعون وراءها يتصيدونها ، فمهما بذل حكام هذه الشعوب من جهود فلن يستطيعوا إرضاء مطالب أهاليها ، حتى إنه ليخشى دائماً أن يعمدوا إلى دستور البلاد فيقوضوه ويقلبوه رأساً على عقب ، لا لشىء سوى إخلاء المناصب الحالية من شاغليها .

فملوك العصر الحاضر الذين لم يألوا جهداً فى أن يأخذوا على عواتقهم سد جميع تلك الرغبات الجدد التى ولدت المساواة ، سينتهى بهم الأمر ، إن لم أكن مخطئاً ، إلى أن يندموا على اصطناعهم هذه السياسة ، وسوف يأتى عليهم يوم يدركون فيه أنهم قد خاطروا بسلطتهم بجعلها ضرورية إلى هذا الحد ، وأن أسلم الطرق وأشرفها كان أن يدربوا رعاياهم على فن الاعتماد على أنفسهم .

الفصل الحادى والعشرون

الثورات الكبرى ستقل

لا يتسنى لأمة ظلت تعيش قروناً طويلة فى كنف نظام الطبقات والوظائف المغلقة، أن تتحول إلى حالة اجتماعية ديمقراطية، إلا بعد أن تمر بسلسلة طويلة من التطورات الحرجة حرجاً كبيراً أو قليلاً، وتتم بجهود عنيفة، بعد تقلبات عدة، يحدث فى أثنائها أن تنتقل الأموال والآراء والسلطة بسرعة فائقة من يد إلى يد. وحتى بعد أن تكتمل هذه الثورة، فسيظل ما خلفته من عادات ثورية قائماً فى الأمة زمناً طويلاً، ولسوف تعقب (هذه الثورة) اضطرابات عميقة. وإذ يحدث كل هذا فى الوقت الذى أخذت فيه أحوال الناس الاجتماعية تزداد مساواة، فقد حق لنا أن نقول بوجود علاقة خفية ورابطة كامنة بين مبدأ المساواة هذا وبين الثورة، حتى إن إحداهما لا يتسنى لها أن توجد من غير أن تؤدى إلى الأخرى.

وظاهر الأمر أن العقل والخبرة كليهما يتفقان فى هذه النقطة، ويشيران إلى نتيجة واحدة. فالشعب الذى تساوت فيه الطبقات، أو كادت، لا تكون فيه رابطة ظاهرة تربط الناس بعضهم ببعض وتستبقيهم فى مراكزهم ثابتين. فليس لأى منهم حق دائم، ولا سلطة دائمة تخول له أن يكون صاحب الأمر والنهى فى الناس، كما أنه ليس فيهم من تضطره أحواله إلى الطاعة والإذعان، ولما كان كل منهم قد حصل على قسط من التعليم والثقافة، وتوافرت له بعض الموارد، فقد صار يرى أن من حقه أن يختار الطريق الذى يسلكه فى حياته، وأن يسير فيه وحده من غير اعتبار لسائر الناس. فالأسباب التى تجعل أعضاء الجماعة مستقلين بعضهم عن بعض، هى نفسها التى تدفعهم كل يوم إلى أن تكون لهم رغبات قلقة تحفزهم دائماً إلى التقدم إلى الأمام. فطبيعى إذن أن يغير الناس والأشياء والآراء فى الجماعات الديمقراطية أشكالها وموضعها باستمرار، وأن العصور الديمقراطية يجب أن تكون عصور تحول وتغير سريع دائم.

ولكن أهذه هى الحالة فى الواقع؟ وهل يدفع تساوى الأحوال الاجتماعية الناس دائماً إلى القيام بالثورات؟ وهل تشتمل هذه الحالة الاجتماعية على مبدأ مثير للقلق والاضطراب يحول بين الجماعة وبين أن تهدأ وتستقر أبدا، ويدفع المواطنين إلى العمل باستمرار على تغيير

قوانينهم ومبادئهم وآدابهم؟ لاأعتقد ذلك. ولكن الموضوع من الأهمية بمكان، فلابد لى من أن ألفت إليه نظر القارىء.

انتهت معظم الثورات التى غيرت من ملامح الأمم، إما إلى إقرار ما بين الناس من تفاوت اجتماعى، وإما إلى القضاء عليه. فإن استبعدنا العوامل الثانوية التى استحدثت الثورات الكبرى وهزت العالم هزاً عنيفاً لوجدنا أن مبدأ المساواة كان أساسها دائماً أو يكاد، فإما أن الفقراء قد حاولوا أن يسلبوا الأثرياء أموالهم، وإما أن الأغنياء حاولوا أن يسترقوا الفقراء ويستعبدوهم. فلو أننا استطعنا أن نوجد حالة اجتماعية تمكن لكل إنسان فيها من أن يمتلك شيئاً، ولا يكون بحاجة إلى أن يأخذ من سواه إلا القليل، لكنا قد عملنا الكثير فى سبيل إقرار السلام فى العالم.

لست أنسى أن كل شعب ديمقراطى عظيم، لايخلو أبداً من مواطنين فقراء كل الفقر، على حين ينعم آخرون بثراء عريض، ولكن الفقراء لايكونون الغالبية العظمى فى الأمة، كما هى الحال فى الأمم الأرستقراطية دائماً، بل هم أقلية فيها، ولم تربطهم قوانين البلاد بعضهم ببعض بروابط تحتم عليهم أن يظلوا فى ذلك البؤس المتوارث المقيم الذى لاعلاج له.

أما الأغنياء فقليلو العدد، ولا حول لهم ولا سلطان، ولم تعد لهم بعدُ تلك الامتيازات التى تسترعى انتباه الجماهير، كما لم تعد ثروتهم مرتبطة بالأراضى، ولا بالمندمجة فيها، إنها كانت ثروة، إن شئت قلت عنها إنها ثروة غير مرئية. فإذا لم يعد ثمة جيش من الفقراء ولم يعد ثمة كذلك جيش من الأغنياء، فقد صار هؤلاء الأغنياء يخرجون كل يوم من صميم الشعب ويعودون إليه باستمرار. ومن ثم فهم ليسوا هنا بطبقة ممتازة ومستقلة دائماً وقائمة بذاتها تسترعى أنظار الناس فيستطيعون أن يضعوا أيديهم عليها فى سهولة ويسر، وينهبونها بسهولة كذلك؛ وإذا كانوا متصلين بجملة مواطنيهم بآلاف من الروابط غير المنظورة فلن يستطيع الشعب إذن أن يهاجمهم من غير أن يجرى على نفسه الكثير من الأضرار.

وبين هذين الطرفين، يوجد فى الجماعات الديمقراطية عدد كبير لايحصى من جمهور الناس تكاد تتشابه أفرادهم كل التشابه من غير أن يكونوا فقراءً فعلاً ولا أغنياء يملكون من الأموال والخيرات ما يكفى لجعلهم يرغبون فى استقرار الأمن واستتباب النظام، ولكنه لايكفى مع ذلك لاستثارة الغيرة والحسد فى النفوس. فهؤلاء إذن أعداء بالطبع لكل اضطراب عنيف، هذا، وإن ثباتهم وعدم تهيجهم يجعلان كل من فوقهم، ومن دونهم، يلتزم الهدوء، ويكفلان للهيئة الاجتماعية الاستقرار.

وليس معنى ذلك أن هؤلاء الناس قانعون بما أوتوا من حظ، ولا أنهم يشعرون بمقت طبيعى لثورة يشتركون فى أسلابها ومغانمها، من غير أن تصيبهم كوارثها، إنهم، على العكس من ذلك، يرغبون فى حماسة منقطعة النظير، فى أن يصبحوا أثرياء، ولكن الصعوبة التى تواجههم هى أن يعرفوا الناس الذين يمكن أن تؤخذ منهم الأموال المنشودة. هذا،

ونفس الحالة الاجتماعية التى تحفز الرغائب باستمرار، هى نفسها التى تقيد هذه النزعات الفطرية وتحصرها فى دائرة ضرورية؛ فهى تمنح الناس مزيداً من الحرية لأن يغيروا ويبدلوا ولكنها تقلل من اهتمامهم بالتغير نفسه.

فأهل البلاد الديمقراطية لايرغبون بطبيعة الحال فى الثورات فحسب، بل إنهم يخشونها لأنها تهدد الممتلكات، بشكل أو بآخر، فلأغلب سكان البلاد الديمقراطية أملاك يحرصون عليها كل الحرص، ذلك إلى أنهم يعيشون فى ظروف تستدعى الناس أن يجعلوا لأملاكهم أعظم شأن وأكبر قيمة.

وإن أنعمنا النظر فى كل طبقة من الطبقات التى يتكون منها المجتمع، لاتضح لنا فى يسر أن الأطماع التى يخلقها نظام الملكية تكون على أشدها مرارة وأدومها بقاء فى الطبقات الوسطى، فقلما يهتم الفقراء بما يمتلكون، لأن ما يعانونه من فقدان ما ليس عندهم أكثر مما يستمتعون بالقليل الذى لديهم، أما الأغنياء فلديهم أطماع أخرى كثيرة غير حب المال يهمهم أن يشبعوها.

وفضلاً عن ذلك فطول عهدهم بالاستمتاع المجهد بثروات طائلة، قد ينتهى فى بعض الأحيان بأن يجعلهم لايحسون بما فى الثروة من مفاتن. أما الذين عندهم ما يكفيهم من الثروة، من غير أن يدخلهم فى زمرة الأغنياء. ولا فى عداد الفقراء، فيجعلون لممتلكاتهم قيمة كبيرة. وإذ كانوا لايزالون غير بعيدين عن الفقر. صاروا يدركون قسوته من كثب، فيستولى عليهم الفزع من العودة إليه. إذ ليس بين الغنى والفقر سوى قليل من الثروة فى أيديهم، ولا غرو أن جعلوا يعلقون على هذا القليل مخاوفهم وآمالهم. فكل يوم يمر بهم يزيدهم حرصاً عليه واهتماماً له، لما يحدثه لهم من هم مقيم متواصل من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهود التى يبذلونها فى الحصول عليه تزيدهم تعلقاً به. ففكرة النزول عن أدنى جزء من ثروتهم، فكرة لايستسيغونها ولا يطيقون احتمالها، أما فكرة ضياع ثروتهم كلها، فهى فى نظرهم، أفدح كارثة يمكن أن تحل بهم.

والآن، فإن هؤلاء المواطنين المتلهفين المتخوفين ذوى الملكيات الصغيرة، هم الطبقة التى تزداد باستمرار من جراء تعادل الأحوال الاجتماعية. فغالبية الناس فى الجماعات الديمقراطية، لايرون إذن بوضوح ماذا يربحون من جراء قيام ثورة ما فى البلاد، ولكنهم يشعرون دائماً وبطرق شتى عديدة بأنهم سيكونون الخاسرين إذا ما حدثت ثورة بينهم.

وذكرت فى موضع آخر من هذا الكتاب أن المساواة فى الأحوال الاجتماعية تدفع الإنسان بطبيعة الحال إلى المغامرة فى الأعمال التجارية والصناعية، وأنها تعمل على زيادة الملكية العقارية، وعلى زيادة توزيعها بين المواطنين. وكذلك سبق أن أشرت إلى الوسائل التى توحى بها إلى كل إنسان برغبة قوية دائمة فى العمل على زيادة الوسائل التى تسعده، وليس ثمة شىء أكثر مقاومة للميول الثورية من هذه الأشياء. نعم قد يحدث أن تجىء النتيجة

النهائية لثورة ما فى مصلحة التجارة والصناعة، ولكن أولى نتائج هذه الثورة أنها تؤدى دائماً إلى خراب أرباب المصانع والمتاجر؛ لأنها تؤدى حتماً إلى تغييرات فى نظم الاستهلاك العامة، وتقلب مؤقتاً النسبة القائمة بين العرض والطلب.

ولست أعرف شيئاً يتعارض مع الاتجاهات الثورية أكثر من التجارة؛ فهى تنفر بطبيعتها من جميع الأهواء العنيفة، وتميل إلى المسايرة والمداهنة، وإلى مقابلة العملاء فى منتصف الطريق، والرضى بأنصاف الحلول - وتحرص جاهدة على تجنب الغضب والتهيج. فمن مستلزمات التجارة الصبر والإيحاء والمرونة، ولا تلجأ أبداً إلى اتخاذ إجراءات متطرفة حاسمة إلا إذا اضطرتها إلى ذلك الضرورة القصوى، فالتجارة تجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض، وتبث فيهم فكرة عالية عن قيمتهم الشخصية، وتدفعهم إلى العمل على أن يضطلعوا بإدارة شئونهم الخاصة بأنفسهم على خير وجه؛ فهى تهيىء الناس للحرية إذن، ولكنها تبعدهم عن التعرض للثورات.

فأصحاب الأموال المنقولة أولى الناس إذن بالتخوف فعلاً من قيام الثورات، إذ فيها كثير من الفرص للاستيلاء على أملاكهم وأموالهم، هذا ومن جهة أخرى، فإن هذه الأملاك قد تختفى كلها فجأة فى أية لحظة - وهو مصدر فزع كبير لهم، على حين أن أصحاب الأملاك العينية، أقل تعرضاً منهم لمثل هذا الفزع لأنهم، على الرغم مما يخسرون من غلات ضياعهم، يأملون أن يظلوا يحتفظون برقاب الضياع نفسها، حتى فى أشد الأحوال تقلباً واضطراباً. ومن ثم كان الفزع يستولى على الأولين بأكثر مما يستولى على غيرهم عند ظهور بوادر الحركة الثورية. وعلى هذا، كانت الأمم أقل ميلاً إلى قيام الثورات فيها كلما ازدادت الأموال المنقولة، وكلما ازداد توزيعها على المواطنين فيها.

وفضلاً عن ذلك، فأيًّا كانت الحرفة التى يحترفها الناس، وأيًّا كان نوع الأموال التى فى حيازتهم، فثم سمة واحدة يشتركون فيها جميعاً، فليس منهم أحد يرضى كل الرضى بما فى يديه من الثروة فعلاً، بل كلهم يسعون باستمرار، وبآلاف من الطرق المختلفة، وراء الحصول على المزيد منها، وما عليك إلا أن تتأمل واحداً منهم فى أية مرحلة من مراحل حياته، تجده مشغولاً بخطط جديدة وبمشروعات جديدة ليزيد بها ما لديه من ثراء. وإياك أن تتحدث إليه عن ضرورة رعايته لحقوق الإنسان ومصالحه، فعمله الخاص به يستغرق كل أفكاره مؤقتا ويجعله يرجو أن يؤجل مهام السياسة المثيرة إلى وقت آخر. وهذا لا يمنع الناس فقط من القيام بأية ثورات فحسب، بل يمنعهم كذلك من أن يفكروا فى أن يرغبوا فيها. فالأهواء السياسية العنيفة لا تعنى كثيراً أولئك الذين كرسوا كل همهم للحصول على ما يوفر لهم الرفاهية والسعادة الشخصية، فالحماسة التى يبدونها فى صغار الأمور تهدىء من شدة تحمسهم للقيام بالمشروعات الخطيرة الجسام.

هذا، وقد يظهر حقاً فى الجماعات الديمقراطية، من وقت لآخر، رجال مغامرون

طموحون تأبى عليهم مامحهم الواسعة التى لاتحد، أن يسلكوا الطريق المعهود الذى يطرقه سائر الناس عادة. فأمثال هؤلاء الناس هم الذين يحبون الثورات ويرحبون بها، ولكنهم يجدون مشقة كبيرة فى العمل على إحداثها. اللهم إلا إذا حدثت أمور غير عادية تعاونهم على إطلاقها. فليس ثمة رجل يستطيع أن يناضل وحده ضد روح عصره، وضد روح بلاده ثم يكلل نضاله ضدهما بالنجاح. فمهما ظن به الناس القدرة والكفاية، فسيجد أن حمل معاصريه على أن يشاركوه شعوره وآراءه أمر من الصعوبة بمكان، مادامت هذه المشاعر وتلك الآراء تتناقى مع مشاعرهم ومع رغباتهم.

فمن الخطأ أن نعتقد أنه إذا ما صارت المساواة فى الأمور الاجتماعية هى حالة المجتمع المستقرة التى لم يعد يتنازع فيها اثنان؛ والتى أفاضت سماتها على عادات الأمة الأخلاقية، وأن يترك الناس أنفسهم بسهولة فى أيدى زعيم متهور، أو مجدد جرىء يدفع بهم فى مغامرات محفوفة بالأخطار. وليس معنى هذا أنهم سيقاومونه مقاومة صريحة سافرة، ويخطط أحكموا وضعها، أو بنظام بيتوه بليل من قبل. فهم لايجاهدون ضده بقوة ونشاط، بل قد يصفقون له أحياناً ويكيلون له الثناء. ولكنهم مع ذلك لايتبعونه، بل يردون على عنفه فى تحمسه لمقاصده بأن يعارضوه سراً بما يبدونه له من جمود وسلبية، ويقابلون نزعاته الثورية بالاستمساك بمصالحهم التليدة المحافظة، ويقاومون أهواءه المغامرة بأذواقهم البسيطة، وتحليقات عبقريته بذوقهم السليم. ويواجهون شعره بنثرهم. نعم إنه قد يوفق بعد جهد جهيد. فينجح فى إثارتهم لحظة قصيرة. ولكنهم سرعان ما يفلتون من قبضته ويعودون إلى ما كانوا عليه. إنه ليبذل قصارى جهده فى أن يستثير ذلك الجمهور غير المكترث المشتت الأفكار؛ وأخيرا يجد أنه قد أضحى عاجزا لاحول له ولا قوة؛ لا لأنه هزم واندحر، بل لأنه أصبح فى الميدان وحيدا يناضل بمفرده.

لست أؤكد هنا أن الناس الذين يعيشون فى الجماعات الديمقراطية يكونون بطبيعة أحوالهم جامدين لايتطورون. بل أرى. على العكس. أن ثمة حركة دائمة فى صميم هذه الجماعات، وأن الراحة لا تعرف إليهم سبيلا. ولكنى أعتقد أن الناس فيها قد ينشطون ويتحركون فى نطاق حدود معينة. يكادون لايتجاوزونها أبداً، فهم دائبون باستمرار على تغيير الأمور الثانوية وتبديلها ثم إعادتها إلى ما كانت عليه؛ أما الأمور الأساسية فيحرصون كل الحرص على ألا يمسوها بحال من الأحوال. فهم يحبون التغيير إلا أنهم يخشون الانقلابات والثورات.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين يعملون باستمرار على تعديل بعض قوانينهم أو إلغائها، فهم بعيدون كل البعد عن إظهار أية ميول ثورية. وليس من العسير علينا أن ندرك من السرعة التى بها يكبحون أنفسهم ويهدئونها، عندما يأخذ اضطراب الجمهور أن يهدد بالشر ويصبح مصدر فزع، وفى اللحظة التى تبدو فيها شهوات الناس قد بلغت أقصاها

من الثوران -أن ندرك أنهم يخشون الثورة من حيث هى أفدح كارثة يمكن أن تصيبهم، وأن كل واحد منهم قد عقد العزم بينه وبين نفسه، على أن يضحى بالكثير فى سبيل تجنب وقوع مثل هذه الكارثة. وليس فى العالم كله بلد يتجلى فيه حب الناس للملكية بأنشط وبأكثر قلقاً مما يتجلى فى الولايات المتحدة؛ ولا يوجد كذلك بلد تبدى فيه الغالبية ميلاً إلى المبادىء التى تهدد بتغيير قوانين الملكية (على أية صورة كان ذلك التغيير) أقل مما تبديه الغالبية فى الولايات المتحدة.

كثيراً ما أشرت إلى أنه لما كانت النظريات ذات الطبيعة الثورية لا تتحقق إلا بإحداث تغيير كامل فى أحوال الملكية وفى أحوال الأشخاص أنفسهم، وهو تغيير قد يكون فجائياً فى بعض الأحيان -فإن هذه النظريات غير مرغوب فيها فى الولايات المتحدة، حيث الناس ينفرون منها بقدر ما تنفر الدول الملكية فى أوربا، فإن آمن بها نفر من الناس فالجمهرة الكبرى من الشعب تأباها وترفضها بنوع من الفزع يكاد يكون فطرياً فيهم، ولست أخشى أن أقول إن الشطر الأكبر من المبادىء التى يسمونها فى فرنسا؛ ديمقراطية عادة، تأباها ديمقراطية الولايات المتحدة وتحرم دخولها بلادها. وليس ذلك بغريب، فآراء الناس وميولهم فى أمريكا ديمقراطية، أما فى أوربا فلازالت عندنا أهواء ثورية وآراء ثورية.

فلو حدث أن قامت ثورات عنيفة فى أمريكا، لكان ذلك من جراء وجود الزنوج فى أراضى الولايات المتحدة؛ أى أن المساواة فى الأحوال الاجتماعية ليست هى التى ستؤدى إلى تلك الثورات، بل على العكس من ذلك، فإن التفاوت -عدم المساواة- هو الذى سيؤدى إليها.

فعندما يتساوى الناس فى أحوالهم الاجتماعية، يميل كل امرىء إلى قصر نفسه على الاهتمام بشئونه الخاصة وحدها، وينسى مصالح الشعب العامة، فإن لم يعن المشترعون فى الأمم الديمقراطية بالعمل على تعديل هذه النزعة الخبيثة وراء أهوائهم السياسية وبذلك يمنعون قيام الثورات- فقد ينتهى الأمر بهؤلاء المشترعين إلى إيجاد هذا الشر نفسه الذى أرادوا أن يتفادوه. وقد يأتى وقت تثور فيه النزعات العارمة التى تضطرم فى نفوس أقلية من المواطنين، تؤيدهم أثرة الغالبية العمياء، أو ضيق أفقها العقلى، وبذلك يعرضون الجماعة كلها لمعاناة تقلبات وتصرفات غريبة. والحق أنه لم يعد فى المجتمعات الديمقراطية أقليات صغار ترغب فى قيام الثورات، ولكن هذه الأقليات قد تنجح أحياناً فى إشعال نيرانها.

ليس معنى هذا أنى أقول إن الأمم الديمقراطية بمنجى من الثورات، بل أقول إن أحوال المجتمع فى تلك الأمم لا تؤدى إليها، ولكنها تعمل على تحاشيها، فإن تركت الأمم الديمقراطية وشأنها تعذر عليها أن تقامر وتبقى بنفسها فى غمار مخاطرات كبيرة؛ وهى لا تمضى إلى الثورة أبداً وهى واعية متفطنة. نعم إنها قد تعانى الثورات أحياناً ولكنها ثورات ليست

من صنع يدها فى شىء، وأزيد على ذلك أنه إذا ما تيسر للأمة الديمقراطية الحصول على الكفاية من العلم والخبرة فلن تسمح للثورات أن تقوم فيها .

هذا، ولم يفتنى أن المؤسسات نفسها تستطيع أن تعمل الكثير فى هذه الناحية، ففى مقدورها أن تساند النزعات التى تنشأ عن حالة المجتمع، أو أن تكبحها، ومن ثم أعود وأكرر أنى لا أعتقد أن الشعب، يكون بمأمن من الثورات لمجرد أن أحوال الناس العامة الاجتماعية متساوية، ولكنى أرى أياً كانت المؤسسات التى فى مثل هذا الشعب، أن حدوث الثورات الكبرى سيكون دائماً أقل عدداً مما يتصوره الناس عادة. ومن السهولة بمكان أن أفترض نظاما سياسيا إذا ما اتحد بمبدا المساواة . جعل المجتمع ، فى هذا الجزء من العالم الغربى الذى نعيش فيه، أثبت مما كان عليه فى أى وقت من الأوقات .

إن ما ذكرته تواً بشأن الأحداث الواقعة، ليصدق إلى حد ما على الآراء والأفكار، فثم شيئان فى الولايات المتحدة يثيران الدهشة: كثرة التغيير الذى يعتور معظم أعمال الإنسان، وثبات بعض المبادىء المعينة ثباتاً عجباً. فالناس يتحركون فى غير انقطاع، على حين يبدو العقل البشرى جامدًا لا يتحرك. فإن حدث أن انتشر فى البلاد رأى معين حتى تأصلت جذوره ورسخت فى تربتها، خيل إلينا أنه لا توجد قوة على الأرض تستطيع أن تقتلعه منها .

ففى الولايات المتحدة نجد المبادىء العامة فى الدين والفلسفة والأخلاق، بل وفى السياسة، لا تتغير، أو أنها لا تتعدل على الأقل إلا بعد مساع عدة تبذل فى الخفاء وكثيراً ما تكون غير محسوسة. وحتى أخشن ضروب التعصب نفسها لا تنمحى إلا ببطء شديد يكاد لا يصدقه أحد وسط تلك الاحتكاكات المستمرة بين الأشياء والناس مئات المرات .

بلغنى أن ثمة من يقولون بأنه من طبيعة الديمقراطيات وعاداتها، أنها دائماً بصدد تغيير آرائها ومشاعرها؛ وهو قول يصدق على الأمم الديمقراطية الصغيرة مثل ديمقراطيات العالم القديم، حيث تستطيع الجماعة أن تجتمع كلها فى ميدان عام، وعندئذ يصح أن تتأثر بالخطيب وأن تنفعل به بحسب مشيئته. ولكنى لم أر شيئاً من هذا القبيل فى الشعب الديمقراطى العظيم الذى يقطن العدوة الأخرى من المحيط الأطلسى. لقد استثارت دهشتى فى الولايات المتحدة صعوبة زحزحة الغالبية عن رأى اعتنقته، وإبعادها عن الوفاء لزعيم اختارته. فلا الخطابة ولا الكتابة بمجدية معهم شيئاً فى هذه الناحية، فلا يفيد فيها غير الخبرة؛ وهذه الخبرة نفسها يجب أن تتكرر فى كثير من الأحيان .

قد يستثير فينا هذا الأمر الدهشة لأول وهلة ولكنا إن أنعمنا فيه النظر لم يلبث السبب أن يتجلى لنا واضحاً، فليس من السهولة بمكان كما خيل لكثير من الناس، أن نستأصل ما يتعصب له شعب ديمقراطى، ولا أن نغير من معتقداته، أو نحل مبادىء جديدة فى الدين أو السياسة أو الأخلاق محل أخرى قديمة سبق أن تقررت فى نفسه ورسخت من قبل. وجملة

القول، ليس من الهين استحداث تغييرات عظيمة متكررة فى عقول الناس فى البلاد الديمقراطية، لا لأن العقل البشرى فيها قد استقر أمره فجمد، بل هو، على العكس من ذلك، فى استثارة مستمرة، لأنه أصبح مشغولاً بتغيير نتائج معلومة تغييراً لا يقف عند حد، وبأن يستكشف نتائج أخرى غيرها، بدلاً من أن يسعى وراء التوصل إلى مبادىء جديدة. فهو يظل يدور فى حركة سريعة حول نفسه، بدلاً من أن يندفع قدماً بجهود مباشرة وسريعة، فهو يوسع مجاله بعد أن يتحرك حركات صغيرة سريعة باستمرار ولكنه لا يغير موضعه فجأة.

فإذا ما تساوى الناس فى الحقوق، وفى التعليم، والثروة، أو إذا ما تساووا فى أحوالهم الاجتماعية، كانت لهم احتياجات وعادات وأذواق واحدة لا تختلف فى كثير، فإذا كانوا ينظرون إلى الأمور من زاوية واحدة اتجهت عقولهم بطبيعة الحال إلى استنباط نتائج مشابهة، ومع أن كل واحد منهم قد ينحرف عن معاصريه بعض الانحراف، ويتخذ لنفسه آراء خاصة فلا بد أنهم سيتفقون قسراً، وعلى غير تفطن منهم، على طائفة معينة من الآراء المشتركة بينهم. فكلما أنعمت نظرى فى تأثير المساواة فى العقل ازددت إيماناً بأن الفوضى العقلية الضاربة أطنابها بين ظهرانينا ليست، كما خيل إلى كثيرين، بالحالة الطبيعية فى الأمم الديمقراطية، والأولى بنا أن نعدها أمراً عارضاً اقتضاه شباب تلك الأمم، وأنها لا تظهر إلا فى مرحلة الانتقال هذه عندما يكون الناس قد قطعوا الصلات التى كانت تربطهم بعضهم ببعض، ويظلون مع ذلك يختلفون اختلافاً كبيراً بسبب الأصل والثقافة والأخلاق، فبعد أن يكونوا قد احتفظوا بآراء ونزعات وأذواق شتى، منوعة كل التنوع، واستمسكوا بها، لم يعد هناك ما يمنعهم من أن يعترفوا بها ويبدوها صراحة وعلنا. فآراء الناس الرئيسية تزداد تشابهاً بازدياد تشابه أحوالهم الاجتماعية: هذه هى فى رأيى، القاعدة العامة الخالدة، أما ما عداها فعرضى زائل.

يندر أن يحدث لأى شخص فى جماعة ديمقراطية، أن يكون لنفسه فجأة نظاماً من الآراء يختلف كل الاختلاف عن النظام الذى يسير عليه أهل عصره، وحتى إن فرضنا وجود مثل هذا المبتكر المجدد فإنى أخشى عليه من أن يصادف فى طريقه عقبات شداداً فى أن يجعل الناس يصغون إليه ويستمعون كل ما يقول. وأصعب من ذلك أن عليه أن يقنعهم بصحة آرائه، فعندما تتعادل أحوال الناس الاجتماعية لم يك سهلاً على أحد منهم أن يقتنع بما يقوله غيره. ولما كانوا يعيشون جميعاً متصلين بعضهم ببعض، وقد تعلموا معاً أشياء واحدة وصاروا يحيون حياة واحدة، فقد صاروا لا يميلون بطبيعة الحال إلى أن يتخذوا واحداً منهم هادياً لهم يتبعونه ويطيعونه الطاعة العمياء، فمن المتعذر على الناس فى مثل هذه الأحوال أن يثقوا برأى واحد منهم مساو لهم.

وليست الثقة بالمواهب السامية التى لبعض أفراد معينين نابهين، هى التى تضعف

فى الأمم الديمقراطية فحسب كما أوضحت فى موضع آخر فى هذا الكتاب، بل إن فكرة التفوق الذهنى العامة التى قد يتميز بها واحد منهم على سائر الناس لاتلبث أن تنطمس. وكلما ازداد الناس تعادلاً وتماثلاً، تسرب إلى آرائهم شيئاً فشيئا الاعتقاد بالمساواة فى العقول والذكاء، وصار من العسير على أى مجدد أو مبتكر، أيا كان، أن ينال سلطاناً عظيماً على عقول الشعب. ففى مثل هذه الشعوب تصبح الثورات العقلية المباغتة نادرة. فإن ألقينا نظرة على تاريخ العالم لاتضح لنا أن التغيرات الكبيرة السريعة التى حدثت فى عقول البشر إنما ترجع إلى ما لاسم معين من قوة التأثير، أكثر مما ترجع إلى قوة التفكير والاستدلال.

ويجب أن نلاحظ كذلك، أن الذين يعيشون فى مجتمعات ديمقراطية لايرتبط بعضهم ببعض بأية رابطة قوية، ومن ثم وجب أن يقنع كل منهم على حدة؛ أما فى المجتمعات الأرستقراطية فحسبنا أن نؤثر فى عقول عدد صغير من الناس حتى يسارع الآخرون إلى اتباعهم. فلو أن لوثر عاش فى عصر المساواة، ولم يكن بين الذى استمعوا إلى مقالته أمراء ورجال من ذوى النفوذ والسلطان، لكان من المحتمل أن يجد أن تغيير وجه أوربا أصعب مما وجد.

وليس ذلك لأن الناس فى الدول الديمقراطية موقنون كل الإيقان بصحة آرائهم، أو لا يتزحزحون عن معتقداتهم، فكثيراً ما تساورهم الشكوك فيها، وهى شكوك يرون أن أحداً لايستطيع أن يزيلها عنهم ويريحهم منها. هذا، وقد يحدث فى هذه الأوقات أن يبدل العقل البشرى موقفه راضياً. ولكن عندما يجد شيئاً يهديه، أو يدفعه قدماً باستمرار، فإنه يظل يتأرجح حيث هو من غير أن يتحرك ويتقدم خطوة إلى الأمام.

وحتى إذا تم لامرىء أن يكتسب ثقة الشعب الديمقراطى، فما زال أمامه أن يجتذب إليه انتباههم، وهو أمر شاق. فمن الصعوبة بمكان أن تسترعى آذان قوم يعيشون فى بلاد ديمقراطية إلا إذا كنت تتحدث إليهم عن أنفسهم هم. فهم غافلون عما يقال عن غيرهم لأنهم منهمكون دائماً فيما هم بصدده من أشغال. وفى الحق أنك لاتجد فى الأمم الديمقراطية من الكسالى سوى قلة ضئيلة. فالناس هنا يعيشون وسط حركة صاخبة لاتنقطع؛ فلا غرو إن هم انهمكوا كل الانهماك فى أعمالهم حتى لم يعد لديهم من وقت للتفكير والتأمل سوى النزر اليسير. ويهمنى أن أشير هنا بوجه خاص إلى أنهم ليسوا مشغولين فحسب، بل إنهم يقدمون على ما يشتغلون به بكل حماسة وإخلاص. فهم دائماً فى عمل، وكل عمل يقومون به يستغرق كل قواهم وكل عقلهم؛ فما يبدون فيه من غيرة لايدع لهم مجالاً للتحمس للأمور العقلية. وفى رأيى أن استثارة حماسة شعب ديمقراطى لأية نظرية لاتتصل اتصالاً محسوساً ومباشراً بشئون حياتهم اليومية، لأمر من أشق الأمور. وهذا ما يجعلهم يستمسكون بآرائهم القديمة ولا ينزلون عنها بسهولة. فالحماسة وحدها

هى التى تدفع العقل البشرى إلى أن يحيد عن المسالك المطروقة، والحماسة هى التى تستحدث الانقلابات الكبرى فى الأمور العقلية كما تستحدث الثورات السياسية الجارفة .

وهكذا لايكون لدى الأمم الديمقراطية الوقت، ولا الميل للبحث عن آراء جديدة، وإن ساورتهم الشكوك بشأن ما لديهم من آراء فإنهم يظلون يستمسكون بآرائهم مادام تغييرها يقتضيهم وقتاً طويلاً وبحوثاً مستفيضة، ولذا تراهم يعتصمون بها لا على أنها آراء يقينية مقطوع بصحتها، بل على أنها آراء مقررة متفق عليها .

ومع ذلك فثم أسباب أقوى وأوجه تمنع أى تغيير فى مبادىء الشعب الديمقراطى من أن يتم فى سهولة ويسر. هذا، وقد سبق أن لفتنا النظر إلى هذه الحقيقة .

فإن كان نفوذ الفرد ضعيفاً لايكاد يحس به أحد فى أمثال هذه الشعوب الديمقراطية: فالقوة التى يمارسها المجموع على كل فرد عظيمة بالغة التأثير. هذا، وقد سبق أن أوضحت الأسباب الداعية إلى ذلك، فحسبى أن أقول إنه من الخطأ أن نتصور أن هذا الأمر يتوقف على شكل الحكومة وحده، وأن الأغلبية ستفقد سلطانها على العقل إن هى فقدت سلطتها السياسية .

وكثيراً ما يكون للأفراد فى البلاد الأرستقراطية عظمة وقوة كبيرتان فى أنفسهم، فإن وجدوا أنهم فى خلاف مع الأغلبية العظمى من بنى وطنهم انسحبوا عنهم واقتصروا على دائرتهم الخاصة بهم، حيث يظلون فيها يساندون بعضهم بعضاً ويعزون بعضهم بعضا. وليست الحال كذلك فى البلاد الديمقراطية، ففيها يبدو أن رضى الشعب أمر لاغنى عنه، شأنه فى ذلك شأن الهواء الذى تستنشقه، فأن نظل نحيا فى خلاف مع الشعب معناه ألا نحيا مطلقاً، فليس الجمهور بحاجة إلى القانون يستعين به على إكراه أولئك الذين يخالفونه، على أن يفكروا مثل تفكيره، بل حسبه أن يستهجنهم؛ وعندئذ يلاحقهم الشعور بالوحدة والانعزال حتى يدفعهم إلى اليأس .

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية ضغط الرأى العام بقوة عظيمة على عقل كل فرد من الأفراد، فيحيط به، ويوجهه ويستبد به. وينشأ هذا كله من نفس بنية المجتمع وتكوينه ذاته، أكثر مما ينشأ من قوانينه السياسية. وكلما ازداد الناس تماثلاً شعر كل فرد منهم بأنه ضعيف كل الضعف بإزاء المجموع؛ وإذ لايرى له وسيلة ما يستطيع بها أن يرتفع ارتفاعاً عظيماً عن مستوى الناس، ويتميز بها عليهم، فقد الثقة بنفسه حالما يهاجمونه. وهو لايثق بقوته فحسب، بل إنه ليتشكك حتى فيما له من حقوق، ويكاد يعترف بأنه على خطأ عندما تؤكد الجمهرة الكبرى من بنى وطنه أنه كذلك. فلا حاجة إذن لهذه الأغلبية إلى إجباره، بل حسبها أن تقنعه فيقتنع. فعلى أى شكل تنظم سلطات الجماعة الديمقراطية، ويوازن بعضها ببعض، فإنه سيظل أمراً شاقاً دائماً كل المشقة أن نعتقد بصحة شىء أجمعت الكثرة الكاثرة من الشعب على رفضه، أو أن نأخذ بما سبق أن استنكرته ونددت به .

ويعاون هذا الظرف كل المعاونة على استقرار المعتقدات والآراء. فإذا ما حدث أن رسخ رأى ما فى شعب ديمقراطى، واستقر فى أذهان الأغلبية منه، ظل باقياً فيهم بقوته الذاتية، فلا يكلفهم الاستمساك به والمحافظة عليه أى جهد أو مشقة، لأنه لم يعترض عليه أحد. أما أولئك الذين رفضوه بادىء ذى بدء بحجة أنه رأى زائف، فسينتهى بهم الأمر أن يقبلوه على أنه مجرد انطباع عام، وأما أولئك الذين لا يفتأون يتنازعون فيه فى سريرتهم، فإنهم سيخفون أمر عدم موافقتهم عليه عن الناس، ويحرصون على ألا يخوضوا معركة خطيرة لاجدوى منها ولا طائل تحتها.

حقاً إن غالبية الشعب الديمقراطى إذا ما غيرت آراءها، قد تقوم فجأة وبشكل تحكمى، وتحدث ثورات غريبة فى عقول الناس. ولكن آراء هؤلاء لاتتغير إلا بكل مشقة، كما يصعب كذلك على أحد أن يبين أنها تغيرت.

وقد يحدث أن يعمل الزمن، وتعمل الأحداث، أو أن يعمل العقل وحده ومن تلقاء نفسه، على زعزعة رأى معين، أو على نقضه تدريجياً من أساسه، من غير أن تبدو أية أمارة بارزة تدل على ما حدث من التغير. فمثل هذا الرأى لم يهاجم بصورة سافرة ولم يتألب الناس ويتفقوا على شن حرب عليه، وإنما يظل أتباعه يتراجعون عنه باستمرار واحداً بعد واحد، وفى غير ضجة ظاهرة، فلا يكاد يمر يوم دون أن يتركه نفر من أتباعه، حتى لايبقى وفياً له سوى أقلية ضئيلة. ومع ذلك كله يظل قائماً على هذه الحالة. وإذا كان أعداؤه يلتزمون الصمت، ولا يتبادلون أفكارهم بشأنه إلا خلسة، فسيظلون هم أنفسهم زمناً طويلاً من غير أن يدركوا أن ثورة كبرى قد حدثت فعلاً. وفى هذه الحالة من الشك وعدم التأكد، لايتخذون أى إجراء. بل يستمر كل واحد منهم يلاحظ الآخر وهو ملتزم الصمت. فلم تعد الأغلبية تؤمن بما كانت تؤمن به من قبل. ولكنها تظل تتظاهر بالاعتقاد؛ فتشبح الرأى العام هذا يظل قوياً حتى إنه ليكفى لإخماد أصوات القائلين بالتجديد، ويكرههم على الاستمساك بأهداب الصمت، ويستبقيهم بعيدين عنه.

لايخفى أنا نعيش فى عصر شهد أسرع التغيرات التى حدثت فى آراء البشر الرئيسية واستقرت فى نفوسهم. ومع ذلك فقد يحدث أن تستقر آراء البشر الرئيسية بعد قليل، وتكون أكثر استقراراً عما كانت عليه من عدة قرون من تاريخنا. ولكن هذا الوقت لم يحن بعد، ولعله قريب. فكلما أمعنت فى الفحص عن احتياجات الأمم الديمقراطية ونزعاتها الطبيعية اقتنعت بأن المساواة الاجتماعية إذا ما رسخت فى العالم واستقرت فيه بشكل عام دائم، أصبح قيام الثورات الكبرى، عقلية كانت أو سياسية، أقل وأصعب مما يتوهمون. ذلك لأن الناس فى البلاد الديمقراطية يبدون دائماً مستنارين، غير واثقين من شىء، متلهفين ومتقلبين فى إرادتهم وفى مراكزهم، حتى ليخيل إلينا أنهم يسارعون إلى إلغاء قوانينهم فجأة، وإلى اعتناق آراء جديدة، وآداب جديدة فى السلوك، ولكن إن كان مبدأ

المساواة يجعلهم ميالين إلى التغيير، فإنه يوحى إليهم كذلك بمصالح معينة وبأذواق معينة، لايتسنى إرضاؤها إلا إذا استقر الأمر واستقرت الأحوال فى البلاد. فالمساواة تدفعهم قدماً، ولكنها كذلك تكبحهم، فهى تحفزهم، ولكنها تقيدهم بالأرض، وتحرك رغباتهم وتلهبها، إلا أنها تحد من قواهم.

على أن هذا الذى لايدرك مع ذلك لأول وهلة، هو أن الأهواء التى تؤدى إلى فصل المواطنين بعضهم عن بعض فى الديمقراطية واضحة جلية، أما القوة الخفية التى تكبحهم، وتجمع شملهم فلا يمكن أن تدرك فى طرفة عين.

فهل لى أن أجرؤ وأقول، وهذه الأنقاض والخرائب تحيط بى من كل جانب، إن الثورات ليست بأخوف ما أخافه على الأجيال المقبلة؟ فإن ظل الناس يقصرون أنفسهم باستمرار على دائرة مصالحهم العائلية الضيقة، وظلوا يعيشون فى قلق، وتهيج باستمرار، يخشى أن ينتهى بهم الأمر فيتعذر أن تصل إليهم تلك الوجدانات العامة العنيفة، التى تستثير الشعوب، لكنها مع ذلك ترقيها وتعبئها. وعندما تصبح أحوال الملكية متقلبة متذبذبة، ومحبة اقتنائها قلقة متوهجة فى النفوس؛ لايسعنى إلا أن أخشى على الناس أن يصبحوا فى حالة يرون فيها كل نظرية جديدة خطراً عليهم، وكل تجديد عملاً شاقاً مجهداً، وكل تحسين اجتماعى خطوة نحو الثورة، وعندئذ يأبون أن يتقدموا مخافة أن يتحركوا إلى أبعد مما ينبغى أن يتحركوا. إننى لأخاف عليهم، و أعترف بأنى أخاف عليهم فعلاً - من أن ينتهى بهم الأمر أن يستسلموا استسلاماً مطلقاً إلى ميل خسيس - إلى الملذات العاجلة، ويغفلوا المصالح الآجلة - ومصالح الأجيال المقبلة - ويؤثروا أن يسيروا مع التيار الحالى السهل، على أن يعمدوا إلى جهود قوية عاجلة يبذلونها فى سبيل الوصول إلى غرض أسمى، إذا ما اقتضت الحال.

ومن الناس من يرون أن ملامح المجتمعات الحديثة وشكلها، ستظل فى تغير دائم، أما أنا فأخشى أن ينتهى بها الأمر، أن تبقى ثابتة لاتتطور، وتجمد على المؤسسات نفسها، وعلى ضروب الانحياز التى تتعصب لها، والعادات والآداب التى جرت عليها، حتى إن البشرية لتتوقف عن التقدم وتظل جامدة حيث هى، ويظل العقل يتأرجح دائماً بين أمام وخلف دون أن تنشأ عن تحركه هذا أى أفكار جدد، وسيضيع الإنسان قوته سدى فى توافه مبعثرة غير مجدية، فعلى الرغم من أن الإنسانية فى حركة متصلة لاتنقطع، فإنها ستظل راكدة لاتتقدم.

الفصل الثانى والعشرون

الأمم الديمقراطية راغبة فى السلام
على حين ترغب جيوشها فى الحرب

المخاوف والمصالح والأهواء نفسها التى تمنع الأمم الديمقراطية من القيام بالثورات، تمنعها كذلك من الإقدام على شن الحروب. فروح التطلع إلى المجد الحربى وروح الثورة تضعفان كلتاهما فى وقت واحد ولأسباب واحدة. هذا، وتزايد عدد الملاك - وهم أنصار السلام عادة - وازدياد الثروات الشخصية، التى سرعان ما تلتهمها الحروب، والتلطف فى آداب السلوك، ورقة القلب، وتلك الميول إلى الشفقة التى يستدعيها تساوى الناس فى أحوالهم الاجتماعية، والتروى فى التفهم الذى يجعل الناس لا يتأثرون نسبياً بالانفعالات العنيفة والخيالية التى تستثيرها الحروب فى نفوس الجند - كل هذه الأسباب تتضافر على إخماد الروح الحربية. وفى رأيى؛ إننا نستطيع أن نضع قاعدة عامة ودائمة، نسلم بها جميعاً وهى أنه كلما تزايد تساوى الناس فى الأحوال الاجتماعية فى البلاد المتحضرة، صارت النزعات الحربية فيهم أكثر ندرة وأقل حدة.

ومع ذلك فالحرب أمر تتعرض له جميع الأمم الديمقراطية منها وغير الديمقراطية. ومهما كانت ميولها تتجه إلى السلام، فعليها أن تعد نفسها لرد أى اعتداء يقع عليها، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون عندها جيش قائم. فالحظ الذى أتاح لسكان الولايات المتحدة منافع كثيرة خاصة بهم، ألقى بهم وسط مفاوز وقفار لا جيران لهم فيها (إذا جاز لنا هذا التعبير) فبحسبهم بضعة آلاف من الجند لسد كل احتياجاتهم الدفاعية. ولكن هذا شىء من طبيعة أمريكا. وليس من طبيعة الديمقراطية.

فتساوى الأحوال الاجتماعية. وما يترتب عليه من آداب أخلاقية ومن مؤسسات، لا يعفى الشعب الديمقراطى من وجوب احتفاظه بجيش قائم، ولما كان لجيوش الأمم الديمقراطية نفوذ قوى يؤثر دائماً فى مصائرها. فمن الأهمية لنا بمكان أن نتعرف تلك النزعات الطبيعية التى تحرك الناس الذين تتكون منهم هذه الجيوش.

لا يخفى أن جيوش الأمم الأرستقراطية، تلك التى يعد فيها الأصل والنسب أساس

الرتب الوحيد، يوجد فيها التفاوت الذى نجده فى الأمة، فالضابط فيها نبيل، أما الجندى فعبد من عبيد الأرض. وعلى حين أن المطلوب من الأول أن يأمر وينهى، فالمطلوب من الثانى أن يذعن ويطيع. فمطامح الجندى فى الجيوش الأرستقراطية محصورة إذن فى نطاق ضيق، وليست مطامح الضابط نفسه مما لاحد له ولا نهاية. وليست الهيئة الأرستقراطية جزءاً من سلم الرتب والمقامات المعترف به فى الأمة فحسب، بل إن لها نفسها سلمها الخاص بها، فأعضاء هذه الهيئة (الأرستقراطية) موضوعون فى مراكز مرتبة ترتيباً تصاعدياً، درجات بعضها فوق بعض، وعلى نحو ثابت لايختلف. فهذا رجل ولد ليقود فرقة وذلك ليقود سرية فحسب، وإذا ما وصل الواحد منهم إلى أقصى ما يأمله، توقف من تلقاء نفسه وقنع بما أصاب من خير.

وفضلاً عن ذلك فثمة سبب قوى يخفف من مطامح الضباط فى الترقى فى الجيوش الأرستقراطية، ذلك أن الضابط فضلاً عما يتمتع به من الرتبة العسكرية، فإنه يحتل فى هذه البلاد مكانة مرموقة فى المجتمع، وفى نظره ليست الأولى سوى أمر ثانوى لاحق بالأخيرة. فالنبيل الذى يحترف الجندية إنما يفعل ذلك عن شعور بواجبه الذى يفرضه عليه أصله ونسبه أكثر مما يفعله بدافع الطموح؛ فهو لم يلتحق بها إلا حباً فى أن يجد عملاً شريفاً يقضى فيه سنى شبابه، التى لولا ذلك لقضاها فى الفراغ والكسل، وكى يستطيع أيضاً أن يعود إلى أهله وأقرانه بطائفة من الذكريات عن الحياة فى الجيش. فليس غرضه الرئيسى من اختياره مهنة الجندى أن يحصل على أملاك أو جاه أو سلطة إذن، فهو حائز لكل هذه الميزات بطبيعة أحواله، ويستطيع أن يستمتع بها من غير أن يضطر إلى مغادرة أوطانه.

أما فى الجيوش الديمقراطية فكل جندى يمكن أن يصبح ضابطاً فى يوم ما، مما يجعل الرغبة فى الترقى عامة، ويجعل حدود المطامح الحربية تمتد إلى مدى بعيد يكاد لايحد. فالضابط، من ناحيته، لايرى بالطبع شيئاً ما يضطره إلى التوقف عند رغبة دون أخرى؛ فلكل رتبة أهميتها العظمى عنده، لأن مكانته فى المجتمع تكاد أن تكون متوقفة دائماً على رتبته فى الجيش. وكثيراً ما يحدث فى هذه الأمم الديمقراطية ألا يكون لدى الضابط أى أملاك خاصة، وبذلك يكون جل اعتماده على مرتبه وحده؛ فهو لااعتبار له فى المجتمع إلا بسبب رتبته العسكرية، ومن ثم كان حظه يتغير بتغيير رتبته، ويصبح كأنه رجل آخر خلق خلقاً جديداً. فما لم يكن فى نظر الضابط فى الجيش الأرستقراطى سوى أمر ثانوى بالنسبة لمركزه؛ يصبح فى الجيوش الديمقراطية الأمر الرئيسى للضابط، بل يصبح كل شىء فى حياته الاجتماعية، فى كيانه نفسه.

لقد كان الضباط الأرستقراطيون أيام الملكية الفرنسية القديمة يدعون دائماً بألقابهم ورتبهم التى ورثوها عن أجدادهم، أما فى أيامنا فقد صاروا يدعون برتبهم الحربية فحسب، فهذا التغيير الصغير فى أسلوب التعبير، يكفى للتدليل على أن ثورة ضخمة حدثت فى بنية المجتمع وفى نظام الجيش.

أما فى الجيوش الديمقراطية فالرغبة فى الترقى تكاد تكون عامة، وإنها لرغبة متقدة، ملحة، دائمة، تغذيها سائر الرغبات الأخرى وتقويها، فهى رغبة لاتخمد إلا بخمود الحياة نفسها. فمن السهل علينا أن نرى أن الجيوش التى يجب أن يكون الترقى فيها أبطأ ما يكون فى أيام السلام، هى جيوش البلاد الديمقراطية وحدها. ولما كان عدد وظائف كبار الضباط محدوداً بطبيعة الحال، وعدد المتنافسين عليها كبيراً وقانون المساواة الصارم يقتضى أن يعامل الجميع على حد سواء، لم يكن لأحد أن يترقى بسرعة، بل إن الكثيرين لايستطيعون أن يترقوا ألبتة. وهكذا يتضح لنا أن الرغبة فى الترقى أعظم ما تكون فى الجيوش الديمقراطية، وفرص الترقى أقل مما فى جيوش البلاد الأخرى، فلا غرو إن كان جميع الطموحين الذين فى الجيوش الديمقراطية متحمسين للحروب راغبين فيها كل الرغبة، إذ أنها تحدث أمكنة شاغرة يمكن أن يرقوا إليها، وتسوغ انتهاك حرمة ذلك القانون - قانون الأقدمية الصارم الذى يعد الميزة الطبيعية الوحيدة فى الديمقراطية.

وهكذا وصلنا إلى حقيقة عجيبة: إن الجيوش الديمقراطية أشد تحمساً للحروب من أى جيوش أخرى فى العالم كله، على حين أن الشعوب الديمقراطية أشد أمم الأرض جميعاً حباً للسلام، ومما يجعل هذين الأمرين المتضاربين أعجب وأغرب أنهما يحدثان فى وقت واحد ومن جراء مبدأ واحد، هو مبدأ المساواة هذا.

ولما كان جميع المواطنين متساوين اجتماعياً، فكلهم يرغب دائماً فى تحسين مركزه، وفى العمل على زيادة رفاهيته، فقد أدركوا جميعاً أن ذلك فى الإمكان، وهذا مما يجعلهم يحبون الاستقرار والسلام، والسلام يعاون على ازدهار التجارة والصناعة، ويتيح لكل امرىء أن يظل يعمل فى مشروعاته الصغيرة التى قام بها، حتى ينجزها. ومن جهة أخرى، فإن هذه المساواة نفسها تجعل العسكريين من المواطنين يحلمون بميادين القتال، لأنها ترفع من قيمة الأمجاد الحربية فى نظر أولئك الذين يتخذون من الجندية مهنة، ولأنها تجعل نيلها فى متناول الجميع. ومهما كان الأمر، فقلق النفس واحد فى كل من الحالتين، والميل إلى الملذات نهم لايشبع، والطموح فى النجاح قوى فى الجميع. أما وسائل إشباع ذلك فهى وحدها المختلفة.

إن نزعات الأمة والجيش المتضاربة هذه تعرض الجماعات الديمقراطية لأخطار جسام. فإذا ما زالت الروح الحربية عن الأمة، لم تعد مهنة الجندية موضع تكريم، وهبط العسكريون إلى أدنى درجات الموظفين العامين العاديين، وبذلك يقل احترام الناس لهم، ولا يعودون يفهمونهم. وعندئذ يحدث هنا عكس ما يحدث فى العصور الأرستقراطية، فلم يعد الذين يلتحقون بالجيش، من أسمى الطبقات، بل صاروا من أدناها. ولم يعد يتجه إلى المطامح الحربية إلا من لامطامح أمامهم سواها. وبذلك تنشأ دائرة خبيثة من العلل والمعلولات لافكاك منها؛ فصفوة أفراد الأمة يتحاشون الالتحاق بالمهن العسكرية، لأنها

لم تعد موضع تشريف وتكريم لهم؛ والمهن العسكرية هذه لم تعد موضع تشريف وتكريم لأن صفوة أبناء الأمة أصبحوا يأبون الالتحاق بها .

فلا عجب إذن إن بدت الجيوش الديمقراطية قلقة فى كثير من الأحوال ، ومتذمرة ، غير راضية بما قسم لها من حظوظ ، على الرغم من أن أحوالها المادية أفضل بكثير من أحوال الجيوش الأخرى عادة ، والنظام فيها أقل صرامة مما فى بلاد أخرى . فالجندى يشعر بأنه فى مركز أدنى . وكبرياؤه الجريحة تقوى فيه الميل إلى الحروب حيث خدماته مطلوبة وضرورية ، أو هى تزيد فيه الرغبة الجامحة إلى الثورة ، حيث يأمل أن ينال بقوة السلاح ذلك النفوذ السياسى والاعتبار الشخصى اللذين حرمهما .

إن تكوُّنَ الجيوش الديمقراطية ليجعل هذا الخطر الذى ذكرته تواً مثار خوف كبير ، فمعظم المواطنين فى البلاد الديمقراطية لهم شىء من الممتلكات يضنون به ويحافظون عليه ، على حين أن قواد الجيوش الديمقراطية من الدهماء ، ولا أملاك لهم عادة ، فليس للكثرة منهم ما يخشون عليه من الضياع فى غمرة الاضطرابات والحروب الأهلية . أما الغالبية العظمى فى الأمة (الديمقراطية) فيخشون قيام الثورات بطبيعة الحال ، أكثر مما كانوا يخشونها فى العصور الأرستقراطية ، على حين يخشاها قادة الجيش أقل منهم بكثير .

وزيادة على ذلك ، وكما هى الحال فى البلاد الديمقراطية ، فإن أوسع الناس ثراء ، وخيرهم تعليماً وثقافة ، وأعظمهم كفاية يندر أن يختاروا الالتحاق بالمهن العسكرية (كما سبق أن ذكرنا من قبل) . فالجيش فى جملته يصبح فى النهاية أشبه بأمة صغيرة ، العقل فيها أضيق مما فى الأمة الكبرى ، والعادات أكثر خشونة . وهذه الأمة الصغيرة غير المتحضرة تجد الأسلحة فى يديها ، وتدرك أنها هى وحدها التى تعرف كيف تستخدمها . والحق أن مزاج الشعب السلمى ليزيد الخطر الذى تتعرض له الأمة الديمقراطية من جراء الروح العسكرية المتمردة التى تسود الجيوش . فليس شىء أخطر من جيش وسط أمة غير حربية ميالة إلى السلام ، فغرام الجماعة الديمقراطية الشديد بالهدوء والاستقرار يجعل الدستور تحت رحمة الجيش باستمرار .

فلنا أن نؤكد إذن ، بوجه عام ، أن الأمم الديمقراطية إن كانت تنزع بطبيعة الحال إلى السلام من أجل ميولها ، ومصالحها ، فجيوشها تجرها دوماً إلى الحرب وإلى الثورات .

وقلما تخشى البلاد الأرستقراطية قيام الثورات العسكرية ؛ ولكنَ هذه الثورات هى نفسها التى يجب أن تخشاها دائماً الشعوب الديمقراطية ، وتحسب لها كل حساب ؛ فينبغى أن تعد تلك الأخطار من أشد ما يحدق بها فى المستقبل . فما أحرى الساسة إذن أن يوجهوا اهتمامهم باستمرار إلى البحث عن علاج لهذا الشر .

فأول فكرة تخطر ببال الأمة عندما تشعر فى صميم نفسها بالخوف من مطامح جيشها

القلقة، هي أن تجعل لهذه المطامح المعيبة غرضاً تتجه إليه، وذلك بأن تمضي بالجيش إلى ميادين القتال. ولا أقصد بذلك أن أسوىء الحروب: فالحروب توسع دائماً آفاق تفكير الشعب وترفع من روحه المعنوية. وقد تكون (الحروب) فى بعض الأحوال القيد الوحيد الذى يحد من الإفراط فى نمو بعض النزعات التى تنبثق بطبيعة الحال، من مبدأ المساواة من حيث يجب أن تعد الحرب أمراً ضرورياً لعلاج بعض الأمراض المستعصية التى قد تتعرض لها الأمم الديمقراطية.

فللحروب مزايا كبيرة، ولكن يجب ألا نخدع أنفسنا ونقول إنها تقلل من ذلك الخطر الذى أشرت إليه توا، إنها تؤخره ليس إلا. كى يعود بشكل أشد عنفاً حين تنتهى الحرب، لأن الجيش لايستطيع أن يصبر على السلام طويلاً بعد أن يكون قد ذاق الحرب واستساغها؛ فليست الحرب علاجاً إذن إلا لشعب دائم التعطش للأمجاد العسكرية.

وإنى لأتكهن بأن جميع الحكام العسكريين الذين قد يظهرون فى الأمم الديمقراطية العظمى ليجدوا أنه أيسر عليهم أن يقودوا جيوشهم يغزون بها ويفتحون الأقطار، من أن يدعوها تعيش فى سلام عقب حروب ظفرت فيها بالنصر. فثم أمران تجد الشعوب الديمقراطية دائماً مصاعب فى القيام بهما: البدء بالحرب، والعمل على إنهائها.

فإن كانت الحروب تعود ببعض المنافع الخاصة على الشعوب الديمقراطية فهى من ناحية أخرى تعرضها لأخطار معينة لاتخشاها الشعوب الأرستقراطية ولا تتعرض لها تلك، وحسبى أن أذكر هنا اثنين منها:

فإن كانت الحرب ترضى شهوة الجيوش، فإنها تربك ذلك الجمهور الكبير من المواطنين الذين يقتضى إرضاء أهوائهم الصغار استقرار السلام والاطمئنان باستمرار، وكثيراً ما تدفعه إلى اليأس، ومن ثم كان هناك شىء من المخاطرة دائماً أن تحدث بصورة أخرى، ذلك الاضطراب نفسه الذى ينبغى لها أن تمنعه.

كل حرب طويلة المدى لابد أن تضر بحرية الشعب الديمقراطى. وليس معنى ذلك أننا يجب أن نخشى من أن يعمد القواد الظافرون إلى الاستيلاء بالقوة على السلطة العليا عقب كل انتصار يحرزونه، كما فعل كل من سولا (Sulla) وقيصر. فالخطر هنا من نوع آخر. والحرب لاتسلم الشعوب الديمقراطية إلى حكومة عسكرية دائماً. ولكنها تؤدى دائماً إلى زيادة سلطات الحكومة المدنية زيادة لاحد لها. بل إنها لتكاد تكون ملزمة بأن تركز إدارة شئون الناس وإدارة كل الأمور فى أيدى الحكومة. فإن هى لم تؤد إلى الاستبداد بعنف فجائى فهى تهيىء الناس لتقبله بصورة ألطف عن طريق عاداتهم. فيجب على الذين يسعون وراء القضاء على حريات أمة ديمقراطية. أن يعلموا أن الحرب أضمن وسيلة وأقرب طريق إلى تحقيق أغراضهم، وتلك أولى بديهيات العلم.

وثم علاج آخر يبدو واضحاً لا حاجة به إلى شرح وإيضاح عندما تصبح مطامح الجنود والضباط مصدر خوف وفزع، وذلك بأن يزيد عدد وظائف الضباط التى يمكن إيجادها عن طريق زيادة الجيش. هذا، وقد يخفف زيادة عدد الجيوش من حدة الشر الحاضر مؤقتاً، ولكنها تلقى بالبلاد فى متاعب أشق فى المستقبل القريب. فزيادة الجيش قد تترك أثراً باقياً فى أمة أرستقراطية لأن الطموح العسكرى فى هذه الأمم مقصور على طبقة واحدة من الرجال، وتقف مطامح كل رجل عند حد معين، وبذلك يتسنى لنا أن نرضى معظم الطامحين إن لم نرضهم كلهم. ولكن ليس ثمة أى مكسب من جراء زيادة الجيش فى الأمة الديمقراطية، لأن عدد الطامحين يزداد دائماً بنسبة ازدياد عدد الجيش تماماً. فأما الذين أرضيت مطامعهم بإيجاد مراكز جديدة لهم فى الجيش فسيعقبهم فى الحال جمهور جديد آخر لا يستطاع إرضاؤه، وحتى أولئك الذين سبق أن أرضوا سرعان ما يأخذون فى الشكوى وفى الإلحاح بطلب ترقيات جديدة، لأن التهيج النفسى ذاته الذى يسود طبقات المدنيين فى المجتمع الديمقراطى سيتجلى فى صفوف الجيش. فليس الذى يبغونه أن يصلوا إلى رتبة معينة فحسب، بل أن يظلوا يترقون باستمرار كذلك. ومع أن رغباتهم قد لا تكون واسعة أكثر مما ينبغى، فإنها تتجدد باستمرار كذلك. فالأمة الديمقراطية التى تزيد عدد جيشها لا تخفف بهذه الوسيلة طموح الرجال العسكريين إلا لفترة قصيرة من الزمن، ثم لا يلبث الطموح أن يصبح مثار خوف أشد لأن عدد الذين يشعرون به قد ازداد زيادة كبيرة.

وفى رأيى أن الروح القلقة المضطربة شر ذاتى كامن فى طبيعة تأليف جيوش البلاد الديمقراطية نفسها، وليس ثمة أمل فى شفائها منها. فجدير بالمشرعين فى البلاد الديمقراطية ألا يخدعوا أنفسهم ويظنوا أنهم يستطيعون أن يضعوا نظاماً عسكرياً يكفى وحده لإجبار رجال المهن العسكرية على التزام السكينة، ويكبح عادة الحرب معهم، إنهم إنما يضيعون جهودهم سدى قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى هذا الغرض.

إنا لن نجد فى الجيش نفسه العلاج الشافى لما به من نقائص وعيوب، بل نجد هذا العلاج فى الأمة ذاتها. فالأمم الديمقراطية تخشى الاستبداد بطبيعة الحال كما تخشى قيام الاضطرابات، ولا تعدو المسألة أن تجعل من هاتين النزعتين وأمثالهما ميولاً ثابتة، واعية، تعمل فى ترو وتعقل. فعندما يتعلم المواطنون بأخرة أن يحسنوا استخدام الحرية استخداماً سلمياً نافعاً، ويدركوا ما يعود عليهم منها من فوائد ومن نعم، وعندما يحبون النظام محبة كلها رجولة، وصاروا يخضعون للنظام طائعين مختارين -فهؤلاء المواطنون أنفسهم إذا ما التحقوا بالمهن الحربية نقلوا إليها على غير وعى منهم -بل وكأنه على كره منهم- تلك الصفات والعادات نفسها. فعندما تتغلغل روح الأمة العامة فى روح الجيش الخاص بها، فإنها تخفف من حدة الآراء والرغبات التى تولدها الحياة العسكرية، أو هى تقمعها وتقضى عليها، بقوة الرأى العام القديرة على عمل كل شىء. فما علينا إلا أن نعلم

المواطنين أن يكونوا مثقفين منظمين ، ثابتين ، وأحراراً ، فعندئذ يصبح الجنود مدربين مطيعين .

فكل قانون يوضع لقمع روح الجيش المتمردة ، يؤدى إلى إضعاف روح الحرية فى الأمة ، ويغشى بالغموض والإبهام فكرة القانون وفكرة الحق - هذا القانون إنما يعمل فى الواقع ضد الغرض الذى رمى إليه ، وبذلك يعاون على قيام الطغيان العسكرى أكثر مما يعمل على إضعافه .

هذا ، وبعد كل شىء وعلى الرغم من كل ما يتخذ من احتياطيات ، فسيظل وجود جيش ضخم فى الأمة الديمقراطية مصدر خطر عظيم دائماً . وأنجح وسيلة للتقليل من هذا الخطر هى تخفيض ذلك الجيش ، ولكن هذا العلاج ليس مما تستطيع كل أمة أن تستخدمه وتطبقه .

الفصل الثالث والعشرون

أى الطبقات أكثر ميلاً إلى الحرب وإلى الثورة فى الجيوش الديمقراطية

من طبيعة الجيوش فى الأمم الديمقراطية أن تكون ضخمة كبيرة العدد بالنسبة إلى الشعب الذى تنتمى إليه ، كما سأبينه فيما بعد . ولما كان من النادر أن يختار الرجال الذين يعيشون فى عصور ديمقراطية الالتحاق بمهنة الجندية من تلقاء أنفسهم ، اضطرت الأمم الديمقراطية هذه أن تلغى نظام التطوع الحر فى تجييش الجيوش ، وتحل محله نظام التجنيد الإجبارى مدفوعة إلى ذلك بمقتضيات أحوالها الاجتماعية ، ومن السهل علينا أن نتكهن بأن جميع الأمم الديمقراطية ستلجأ بأخرة إلى الأخذ بنظام التجنيد الإجبارى هذا .

فعندما تكون الخدمة العسكرية إجبارية ، يقع عبؤها على الجماعة كلها بالتساوى من غير تمييز أحد على آخر . وهذه نتيجة أخرى ضرورية من نتائج أحوال هذه الأمم الاجتماعية ، ومن آرائها الذاتية فيها . فالحكومة تستطيع أن تفعل ما تشاء ، أو تكاد تكون كذلك ، مادامت تلجأ إلى الجماعة كلها فى وقت واحد ، فعدم المساواة فى توزيع الأعباء ، وليست الأعباء نفسها ، هو الذى يوجد المقاومة عادة . ولكن لما كانت الخدمة العسكرية عامة تشمل جميع المواطنين من غير تفريق ، كانت النتيجة الواضحة أن صار كل مواطن لا يظل فى الجيش العامل سوى بضع سنوات . وهكذا كان من طبيعة الأشياء فى البلاد الديمقراطية أن لا يمر الجندى بالجيش إلا مروراً عابراً ، على حين أن الجندية فى معظم البلاد الأرستقراطية من المهن التى يقبل عليها المواطن من تلقاء نفسه ، ويختارها بنفسه حرفة له ، أو أن تفرض عليه فرضاً ، فيظل فيها طيلة حياته .

ولهذا نتائج ذات شأن ، فلا شك أن فى الجيوش الديمقراطية من يكتسبون ميلاً إلى الحياة العسكرية ، ولكن الأغلبية منهم سيقوا على كره منهم إلى الانضمام إليها سوقاً ، ولذا كانوا ينزعون دائماً إلى العودة إلى بيوتهم وأهليهم – إلى الحياة المدنية ، فلا غرو أن كانوا لا يعدون أنفسهم مشتغلين جدياً بمهنة الجندية هذه ، ويفكرون باستمرار فى الخروج منها . فمثل هؤلاء الناس لا يستشعرون أبداً الاحتياجات التى تتطلبها منهم هذه الحياة ، ولا هم

يشاركون إلا أقل مشاركة فى الميول والأهواء التى تولدها فى نفوس الجند . إنهم يتكيفون بواجباتهم العسكرية حقاً ، ولكن قلوبهم تظل متعلقة بالواجبات والمصالح التى تربطهم بالحياة المدنية . ولذلك فهم لا يتشبعون بروح الجيش ، ولعل الأحرى بنا أن نقول إنهم يعملون على بث روح المجتمع الكبير فى الجيش ، ويحافظون على بقائها فيه . فالجندى العادى (النفر) فى الأمم الديمقراطية يظل أشبه بالمواطن المدنى ؛ فعادات الشعب القومية راسخة فيه ، ومتسلطة عليه كل التسلط ، وللرأى العام عليه أعظم سلطان ؛ ومن ثم يتيسر له أن يبث حب الحرية واحترام الحقوق فى الجيوش الديمقراطية عن طريق الجنود (الأنفار) بوجه خاص ، وذلك إن كان قد سبق للشعب أن تشبع بهذه المبادىء من قبل . والأمر على العكس من ذلك فى الأمم الأرستقراطية ، حيث ينتهى الأمر بالجنود ألا يكون بينهم وبين مواطنيهم أية رابطة مشتركة ، حتى إنهم ليعيشون بين ظهرانيهم أشبه بالغرباء ، بل وكثيراً ما يكونون فيهم أشبه بالأعداء .

أما فى الجيوش الأرستقراطية فالضباط هم العنصر المحافظ ، لأنهم وحدهم الذين احتفظوا بروابط وثيقة بينهم وبين المجتمع المدنى ، ولم ينزلوا أبداً عن نيتهم فى أن يعودوا إلى مكانتهم فيه إن عاجلاً وإن آجلاً ، أما فى الجيوش الديمقراطية فالجندى ، لا الضابط ، هو الذى يقف هذا الموقف وللسبب ذاته .

وكثيراً ما يحدث ، على العكس من ذلك ، أن يحصل الضباط فى هذه الجيوش الديمقراطية نفسها ، على أذواق ورغبات متميزة كل التميز عن أذواق الأمة واحتياجاتها ؛ وهذا أمر يسهل تعليله ، فى الأمم الديمقراطية نرى الرجل الذى ترقّى فصار ضابطاً ، يفصم جميع الروابط التى تربطه بالحياة المدنية ، ويطلقها إلى الأبد ، فليس ثمة مصلحة تدفعه إلى العودة إلى تلك الحياة . فوطنه الحقيقى الآن هو الجيش ؛ لأنه مدين بكل ما يملك إلى المرتبة التى حصل عليها فيه ؛ ومن ثمَّ كان حظه يتبع حظ الجيش ، فيرتفع بارتفاعه ، أو يهبط بهبوطه ، فلا عجب إن هو علّق كل آماله بالجيش وحده . ولما كانت مطالب الضابط تختلف عن مطالب البلاد نفسها فإنه قد يرغب كل الرغبة فى الحرب ، أو يعمل على إحداث ثورة ، حتى فى اللحظة التى تكون فيها الأمة أشد ما تكون رغبة فى الاستقرار والسلام .

ومع ذلك فثمَّ أسباب عدة تخفف من قلق هذه الروح الحربية ، فمع أن الطموح عام وموصول فى الأمم الديمقراطية ، فإنه يندر أن يكون طموحاً سامياً ، كما رأينا من قبل ، فالرجل الذى نشأ فى الطبقة الدنيا من طبقات المجتمع ، وارتفع من تحت السلاح فأصبح ضابطاً ، يكون قد خطا فعلاً خطوة واسعة ، لأنه حصل على مركز فى مجال أسمى من المركز الذى كان يشغله فى الحياة المدنية ، واكتسب حقوقاً تعدها معظم الأمم الديمقراطية دائماً ثابتة لمن حصل عليها لا تزول عنه ؛ فلا مانع عنده الآن من أن يتوقف فترة بعد هذا الجهد المضنى ، ويستمتع بما نال من حظ . فالخوف من المخاطرة بما أحرز من ترقٍّ يخفف من رغبته

فى اقتناء ما ليس فى متناوله ، فبعد أن يكون قد تخطى أكأد عقبة فى سبيل ترقيه ، تراه يستسلم بمزيد من الصبر إلى ما قد يكون فى ترقيه هذا من بطء ، ففتور طموحه يزداد كلما ترقى فى مراتب الجيش وأدرك أن عليه أن يتوقع أن يخسر الكثير فى أوقات الخطر . فإن لم أكن مخطئاً كان أقل ناس فى الجيش الديمقراطى ميلاً إلى الحرب هم رؤساؤه .

لأن ما ذكرته عن الضباط والجنود لا يصدق على طبقة كبيرة من الرجال يشغلون فى جميع جيوش العالم المراكز الوسطى التى بين الاثنين . وأعنى بهم طبقة ضباط الصف ؛ وهى الطبقة التى لم يكن لها قط أى دور يذكر فى التاريخ إلا فى القرن الحاضر ، إذ قدر لها الآن ، فى رأيى ، أن تقوم بدور له أهميته ، فقد قطع ضباط الصف جميع الروابط التى تربطهم بالحياة المدنية ، شأنهم فى ذلك شأن الضباط ، وفرغوا أنفسهم كلها للخدمة العسكرية ، ولعلهم جعلوها وحدها معقد كل رغباتهم ، ولكنهم رجال لم يصلوا بعد مثلما وصل الضباط ، إلى مركز ثابت عال يستطيعون أن يقفوا عنده ويتنفسوا بحرية أتم إلى أن يترقوا إلى مركز أسمى .

إن طبيعة واجبات ضابط الصف ، وهى واجبات ثابتة لا تتغير ، تقتضيه أن يحيا حياة ضيقة مغمورة ، قلقة ، غير مستقرة لا راحة فيها ، فهو لم ير بعد من الحياة العسكرية غير أخطارها ، ولم يعرف منها غير ما فيها من حرمان ، ومن نظام شديد قاس ، وهما أمران أشق على النفس من أخطار الحرب نفسها ، وإنه ليتحمل من متاعبه الحاضرة الكثير بسبب علمه أن نظام المجتمع ، ونظام الجيش يخولان له أن يتخلص من هذه المتاعب ويرتفع عنها ، فله أن يرقى إلى رتبة الضابط فيحصل فى الحال على أن يكون له الحق فى الأمر ، والرتب ، والاستقلال والحقوق ومختلف المتع . فآماله هذه لا تبدو له ذات أهمية بالغة فحسب ، ولكنه لا يمكن أن يستوثق من تحققها إلا إذا صارت فى يديه فعلاً ، فليست الرتبة التى يشغلها مما لا يمكن سحبه منه ، ذلك إلى أنه مضطر إلى أن يستسلم دائماً لأهواء ضابطه المشرف عليه ، لأن هذا الإذعان مما يقتضيه النظام ، وإن غلطة تافهة أو نزعة عابرة قد تحرمه فى الحال ثمرة سنين عديدة من الكدح والعرق . فإلى أن يبلغ الرتبة التى تتجه إليها مطامحه لا يكون قد أحرز شيئاً يذكر . والحق أن ترقيه فى سلم الحياة العسكرية لا يمكن أن يبدأ إلا بعد أن يصل إلى هذه الرتبة - رتبة الضابط - فلا مناص للطموح المستيئس من أن يشتعل فى نفس رجل تظل تدفعه بالضرورة وباستمرار احتياجاته وأهواؤه وروح عصره ، وشبابه وآماله ومخاوفه كلها .

فضباط الصف يرغبون دائماً فى الحروب إذن ، مهما كلفتهم من ثمن ، فإن لم تتيسر لهم اتجهوا يعملون على إحداث الثورات ليعطلوا النظم والقوانين القائمة ، ويتخلصوا من رؤسائهم الضباط ، ويحلوا هم محلهم مستعينين فى ذلك بالاضطراب العام وأهواء العصر الأساسية . هذا ، وليس من المستحيل عليهم أن يحدثوا مثل هذه الأزمة ، لأن وحدة

أصلهم وعاداتهم تجعل لهم سلطاناً عظيماً على الجنود ، مهما اختلفوا عنهم فى أهوائهم ورغباتهم .

ومن الخطأ أن يتصور أحد أن خصائص الضباط وضباط الصف والجنود المنوعة هذه ، مقصورة على وقت معين أو قطر معين ، بل تحدث دائماً فى كل العصور ، وفى جميع البلاد الديمقراطية فضباط الصف فى كل جيش ديمقراطى أسوأ من يمثل روح البلاد المسالمة المنظمة ، على حين أن الجندى العادى من خير من يمثلها ، لأنه ينقل معه إلى الحياة العسكرية كل ما فى عادات الأمة وآدابها الأخلاقية ، بما فيها من ضعف وقوة ؛ فهو يمثل صورة المجتمع فى أمانة ودقة ، فإن كان هذا المجتمع جاهلاً وضعيفاً اتبع الجنود زعماءهم ، وعلى غير[1] وعى منهم يسيرون خلفهم فى تعكير صفوف النظام العام ، وفيما يثيرونه من اضطرابات ، أما إن كان المجتمع مستنيراً ونشيطاً فسيجعلهم هو نفسه يلتزمون مراعاة النظام ويسكنون إليه .

الفصل الرابع والعشرون

الأسباب التى جعلت الجيوش الديمقراطية أضعف من غيرها فى بداية المعركة وأفظع منها فى الحروب الطويلة المدى

عندما ينعم الجيش بالسلام فترة طويلة، ثم ينزل عقبها إلى ميدان القتال، يكون معرضاً لخطر الهزيمة فى مطلع المعركة، على حين تكون أمام الجيش الذى ظل مدة طويلة مشغولاً بالحروب، فرص كثيرة لإحراز النصر؛ وتصدق هذه الحقيقة بوجه خاص على الجيوش الديمقراطية. أما فى البلاد الأرستقراطية فالجندية مهنة ممتازة، تعد موضع تشريف حتى فى حالة الحرب، فلا غرو إن اتجهت إليها أنظار الرجال ذوى المواهب العظيمة، والمعارف الواسعة، والمطامح العظيمة. فالجيش، يعد فى نظرهم، من كل وجه من الوجوه، فى مستوى واحد مع الأمة، بل كثيراً ما يضعونه فى مستوى أعلى منها.

هذا، وقد رأينا من قبل أن الحال فى الأمة الديمقراطية على العكس من ذلك، فمن فيها من صفوة الرجال ذوى العقول الكبيرة، يظلون يبتعدون عن الجندية شيئاً فشيئاً، ويشقون لهم طرقاً أخرى للحصول على ما يبغون من ضروب الوجاهة والسلطان، ومن الثروة بخاصة. فالجيش فى العصور الديمقراطية، حيث فترة السلام طويلة يكون عادة فى مستوى دون مستوى الأمة نفسها. وعندئذ يستدعى الجيش للخدمة المباشرة، فإن لم تغيره الحروب صار هو والدولة كلاهما فى خطر.

وسبق أن أوضحت أن نظام الأقدمية هو القانون الأعلى الصارم فى الترقية فى الجيوش الديمقراطية وقت السلم، ولا يرجع هذا، كما بينت من قبل أيضاً، إلى تكوين هذه الجيوش فحسب؛ بل يرجع كذلك إلى تكوين الشعب نفسه، وهذا أمر سيظل يحدث على الدوام.

وزيادة على ذلك فالضابط فى هذه الأمم يستمد مركزه فى المجتمع من مركزه فى الجيش وحده، ولما كان يستمد كل ما يحصل عليه من اعتبار ومن مرتب، من هذا المصدر عينه، صار لا يتقاعد من تلقاء نفسه، ولا هو يحال إلى المعاش إلا قرابة آخر عمره، فيترتب على

هذين العاملين أن الجيش الديمقراطى إذا أنزل إلى ميدان الحرب بعد فترة طويلة قضاها فى السلام ، كان جميع ضباطه قد صاروا شيوخاً . هذا وليس الكلام هنا مقصوراً على القواد فحسب ؛ بل يشمل جميع ضباط الصف الذين معظمهم جامدين لايترقون ، وإن ترقوا ، فبطء شديد ، وخطوة خطوة . فإن درسنا حالة جيش ديمقراطى عقب فترة سلام طويلة لدهشنا أن نجد جميع الجنود فتياناً ، وكل كبار ضباط الجيش شيوخاً فى أسنان متهدمة ، فعلى حين تنقص الأولين الخبرة ، تعوز الضباط الهمة والنشاط . وهذا لاشك من دواعى الهزيمة ، فأول شروط القيادة الناجحة أن يكون القائد شاباً ؛ وما كنت لأجرؤ على التصريح بذلك لو لم يقله أكبر قائد[1] ظهر فى العصر الحديث .

وهذان العاملان لايؤثران فى الجيوش الأرستقراطية بصورة واحدة فإذ كانت الترقية فى هذه الجيوش تقوم على أساس الأصل والنسب ، أكثر مما تقوم على أساس الأقدمية ، صرنا نجد دائماً فى جميع الرتب عدداً معيناً من الشباب يجلبون إلى مهنتهم العسكرية كل ميعة نشاطهم العقلى والجسمانى . وزيادة على ذلك فالرجال الذين يسعون وراء أمجاد الحروب فى الشعوب الأرستقراطية ، إن كانوا ممن يستمتعون فى المجتمع المدنى بمركز مستقر ، يندر أن يستمروا فى الجيش حتى تلحقهم الشيخوخة . فبعد أن يقضوا أنشط سنى الشباب فى حياة الجندية ، يستقيلون باختيارهم ويقضون كهولتهم وسنى نضجهم بين أهليهم وذوى قرابتهم .

لايؤدى السلام الطويل إلى ملء الجيوش الديمقراطية بضباط شيوخ فحسب ، بل يكسب جميع الضباط عادات شتى ، عقلية وجسمانية ، تجعلهم غير صالحين للخدمة العملية فى الحروب . فمن يقضى مدة طويلة فى جو ديمقراطى هادىء مسالم يجد فى البداية مشقة كبيرة فى تكييف نفسه بمطالب الأعمال الشاقة والواجبات الصارمة التى تقتضيها واجبات الحروب . فإن لم يكن قد فقد الميل إلى استخدام سلاحه فقداناً تاماً ، فإنه يكون قد اتخذ ، على الأقل ، من معيشته فى ذلك الجو الديمقراطى ؛ عادات لاتؤهله لأن يحارب وأن ينتصر .

أما الاستمتاع برخاوة العيش فى الحياة المدنية فى الأمم الأرستقراطية فلا يؤثر فى أخلاق الجيش تأثيراً كبيراً ، لأن الأرستقراطيين هم الذين يديرون أمور الجيش فى هذه الأمة ، ومهما انهمك هؤلاء الأرستقراطيون فى ملذاتهم المترفة فلهم نزعات أخرى غير الاهتمام برفاهيتهم وسعادتهم الشخصية ، فهم يسارعون إلى التضحية بهذه السعادة مؤقتاً ، كى يسدوا مطالب تلك النزعات على صورة أتم .

هذا ، وقد سبق أن أوضحت أن الترقى فى الجيوش الديمقراطية فى أوقات السلم بطىء

---

(١) لعل هذه تحية عابرة من المؤلف لنابليون بونابرت ، ولم يرد أن يذكر اسمه صراحة بداعى التقية .

كل البطء . ولا يلبث الضباط أن يدركوا أن لامناص لهم من أن يتحملوا هذه الحال فى البداية ، ولو على مضض ، فهم وإن كانوا يتهيجون ويقلقون ، وكثيراً ما يستولى عليهم الغضب فى البداية ، إلا أن معظمهم يجمعون أمرهم فى النهاية على الرضا بتلك الحال . أما ذوو المطامح الواسعة ، والموارد الكافية فيتركون الجيش، ويكتفى الباقون بالعمل على التوفيق بين رغائبهم وبين حظهم الضئيل ، وينتهى بهم الأمر أن ينظروا إلى مهنة الجندية من وجهة نظر مدنية . فالشىء الذى يقدرونه أعظم قدر فى هذه المهنة هو المرتب الذى يتقاضونه ، والاطمئنان الذى يترتب عليه ، فتصورهم المستقبل يقوم على أساس ضمانهم هذا المرتب القليل ؛ فكل ما يريدونه أن يتركوا وشأنهم فى سلام يستمتعون به . وهكذا نجد أن السلام الطويل المدى لايملأ الجيش بالشيوخ المسنين فحسب، بل إنه كثيراً مايوحى بآراء الشيوخ إلى أولئك الذين ما زالوا فى ربيع الحياة .

وقد سبق أن أشرنا أيضاً إلى أن مهنة الجندية فى البلاد الديمقراطية ليست موضع احترام كبير من الشعب فى أوقات السلام؛ ذلك إلى أنها لاتمارس إلا بقليل من الهمة والنشاط . فعدم احتفال الرأى العام بها هذا ، كابوس يجثم على عقول الجند ويرهقهم ، ويقل من حدة نشاطهم ، حتى إذا قامت الحرب فى النهاية وجدوا أنفسهم عاجزين عن أن يستردوا فى الحال ما كان لهم من حمية ومن نشاط . هذا ، وليس فى جيوش البلاد الأرستقراطية سبب شبيه بهذا يمكن أن يؤدى إلى إضعاف الأخلاق ، فالضباط الأرستقراطيون لاينحطون أبداً فى عيون أنفسهم ، ولا فى عيون مواطنيهم لأنهم ، فضلاً عن عظمتهم الحربية ، عظماء فى نفوسهم، حتى ولو كان تأثير السلام فى الجيشين الأرستقراطى والديمقراطى كليهما واحدا، فالنتائج تجىء مختلفة دائماً .

وعندما يفقد ضباط الجيوش الأرستقراطية روحهم الحربية، والرغبة فى النهوض بأنفسهم عن طريق الخدمة العامة ، فإنهم لايزالون ، مع ذلك ، يحتفظون بشىء من الرعاية والاحترام ، لكرامة طبقتهم وشرفها ، وبعادة ألفوها من قديم ، أن يكونوا دائماً فى الصدارة ، وقدوة طيبة لغيرهم ، ولكن إذا لم يعد لدى ضباط الجيوش الديمقراطية شىء من شهوة الحرب ، ولا من المطامح الحربية ، لايكون قد تبقى لهم شىء يحتفظون به .

ولذلك ، فمن رأيى ، أنه عندما يشتبك ديمقراطى فى حرب ما ، بعد استمتاعه بسلام طويل الأمد ، فإنه يتعرض لخطر الهزيمة ، أكثر مما تتعرض لها أية أمة أخرى ، على أن ذلك يجب ألا يفت فى عضده ويجعل نفسه تنكسر بسهولة من جراء ما قد يصيبه من هزائم ، ففرص النجاح التى أمام مثل هذا الجيش تزداد كلما طال أمد الحرب ، فإن أدت الحرب ، بسبب طول أمدها هذا ، إلى انتزاع جميع المواطنين من اشتغالهم بمشروعاتهم السلمية الكبيرة ، وإلى القضاء على الكثير من أشغالهم الصغيرة ، فالأهواء نفسها التى أدت بهم إلى أن يجعلوا لرعاية السلام أهمية بالغة ، توجههم ، هى ذاتها ، نحو حمل السلاح .

فبعد أن تكون الحرب قد هدمت جميع الصناعات، تصبح الحرب هي الصناعة الوحيدة العظيمة التي تتجه إليها وحدها، دون غيرها، المطامح والرغبات المتوقدة التي ولدتها المساواة في الناس. ومن ثم فإن هذه الأمم الديمقراطية نفسها، التي كان حملها على تقلد السلاح يقتضي مجهوداً كبيراً، يمكن أن تقوم في بعض الأحيان بأعمال جبارة إذا ما نزلت إلى ميادين القتال.

فكلما اجتذبت الحرب أنظار الشعب، واسترعت اهتمامه، ورأى الناس أنها تتيح لهم المجال لكسب شهرة واسعة، وثروات ضخام، في وقت قصير، اتجهت صفوة الناس وخيارهم إلى الاندماج في سلك الجندية. فيتجه إليها جميع المغامرين المعتزين بأنفسهم، وذوو النزعات الحربية منهم، بعد أن لم يعودوا كلهم من الأرستقراطيين وحدهم، بل صاروا من البلاد كلها. وإذا كان عدد المتنافسين على الحصول على الترقيات والأمجاد الحربية عظيماً، وكانت الحرب تدفع كل امرىء إلى مستواه الواجب له، كان لامناص من ظهور قواد عظام نابغين. فالحرب الطويلة المدى تؤثر في الجيش الديمقراطي التأثير نفسه الذي تتركه الثورة في الشعب، فيكسر جميع اللوائح والنظم، ويتيح المجال لظهور ذوي المواهب العظيمة الخارقة للعادة، وسرعان ما يتبوءون مستوى أعلى من المستوى العام. أما أولئك الضباط الذين شاخت عقولهم وترهلت جسومهم في فترة السلام الطويلة، فيعزلون أو يحالون إلى المعاش، أو يختطفهم الموت. ثم يقوم جيش من الشباب يتزاحمون على أن يحلوا محل أولئك الشيوخ، بعد أن خشنت الحرب أجسامهم، ووسعت الخدمة الحربية رغباتهم وأطمعتها. لقد عقدوا عزمهم على أن ينهضوا ويترقوا مهما كلفهم ذلك من ثمن، بل إنهم أجمعوا أمرهم على أن يكون ترقيهم هذا متصلاً مستمراً، ثم يليهم غيرهم ممن لهم نفس الأهواء ونفس الرغبات، وهكذا، فهؤلاء، وغيرهم لا يحد عددهم سوى حجم الجيش. فمبدأ المساواة يفتح باب الطموح على مصراعيه للجميع، ويتيح الموت الفرص للطموح إذ يختطف الناس باستمرار من صفوف الجيش، وبذلك يخلي الكثير من المناصب فيه، فالموت يغلق باستمرار مجال التقدم في الجيش للبعض، ويفتحه لآخرين.

وزيادة على ذلك، فثم صلة خفية بين عادات العسكريين الأخلاقية وبين خصائص الديمقراطية تكشف عنها الحرب، فأهل البلاد الديمقراطية يتلهفون كل التلهف، بطبيعة الحال، أن يحرزوا بسرعة وفي يسر ما يطمعون فيه، وأن يستمتعوا به كذلك بسرعة ويسر، فالكثرة منهم يعبدون الحظ والمصادفة، ولا يخشون الموت، بقدر ما يخشون تحمل الآلام. فهذه هي الروح التي يعملون بها في شئون التجارة والصناعة، وهذه هي الروح التي ينقلونها معهم إلى ميدان القتال، فتدفعهم إلى تعريض حيواتهم للخطر، راضين مرتاحين، ماداموا سيحققون لأنفسهم في لحظة واحدة ثمار النصر. فليس ثمة نوع من العظمة يرضي خيال

الشعب الديمقراطى أكثر مما ترضيه العظمة العسكرية ؛ وهى عظمة فيها تألق يسطع فجأة، وتنال فى غير مشقة؛ فهى لاتكلف الراغب فيها سوى المخاطرة بالنفس.

فإن كانت مصالح الجماعة الديمقراطية وأذواقهم تبعدهم عن الحرب ، فعاداتهم العقلية تؤهلهم لأن يقوموا بالحروب خير قيام ، فهم سرعان ما يؤدون واجباتهم الحربية على خير وجه ، عندما يفيقون من استغراقهم فى أشغالهم والاهتمام برفاهيتهم وملذاتهم .

فإن كان السلام مضراً بالجيوش الديمقراطية بوجه خاص، فالحرب تكسبهم فوائد وميزات لم تكن لجيوش غيرها قط ، ومهما كان التفطن لهذه الفوائد قليلاً فى أول الأمر ، فإنه لابد مبلغهم النصر فى النهاية . فالأمة الأرستقراطية التى لم توفق فى حرب لها مع أخرى ديمقراطية بأن تفوز عليها فى المعارك الأولى من الحرب ، تتعرض دائماً لخطر أن تخسر الكثير على يدى هذه الأمة الديمقراطية الظافرة .

الفصل الخامس والعشرون

النظام فى الجيوش الديمقراطية

الرأى الشائع كل الشيوع فى البلاد الأرستقراطية بخاصة أن تلك المساواة العظيمة فى الأحوال الاجتماعية ، الطاغية على البلاد الديمقراطية ، ستؤدى فى النهاية إلى استقلال الجندى عن الضابط ، وهو أمر يترتب عليه انفصام عرى النظام فى الجيش . إن هذا الرأى لخاطىء ، فثم نوعان فى الواقع من النظام فى الجيش ، يجب أن نحرص على عدم الخلط بينهما .

فعندما يكون الضابط من النبلاء ، والجندى من الأقنان (عبيد الأرض) ، أحدهما غنى والآخر فقير ؛ أولهما متعلم وقوى ، والآخر جاهل ضعيف – عندما يتيسر عقد أواصر النظام الوثيقة بين الرجلين ، فيطيع الجندى ضابطه طاعة مطلقة ، فقد تدرب على مراعاة النظام العسكرى حتى قبل أن يدخل الجندية (إذا جاز لنا هذا التعبير) . وبعبارة أخرى لا يعدو النظام العسكرى أن يكون مجرد نهوض بالعبودية الاجتماعية إلى مستوى أعلى . أما فى الجيوش الأرستقراطية فسرعان ما يصبح الجندى وكأنه فقد الإحساس بكل شىء عدا أوامر رؤسائه الضباط ، فقد صار يعمل من غير تفكير ، ويحرز الانتصار فى غير تحمس ، بل ويموت دون أن يتشكى . فهو فى هذا ليس بإنسان ، بل حيوان بشع مدرب على الحروب والقتال .

ولا مناص للشعب الديمقراطى من أن يستشعر اليأس من أن يحصل من جنوده فى يوم ما على تلك الطاعة الدقيقة العمياء التى لا تتغير ، والتى يتسنى للشعب الأرستقراطى أن يفرضها على جنوده فرضاً من غير أية مشقة ، ذلك لأن حالة المجتمع لا تعدهم لها ، وقد تكون الأمة فى خطر أن تفقد ما عسى أن يكون لها من ميزات طبيعية فى سبيل الحصول على مثل هذه الميزة الخاصة بطرق اصطناعية . فينبغى ألا يحاول النظام العسكرى فى البلاد الديمقراطية أن يقضى على حرية العقول فى العمل ، بل كل ما عليه أن يعمله لا يعدو أن يوجهها فحسب . فالطاعة التى يبثها فى نفوس الجند بهذه الطريقة تكون أقل دقة حقاً ؛ ولكنها أسرع تلبية وأكثر إدراكاً للأمور ؛ فأصولها قائمة فى إرادة من يطيع ؛ فهى لا تقوم على أساس من فطرته فحسب ، بل وعلى أساس من عقله كذلك ؛ ومن ثم فكثيراً ما تصبح

من تلقاء نفسها أكثر دقة وتشدداً إذا ما اقتضى الخطر ذلك . أما النظام فى الجيوش الأرستقراطية فقد يتراخى من تلقاء نفسه أثناء الحرب ، لأنه يقوم على العادة ، والحرب كما لايخفى تشيع الاضطراب فى العادات . على حين أن النظام فى الجيوش الديمقراطية يزداد على العكس من ذلك صرامة أمام العدو ، وفى القتال ، لأن كل جندى يدرك آنئذ إدراكاً جلياً أنه لا مناص له من أن يعمل فى صمت ويطيع حتى يتيسر له الفوز على العدو .

لم تكن الأمم التى أنجزت أعظم الأعمال من طريق الحروب تعرف نظاماً غير ذلك الذى وصفت . فلم يكن القدامى يقبلون فى الجيش غير الجنود الأحرار والمواطنين ، وهؤلاء لايختلفون الواحد منهم عن الآخر إلا اختلافاً يسيراً فقد تعودوا من قبل أن يعاملوا بعضهم بعضاً معاملة الند لنده . ومن ثم جاز لنا أن نقول إن جيوش الأقدمين كانت جيوشاً ديمقراطية على الرغم من أن جنودهم جاءوا من صميم الأرستقراطية . فلا عجب إن قام شىء من الألفة الأخوية بين الضباط وجنودهم . وإن المرء منا ليجد فى الكتاب الذى وضعه بلوتارك فى سير القواد العظام ، من الأمثلة الكثيرة ما يقنعه بهذه الحقيقة ، ففيه يرى الجند يتحدثون باستمرار وبكل حرية مع قوادهم ؛ والقواد يصغون فى ارتياح إلى ما يقوله جنودهم ، ويجيبون على ما يوجهونه إليهم من الأسئلة ، لقد كانوا لايستبقون جنودهم محافظين على النظام ، بالإرشاد وبالقدوة الطيبة أكثر مما يجعلونهم ، يحافظون عليه بالإكراه وبالعقاب ، لقد كان القائد زميلاً لجنده لا رئيساً عليهم . ولست أدرى إن كان جنود الإغريق والروم قد بلغوا بتفصيلات النظام العسكرى الدقيقة درجة الكمال التى بلغها بها الروس ، ولكن ذلك لم يمنع الإسكندر من الاستيلاء على آسيا ؛ ولا الروم من الاستيلاء على العالم .

الفصل السادس والعشرون

طائفة من الآراء
عن الحروب فى البلاد الديمقراطية

عندما ينتشر مبدأ المساواة فى عدة أمم متجاورة، وفى وقت واحد، كما هى الحال فى أوربا الآن، لا فى أمة واحدة فحسب؛ فإن سكان هذه البلاد المختلفة يتساوون فى فزعهم من الحرب وفى حبهم للسلام. على الرغم من تفاوتهم فى اللغة والعادات والقوانين، فعبثاً ما يحرك الطموح أو الغضب الأمراء ويدفعهم إلى امتشاق الحسام. فثم نوع من الخمول العام وحسن النية يهدىء من غضبهم، على الرغم منهم، ويجعل السيف يسقط من أيديهم؛ ولذلك، تصبح الحروب عندهم نادرة.

فكلما انتشرت المساواة فى عدة أقطار دفعة واحدة، اتجه مختلف سكانها نحو الصناعة والتجارة، وبذلك تصبح أذواقهم متماثلة وتختلط مصالحهم بعضها ببعض وتتشابك، حتى لا تستطيع أمة أن توقع شراً بغيرها من الأمم دون أن يحيق هذا الشر بها نفسها، وينتهى الأمر بالأمم كلها أن تعد الحروب كارثة كبرى يستوى الغالب والمغلوب فى معاناة مرارتها وقسوتها.

ومن العسير كل العسر، فى العصور التى تسودها الديمقراطية، جر الشعوب إلى الحرب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يكاد يكون من المستحيل أن تسارع أمتان إلى الحرب دون أن تجرا معهما سائر الأمم. فقد أصبحت مصالح الجميع متشابكة، وآراؤهم وحاجاتهم متماثلة كل التماثل، فلا غرو إن كانت لا تستطيع واحدة منهما أن تظل ساكنة إذا ما تحركت الأخرى. ومن ثم أخذت الحروب تقل، ولكن إذا ما حدث أن اشتعلت الحرب فسرعان ما تنتشر أيما انتشار.

فالأمم الديمقراطية المتجاورة لا تصبح متشابهة من وجوه عدة فحسب، بل تنتهى بأن يشبه بعضها بعضا من جميع الوجوه؛ ولتشابهها هذا عواقب جد عظيمة من حيث الحروب.

فإن أنا حاولت تحرى السبب الذى مكن «للاتحاد السويسرى» أن يجعل أعظم الأمم

الأوربية وأقواها ترتعد خوفاً فى القرن الخامس عشر، على حين أن قوة الاتحاد قد أصبحت فى الوقت الحاضر تتناسب تماماً مع عدد سكانه- إن أنا حاولت ذلك أدركت أن السويسريين قد صاروا مثل سائر الأمم المحيطة بهم، وصارت هذه الأمم نفسها مثل السويسريين أنفسهم. فإن كانت القوة العددية الآن هى الفارق الوحيد بين الأمم، كان النصر بالضرورة حليف الأمة صاحبة أضخم الجيوش عدداً. لقد كان من نتائج الثورة الديمقراطية القائمة فى أوربا أن جعلت القوة العددية تسود كل ميادين الحرب، وأجبرت الأمم الصغيرة على الانضمام إلى الكبيرة، أو على أن تنتهج، على الأقل، سياسة لاتختلف عن سياستها.

فعندما يكون القول الفصل فى النصر لعدد الجنود، صار على كل أمة بالطبع أن تحاول بجميع ما لديها من الوسائل المختلفة أن ترسل بأكبر عدد من الرجال إلى ميدان القتال. ولما كان من الممكن إرسال نوع من الجيوش عرف بالتفوق على سائرها، مثل المشاة السويسريين والفرسان الفرنسيين فى القرن السادس عشر، فلم يكن من الضرورى إذن إرسال الجيوش الجرارة إلى ميدان الحرب، ولكن الحال تغيرت الآن بعد أن صار كل جندى يعدل أى جندى آخر فى المعركة.

فالسبب نفسه الذى يؤدى إلى هذه الحاجة الجديدة، هو الذى يزودنا كذلك بالوسائل اللازمة لسدها، فعندما يتساوى الناس، يصبحون جميعاً ضعفاء، وتصبح السلطة العليا فى الدولة أقوى جداً بطبيعة الحال فى البلاد الديمقراطية منها فى غيرها، وعندما ترغب هذه الأمم الديمقراطية فى دعوة كل رجالها القادرين على حمل السلاح، لابد أن تكون لديها القدرة اللازمة على جمعهم، مما يجعل الجيوش فى العصور الديمقراطية تزداد عدداً وضخامة، كلما ضعفت محبة الحرب فى الناس.

هذا، وقد تغيرت فى هذه العصور ذاتها، طرق إدارة الحروب للأسباب نفسها. قال مكيافيلى[1] فى كتاب الأمير: «إن إخضاع أمة يتزعمها أميرها ومن معه من «البارونات» لأشق بكثير من إخضاع أمة يقودها أمير وعبيده»، وما علينا كى لانغضب أحداً، إلا أن نضع عبارة «الموظفين العامين» محل لفظ «العبيد» هذه فتتوافر لنا حقيقة هامة تصدق كل الصدق على عصرنا الحاضر.

عسير على أمة أرستقراطية عظيمة أن تغزو جاراتها، أو أن يغزوها هم، من غير أن تواجه عقبات كأداء فى طريقها، فهى لاتستطيع أن تغزوهم لاستحالة جمعها كل قواها واستبقائها قائمة متهيئة على قدم وساق مدة طويلة، ولا يمكن أن يغزوها غيرها لأنهم

---

(١) نيقولا مكيافيلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧) سياسى ومؤرخ فلورنسى أهم كتبه «الأمير» هذا وأكثرها شهرة، ومن عجب أن يكون جزء من هذا الكتاب من أوائل الكتب التى ترجمت وطبعت بمصر أيام محمد على بالزنكوغراف، ثم ترجمه المغفور له محمد لطفى جمعة المحامى، ثم نشره وكتب عنه وحلله السيد محمد الزقزوق ونشرته مكتبه الانجلو سنه ١٩٥٨.

سيواجهون فى كل خطوة يخطونها مراكز صغيرة للمقاومة تعترض تقدمهم فى هذا الغزو وتعطله. فالحرب ضد شعب أرستقراطى أشبه بالحرب فى البلاد الجبلية حيث أمام الفريق المدحور فرص دائمة للم شمله وجمع قواه، وللصمود فى مواضع جديدة يثبت فيها أمام العدو ويقاومه.

وعكس ذلك على خط مستقيم ما يحدث فى البلاد الديمقراطية. فما أيسر عليها من أن تنزل جميع القوى التى تحت تصرفها إلى الميدان، وإن كانت الأمة غنية كثيرة السكان فسرعان ما يكون النصر حليفها، أما إذا حدث وقهرت وغزا العدو أراضيها، لم يعد تحت تصرفها سوى موارد قليلة، وإذا ما استولى العدو على عاصمتها ضاعت الأمة بأسرها. وما تفسير ذلك بعسير، فلما كان كل عضو من أعضاء الجماعة منفصلاً عن الآخر ولا حول له ولا قوة من حيث هو فرد، لم يكن فى استطاعة أحد فى الجماعة كلها أن يدافع عن نفسه، ولا أن ينشىء مراكز مقاومة يتجمع فيها الآخرون، فليس قوياً فى البلاد الديمقراطية غير الدولة وحدها، فإذا ما قضى على قوتها الحربية بتدمير جيشها، وشلت سلطتها الإدارية بوقوع كبرى مدائنها فى أيدى العدو، ولم يتبق لها سوى حشد من الناس لا قوة له ولا نظام فيه، لا يستطيع أن يقف أمام القوة المنظمة التى تهاجمه. هذا، وليس بخاف علىّ، أن تقليل هذا الخطر ميسور وذلك بإيجاد حريات إقليمية وما تستلزمه من سلطات إقليمية، وحكم محلى، ولكن هذا العلاج سيظل، مع ذلك، غير ناجع على الدوام. لأن الشعب لا يكون عقب هذه الكارثة عاجزاً عن مواصلة القتال فحسب، بل الخوف أن يكون غير راغب حتى فى أن يحاول معاودة القتال من جديد.

فبحسب القانون الدولى الذى تجرى عليه الدول المتحضرة؛ ليس الغرض من الحروب الاستيلاء على أموال الأفراد، وإنما الحصول على المزيد من القوة السياسية، أما تدمير الملكيات الشخصية فلا يعدو أن يكون وسيلة يلجأ إليها المحاربون فى بعض الأحيان، كى يحققوا هذا الغرض الثانى.

وإذا منى جيش دولة أرستقراطية بالهزيمة واقتحم العدو بلادها، آثر النبلاء، على الرغم من أنها أغنى أهل البلاد، أن يواصلوا الدفاع عن وطنهم فرادى على أن يسلموه للعدو طعمة سهلة، وذلك لأن هذا العدو إذا ما استولى على البلاد جردهم من قوتهم السياسية التى يتعززون بها ويستمسكون أكثر من استمساكهم بأموالهم، وهذا ما يدعوهم إلى الاستمرار فى النضال وإيثاره على ذلك الاستسلام الذى يعدونه أفدح كارثة يمكن أن تحل بهم ... هذا وأنهم لا يلبثون أن يجرفوا الشعب معهم، طالما اعتاد أن يتبعهم؛ ذلك إلى أنه لا شىء عنده يخشى عليه من أن يضيع فى الحرب.

والأمر على العكس من ذلك فى الأمة التى تساوت فيها الأحوال الاجتماعية، فليس لكل مواطن فيها سوى نصيب ضئيل من «القوة» السياسية، وكثيراً ما لا يكون له فيها

نصيب ما. ومن جهة أخرى فكل مواطن منهم مستقل، وعنده شيء يخشى عليه أن تذهب به الحروب، ومن ثم كانوا لايخافون من استيلاء العدو على بلادهم بقدر ما يخافه الشعب الأرستقراطى، ولكنهم يخشون الحرب نفسها، أكثر مما يخشاها ذلك الشعب. ومن الصعوبة بمكان إقناع الشعب الديمقراطى بوجوب المبادرة إلى السلام عندما يدخل العدو عقر ديارهم. وهذا ما يحتم إعطاء هذا الشعب الحقوق السياسية، وتلك الصبغة السياسية التى قد تجعل لكل مواطن منهم شيئا من ذلك الاهتمام الذى يحفز النبلاء إلى العمل على ما فيه المصلحة العامة فى البلاد الأرستقراطية.

وجدير بزعماء الديمقراطية وحكامها أن يذكروا أن لاشيء غير حب الحرية واعتياد ممارستها، يمكن أن يواجه حب الرفاهية الشخصية واعتيادها بشكل يكتب له شيء من النجاح فى صراعه مع حب تلك الرفاهية. هذا، وإنى لاأستطيع أن أتصور شعباً يرضى بالذل والخضوع فى حالة الهزيمة، مثل الشعب الديمقراطى، إذا خلا من المؤسسات الحرة.

كانت العادة فى الزمن القديم أن تنزل الأمة إلى ميدان القتال بعدد قليل من جنودها لتقاتل بهم فى معارك صغيرة، وتقوم بحصار شتى المواضع والبلدان حصاراً طويلاً. أما نظم الحرب الحديثة فتتخذ طريقها غير هذا الطريق، فيتجه القواد إلى القيام بمعارك كبرى حاسمة، وعندما يكون الطريق إلى العاصمة مفتوحاً أمام الجيش، اندفع إلى الهجوم عليها كى ينهى الحرب بضربة واحدة قاضية. وقد زعموا أن نابليون هو الذى ابتكر هذا النظام الجديد فى الحروب. ولكن هذا الابتكار لايرجع فى الواقع إلى شخص واحد بعينه، أيًّا كان ذلك الشخص. فالطريقة التى اتبعها نابليون فى حروبه لاتعدو أن تكون طريقة أوحت بها إليه أحوال المجتمع فى أيامه، لقد نجح هذا النظام لأنه كان يتلاءم وقتئذ كل الملاءمة مع حالة المجتمع. ولكن نابليون كان أول من استعمله، فقد كان أول قائد سار على رأس جيشه من عاصمة إلى عاصمة، ولكن دمار المجتمع الإقطاعى كان قد فتح له الطريق ومهده له من قبل. ومن المعقول أن هذا الرجل الفذ، لو ولد قبل ثمانمائة سنة، لما استطاع أن يصل إلى ما وصل إليه باستعمال طريقته تلك التى اصطنعها فى حروبه، أو لعله كان يعمد إلى ابتكار طريقة أخرى غيرها.

وحسبى أن أشير هنا إلى الحروب الأهلية ببضع كلمات، خشية أن استنفد صبر القارىء وأثقل عليه، فأكثر ما ذكرته عن الحروب الخارجية يصدق كذلك بحق الأولية على الحروب الأهلية (الداخلية) فليس عند سكان البلاد الديمقراطية الروح الحربية بطبيعة الحال. إنهم قد يكتسبون هذه الروح أحياناً إذا ما أكرهوا على النزول إلى ميادين القتال إكراهاً، أما أن يهبوا من تلقاء أنفسهم هبة رجل واحد ويتعرضوا مختارين لفظائع الحروب، وبخاصة الحروب الأهلية، فاتجاه لايحسنه أهالى البلاد الديمقراطية. فليس غير

أشد المواطنين مغامرة فيهم يرضى أن يقحم نفسه فى مثل هذه المخاطرة، أما جمهور الأهالى فسيظلون متخلفين جامدين لا يتحركون.

وحتى إن هموا باتخاذ إجراء عملى، فإنهم لن يصلوا إليه بسهولة، إذ ثم عقبات كثيرة تقوم فى سبيلهم، فهم لا يجدون بين ظهرانيهم مأثورات قديمة مقررة يسارعون إلى إطاعتها والإذعان لها، ولا زعماء مشهورين يجمعون حولهم الساخطين من الأهالى ويدربونهم ويتزعمونهم، ولا سلطات سياسية، دون سلطة الشعب العليا سنداً قوياً يركنون إليه فى المقاومة الموجهة ضد الحكومة.

إن للغالبية فى البلاد الديمقراطية قوة أدبية بالغة، والمصادر الأدبية والطبيعية التى تحت تصرفها عظيمة كذلك، ولا نسبة بينها مطلقاً وبين المصادر المادية الأخرى التى يمكن أن تتجمع ضدها. ومن ثم كان الفريق الذى يشغل كراسى الأغلبية، والذى يتحدث باسمها، ويستخدم قوتها، هو الذى ينتصر فى الحال، وفى غير مشقة على كل مقاومة فردية؛ بل إنه لا يدع لمثل هذه المقاومة وقتاً تتمكن فيه من الظهور، فهو يقضى عليها فى مكانها.

أما الذين يسعون لإحداث ثورة بقوة السلاح فى مثل هذه الشعوب، فلا وسيلة لديهم سوى الاستيلاء فجأة على أداة حكم، بالصورة التى هى عليها، وهذا ما يمكن عمله، بحركة انقلاب مباغتة لا بحرب منتظمة. فالفريق الذى يمثل الحكومة يكون دائماً واثقاً من أن النصر سيكون حليفه.

والحالة الوحيدة التى يمكن أن تؤدى إلى حرب أهلية هى انقسام الجيش طائفتين، طائفة ترفع علم العصيان وأخرى تظل قائمة على ولائها. فالجيش جماعة صغيرة محبوكة تمام الحبك، وتتمتع بقسط كبير من الحيوية، وقادرة على أن تكفى نفسها فترة من الزمن، وقد تكون مثل هذه الحروب ضروساً طاحنة إلا أنها لا تدوم طويلاً، فإما أن يفوز الجيش الثائر ويستولى على الحكومة بمجرد استعراضه موارده وقواه فحسب، أو يفوز فى أول انتصار يحرزه، وعندئذ تنتهى الحرب. وإما أن تقوم المعركة، فيبادر جزء الجيش الذى لا تؤيده قوى الحكومة المنظمة، ويحل نفسه بنفسه، وإما يهلك كله عن آخره، فلنا إذن أن نضع قاعدة عامة نسلم بها جميعاً وهى: تقل الحروب الأهلية فى عصور المساواة قلة كبيرة، ولا تستمر الحروب دائرة إلا مدة قصيرة.